



تحت رعاية حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير الكويت حفظه الله ورعاه

منتدى الكويت للشفافية السابع

حوكمة التعليم :

نزاهة التعليم وتعليم النزاهة

الإثنين والثلاثاء ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠١٣ م
فندق الريجينسي - الكويت



بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المنظمون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

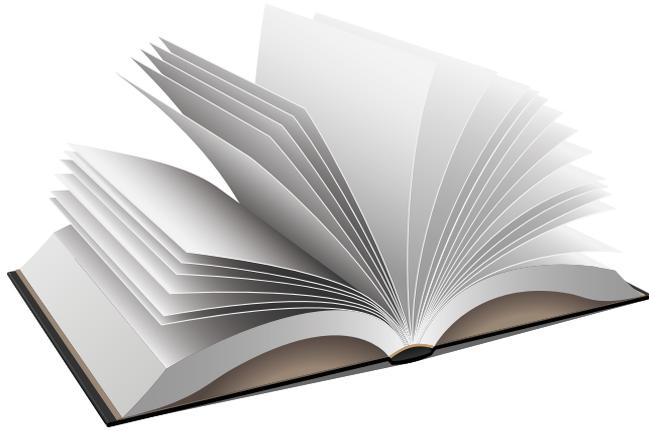




تحت رعاية حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير الكويت حفظه الله ورعاه

منتدى الكويت للشفافية السابع
حوكمة التعليم :
نزاهة التعليم وتعليم النزاهة

الإثنين والثلاثاء ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠١٣م
فندق الريجينسي - الكويت



المتظنون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





تحت رعاية

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير الكويت حفظه الله ورعاه

المنظمون:

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society





بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



فهرس

10-8	المحاور الرئيسية للمنتدى
13-12	كلمة ممثل حضرة صاحب السمو أمير الكويت
15-14	كلمة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد
17-16	كلمة مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
20-18	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية
	الجلسة الأولى (نزاهة التعليم: مكامن الفساد وآليات معالجتها)
28-23	السيدة / مورييل بويزون
43-29	السيدة أولغا سافران
62-45	د. أحمد دويدار
77-63	د. ياسمين خضري
	الجلسة الثانية (نزاهة التعليم: الاعتماد الأكاديمي كدراسة حالة)
89-81	أ.د.محمد المقاطع
92-91	د. فياض القضاة
94-93	د. ميسرة الفلاح
96-95	السيد / عمر الفريير
	الجلسة الثالثة (تعليم النزاهة: المناهج والمهارات)
102-99	أستاذة / أروى حسن
110-103	السيد / أمين البصري
121-111	د. وليد مراد الكندري
126-123	السيدة/ عبير مصلح
	الجلسة الرابعة (تعليم النزاهة: الثقافة الشبابية)
139-129	السيد / متعب العتيبي
150-141	السيد / سيرجيج مورافجوف
153-151	السيد / أحمد السمييط
156-155	السيد / جاسم المطوع
163-157	التوصيات

لمحة عن المنتدى السابع :

برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، تنظم جمعية الشفافية الكويتية «منتدى الكويت للشفافية» السنوي تحت شعار «حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة»، وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والمنتدى في دورته السابعة لهذا العام يسلط الضوء على «نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» تماشياً مع أهداف الجمعية الرامية إلى تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة وبما يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال التي يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعميمها في المنطقة العربية.

إن اهتمام المنتدى بحوكمة التعليم يأتي انطلاقاً من الإيمان بضرورة العمل على وضع وتنفيذ برامج لتعليم النزاهة في جميع المراحل العمرية، ولتعزيز النزاهة في مؤسسات التعليم العام والخاص بمختلف مراحلها، وذلك في سياق العمل على نشر وتفعيل قيم النزاهة وربطها بقيم الولاء والمواطنة .

يتزامن طرح موضوع المنتدى مع تنامي الاهتمام في المنطقة العربية بالبعد القطاعي في جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إرساء الأسس اللازمة لدعم هذا التوجه في لقاء إقليمي عقده لممثلي مكاتب البرنامج الوطنية في المنطقة وشركائهم (بيروت، لبنان، ٢٨-٢٩ يونيو ٢٠١٠) بعنوان «تعزيز النزاهة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، أتبعه بعدد من النشاطات أهمها مؤتمر إقليمي موسع (قمرت، تونس، سبتمبر ٢٠١١) ركّز بشكل محدد على قطاعات التعليم والصحة والمياه، ونشاطات وطنية مختلفة مكنت المعنيين في عدد من الدول العربية من بلورة وإطلاق عدد من المبادرات القطاعية، يذكر منها على سبيل المثال مبادرات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع الصحة في الأردن وفي قطاعي الصحة والتعليم في المغرب، وفي قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي في مصر.

يهدف المنتدى إلى تشجيع المعنيين على اتخاذ خطوات أكثر تأثيراً لتعزيز نزاهة قطاع التعليم وتقوية دوره في إشاعة قيم النزاهة وذلك من خلال تعريف المشاركين على معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة في هذا القطاع الهام، وسبل تعليم هذه المعايير، بمضامينها الأوسع، للطلاب والشباب، حيث سيتم استعراض جانب من الممارسات الجيدة في هذا المجال ودور مختلف الأطراف المعنيين في اعتمادها بما فيهم المجتمع المدني.

يشارك في المنتدى نخبة من المسؤولين والخبراء الكويتيين بالإضافة إلى خبراء ومختصين من عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية، وهو مفتوح لكل مهتم أو معني بشؤون قطاع التعليم وجهود

مكافحة الفساد والعلاقة بينهما. لمزيد من المعلومات حول "منتدى الكويت للشفافية" السابع يرجى مراجعة جدول الأعمال ادناه. ولمزيد من المعلومات حول الدورات السابقة لـ "منتدى الكويت للشفافية".

نبذة عن منتدى الكويت للشفافية :

قامت جمعية الشفافية الكويتية بتنظيم منتدى الكويت للشفافية عاما بعد عام وقد حظي بكرم وشرف موافقة حضرة صاحب السمو أمير الكويت على رعايته منذ عامه الأول، ليعد منتدى هذا العام المنتدى السابع من المنتديات التي تقام سنويا على التوالي.

- منتدى الكويت للشفافية الأول - يناير ٢٠٠٧ م ، حيث يمثل مرحلة كويتية جديدة في تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد، و كان يهدف إلى مناقشة الاستراتيجيات ضد كافة أشكال الفساد وكيفية تنفيذها ومتابعتها بشكل جيد.

- منتدى الكويت للشفافية الثاني - فبراير ٢٠٠٨ م ، حيث ناقش كل ما يتعلق بشعار «إصلاح الخدمة العامة» مثل مسببات الفساد الإداري والتحديات في الإصلاح وآلية الحد من هذا الفساد، ودور تسييس الخدمة العامة في تفشي الفساد، وقياس الأداء في القطاع العام والمستوى الإداري لمقدمي الخدمة العامة.

- منتدى الكويت للشفافية الثالث - أبريل ٢٠٠٩ م تحت شعار "الكويت مركز مالي وتجاري" ، والذي استوحى من توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة .

- منتدى الكويت للشفافية الرابع - أبريل ٢٠١٠ م وحمل شعار «الشفافية في الصناعات النفطية» ليساهم في وضع خارطة طريق للوصول إلى تمكين قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة في القطاع النفطي الكويتي، وذلك تماشيا مع الخطة التنموية للدولة باعتباره عصب الاقتصاد الكويتي.

- منتدى الكويت للشفافية الخامس - أكتوبر ٢٠١١ م والذي عقد تحت شعار «الشفافية في القطاع الخاص» الذي يهدف إلى تطبيق حوكمة الشركات ومحاربة الفساد ومعالجة اعتماد وتطبيق القوانين في القطاع الخاص بالإضافة إلى تسليط الضوء على المعاهدات الدولية ذات الصلة.

- منتدى الكويت للشفافية السادس - أكتوبر ٢٠١٢ ، عقد تحت شعار "الشفافية في الأمن والدفاع" ، من حيث العمليات والميزانية واتخاذ القرار الخاص بالإنفاق العام والمناقشات العامة المعنية بالأمن العام وشؤون القوات المسلحة، وجعل جميع القطاعات الأمنية خاضعة للمساءلة، من دون أن يتعارض ذلك مع الأمن القومي.

المحاور الرئيسية للمنتدى

حفل الافتتاح:

يتناول حفل الافتتاح أهمية حوكمة التعليم من المنظور الرسمي، و علاقة حوكمة التعليم بالتنمية البشرية، ورؤية جمعية الشفافية الكويتية لأهمية حوكمة التعليم ودوره الأساس في تعزيز النزاهة وإصلاح الدولة.

المحور الرئيسي: حوكمة التعليم - إطار شامل لنزاهة التعليم وتعليم النزاهة

الجلسة الأولى:

تتناول هذه الجلسة الفساد في قبول الطلاب، وتسريب الاختبارات، والتلاعب بالنتائج، والفساد في مشتريات قطاع التعليم، والفساد في إدارة الموارد البشرية في قطاع التعليم، ومظاهر أخرى للفساد في قطاع التعليم مثل بيع البحوث ودروس التقوية وغيرها.

المحور الرئيسي: نزاهة التعليم - مكامن الفساد وآليات معالجتها

الجلسة الثانية:

تتطرق هذه الجلسة إلى مدركات الإصلاح في قطاع التعليم، والمعايير الدولية للاعتماد، وآليات تقييم المؤسسات التعليمية وسبل تقويمها، والجودة في البيئة التعليمية كإطار أشمل للإصلاح.

المحور الرئيسي: نزاهة التعليم - الاعتماد الأكاديمي كدراسة حالة

الجلسة الثالثة:

تستعرض هذه الجلسة إدراج قيم وممارسات النزاهة ضمن المقررات في جميع المراحل الدراسية، ووضع مقررات مخصصة لتعليم النزاهة ومكافحة الفساد، وتقديم برامج تدريبية لتمكين المعلمين والعاملين من تعليم النزاهة، وإعداد مواد متخصصة بتعليم النزاهة وترجمة مواد مقارنة.

المحور الرئيسي: تعليم النزاهة - المناهج والمهارات

الجلسة الرابعة:

تتناول هذه الجلسة النشاطات الطلابية خارج المناهج، والأندية الصيفية، والمراكز الشبابية والمجتمعية، والروابط الشبابية/الطلابية للنزاهة.

المحور الرئيسي: تعليم النزاهة - الثقافة الشبابية

الجلسة الخامسة:

تقدم هذه الجلسة خلاصة المناقشات في يومي المنتدى، حيث سيتم استعراض التوصيات في الجلسات الأربع، ثم سيتم مناقشة مسودة البيان الختامي.

المحور الرئيسي: مناقشة التوصيات والمصادقة عليها

كلمات الافتتاح



المتحدثون :

- معالي الدكتور/ نايف الحجرف - وزير التربية والتعليم العالي.
- المستشار عبدالرحمن النمش - رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت.
- السيد أركان السبلاني - مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- السيد/ صلاح محمد الغزالي - رئيس جمعية الشفافية الكويتية.

كلمة وزير التربية والتعليم العالي

معالي الدكتور / نايف الحجرف



في البداية يشرفني باسم راعي المنتدى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أن أرحب بكم في حفل افتتاح فعاليات منتدى الكويت للشفافية السابع والذي تقيمه جمعية الشفافية الكويتية بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت شعار « حوكمة التعليم : نزاهة التعليم وتعليم النزاهة » ، كما يطيب لي أن أنقل إليكم تمنيات راعي المؤتمر حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ودعواته بالتوفيق والنجاح لأعمال المنتدى.

لقد أستوقفني كثيراً شعار المنتدى « حوكمة التعليم : نزاهة التعليم وتعليم النزاهة » فإذا كان علماء اللغة يرجعون الحوكمة إلى كلمة (الحاكمة) فعلماء الإدارة والمال هم أول من تسارع لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من أوجه القصور والخلل الذي أصاب إدارات كثيرة من المؤسسات المالية في أعقاب الأزمات الاقتصادية، وإن كانت الحوكمة في إطارها العام ومبادئها الأساسية هي فن الإدارة الرشيدة فإنني متأكد من اتفاقكم معي بأن الإدارة الرشيدة هي أساس النجاح لأي عمل بغض النظر عن مجاله.

وفيما يتعلق بمسيرة التعليم في دولة الكويت فإن الحوكمة في هذا المجال تتركز في ضمان وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي والتعليمي يضمن بذل الجهد اللازم في الدراسات والبحوث لتتبلور بذلك رؤية وأهداف يتم اتخاذ قرارات تنفيذية تترجم تلك الرؤية على أرض الواقع لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي هذا الصدد ولضمان تفعيل مبادئ الحوكمة وهي فن الإدارة الرشيدة فقد تم إعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية في دولة الكويت بحيث يكون المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة العليا المناط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر على المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة ويكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذه القرارات في حين يكون دور المركز الوطني لتطوير التعليم رقائياً يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الأعلى للتعليم ويرفع تقارير دورية بذلك إلى المجلس.

إن وجود هذا الهيكل التنظيمي وهو المجلس الأعلى للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم يعمل على إيجاد إدارة رشيدة من حيث اتخاذ القرار وتنفيذ القرار ومتابعة تطبيقه وبالتالي يكون هناك فصل بين متخذي القرار والمنفذ له وأيضا يكون هناك فصل بين المنفذ للقرار والمقيم لنتائج التنفيذ،

كل ذلك في مسعى من الدولة لإيجاد الأسلوب الأمثل في الإدارة الرشيدة وللنأي بالقرارات التربوية والتعليمية بالذات بأن تكون هناك فردية تتأثر بالأشخاص.

وإن كان اختيار التعليم موضوعاً للمنتدى في دورته السابعة فإنه اختيار له دلالة الهامة حيث إن الإصلاح بمفهومه الشامل ينطلق بل يرتكز على إصلاح المنظومة التعليمية، فهي الأساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس أبنائنا الطلبة والمتعلمين في مراحلهم الدراسية المختلفة وبالتالي يأتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم الشفافية والنزاهة والتي تكتسب ولا تعلم، فالنزاهة والشفافية ليستا منهجاً دراسياً يدرس بل هي إيمان راسخ ترجمه قناعات ومبادئ ويتبلور على أرض الواقع سلوكاً مجتمعياً نبيلاً تتضافر فيه الجهود لضمان استمراره ودعمه فالمدرسة وحدها لن تكون قادرة على غرس مفاهيم الشفافية والنزاهة دون دعم ومساندة من الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات المعنية، ولعل هذا المنتدى يأتي كمثال واضح لتضافر الجهود الرسمية مع جهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة تعزز الشفافية والنزاهة، كما تأتي الرعاية السامية لهذا المنتدى تأكيداً على إيمان الدولة بدور مؤسسات المجتمع المدني وضرورة مشاركتها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة، وإنني على يقين بأن الحلقات النقاشية التي ستعقد علي مدى اليومين القادمين وما سيخرج عنها من توجيهات ومقترحات ستساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة كفكر وثقافة لدى الأفكار والمؤسسات على حد سواء.

الأخوات والأخوة: لعلني اغتنم هذه الفرصة لأؤكد على حرص الدولة على دعم وتعزيز الشفافية والنزاهة لاسيما وأن هناك خطوات عديدة تم اتخاذها في مجالات مختلفة كتوقيع الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد في ٢٠٠٣ وتصديق مجلس الأمة عليها في عام ٢٠٠٦، كما أن صدور مرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وتشكيل مجلس الإدارة برئاسة سعادة المستشار عبدالرحمن النمش المعني بإدارة هذه الهيئة، دليل أيضاً على حرص الدولة على استكمال هذه الإتفاقية. لجمعية الشفافية الكويتية كل الشكر على تنظيم هذا المنتدى وللجنة المنظمة التقدير على حسن الإعداد، ولجميع المشاركين التوفيق ولأعمال المنتدى النجاح ..

كلمة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت

المستشار عبدالرحمن النمش :



لقد تلقيت وبكل سرور دعوة جمعية الشفافية الكويتية لحضور هذا المنتدى ويطيب لي أن تكون هذه هي المشاركة الأولى للهيئة العامة لمكافحة الفساد بعد أن ظهرت للوجود بصدر قانون إنشائها رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ ثم تلا ذلك صدور المرسوم رقم ١٦٤ لسنة ٢٠١٢ بتعيين رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمناء في الهيئة.

وما زالت الهيئة في مرحلة استكمال مقومات بنيانها، ولا بد أن يحضرني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه لرعايته الكريمة لهذا المنتدى والتي لاشك أنها تمثل إحدى ثمار

توجيهات سمو أمير البلاد المستمرة نحو ضرورة الإسراع في تنفيذ وتفعيل الأحكام والتشريعات المنظمة لمكافحة الفساد.

إن مشاركتنا بهذا المنتدى ترسخاً واضحاً لهدف هام من أهداف الهيئة نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الرابعة من قانون إنشائها ألا وهو تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق وسائل وأساليب الوقاية منه ويجد منتداكم الكريم صداه أيضاً في إحدى مهام واختصاصات الهيئة الواردة في المادة الخامسة من القانون التي نصت على أن تتخذ الهيئة التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني بالتعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دوره في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

واذ نشارككم اليوم دوركم البارز في مكافحة الفساد الذي نثمنه ونشيد به دائماً فإنه يسرنا ان نؤكد إن المشرع الكويتي في قانون إنشاء الهيئة حثنا في المادة ٢١ منه على أن نتعاون مع المؤسسات العلمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة وأن نتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعوية عامة تتعلق بنشاط الهيئة بما يؤكد على أن المشرع أدرك أهمية المؤسسات التعليمية ودور العبادة في التعاون مع الهيئة في مكافحة الفساد نظراً لما لها من دور وطني في تشكيل الوعي وتنقيف الضمير لدى المواطن بقيمة النزاهة والشفافية والمواطنة الصالحة على كافة المستويات لدى المجتمع الكويتي.

السيدات والسادة : لا أحد ينكر منا انتشار ظاهرة الفساد في العديد من قطاعات المجتمع ولكن أخطرها هو تغلغل هذه الظاهرة في قطاع التعليم وذلك لأن التعليم من أهم وسائل مكافحة الفساد



ومن دونه لن يكون في الوسع محاصرة الفساد والقضاء عليه، ومن هنا فإننا اليوم نشاطركم أهمية موضوع منتداكم الكريم ونجد في موضوع نزاهة التعليم وتعليم النزاهة ما يؤكد لمعنى واضح هو أن تعليم النزاهة لأبنائنا الطلاب لن يكون إلا من خلال تعليم نزيه يأخذ بالحوكمة التي تقوم على مبدئين أساسيين متلازمين هما مبدأ الشفافية ومبدأ المشاركة وكلاهما يحتاج إلى إرادة سياسية واجتماعية من أجل تكريسهما ولعل اشارتنا السابقة عن توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد ما يطمئن أن القيادة السياسية الكويتية جادة في استكمال ما بدأته في مجال مكافحة الفساد أما الإرادة الاجتماعية والتي تقوم على مشاركة جميع المواطنين بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني وفي إطار منظومة فاعلة لمكافحة الفساد فإن هذا لن يتحقق إلا بتهيئة البيئة المناسبة للوقاية من الفساد وتعزيز مفهوم النزاهة وترسيخ الثقافة المجتمعية المناهضة للفساد وذلك عن طريق التعليم باعتبار أن أهميته لا تقتصر على مجرد تزويد الفرد بالمعلومة فقط وإنما تمتد لتؤدي دوراً في نمو المجتمعات وتطورها من خلال قدرة المؤسسات التعليمية على غرس المزيد من قيم المساواة والشفافية والعدالة الإجتماعية والنزاهة لدى أبنائنا الطلاب وإذا تمكنا من ذلك خاصة في السن الصغير ما بين سبع السنوات والخمسة عشر عاماً لكان لدينا بنية أساسية للمجتمع ولدينا القدرة على محاربة الفساد ومن ثم خلق جيل جديد من الشباب يتمتع بالحصانة ضد الفساد والوعي بمفهوم المواطنة الحقة. إننا نتطلع معكم إلى قيام دور العلم في الكويت بدور فعال في التثقيف بمخاطر الفساد وتأثيره السلبي على حقوق المواطنين واتخاذ التدابير اللازمة على كافة المستويات لحماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وكل ما من شأنه توعية الطلاب لتعزيز السلوك الأخلاقي وتمتية الوازع في النفوس وكذلك رصد الأنماط السلوكية التي تعد نماذج للفساد في المجتمع مثل الاستهانة بالمال العام والواسطة والمحسوبية والولاءات الشخصية واستغلال النفوذ، وإشراك الشباب في إبداء الحلول لها وتعريف أبنائنا الطلاب بالهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئات والمؤسسات ذات الصلة ودور كل منها في هذا الخصوص لخلق مجتمع خال تماماً من الفساد وتبعاته.

كلمة مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد أركان السبلاني:



بداية أود أن أشيد بالجهود المبذولة في دولة الكويت خلال الفترة الماضية من أجل إرساء المزيد من الأسس اللازمة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على مختلف المستويات.

ينعقد هذا المنتدى في فترة هامة من تاريخ الكويت وتاريخ المنطقة العربية بشكل عام، حيث إن هناك طلباً واهتماماً متزايداً نحو المزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية، وجميع تلك الأمور ذات علاقة جدلية بمسألة الفساد، إذ إن الفساد ينتقص منها جميعاً ويضعفها يزدهر الفساد وينتشر،

موضوع هذا المنتدى له أهمية خاصة بالنسبة لجهود التنمية، فمن ناحية هو يتحدث عن نزاهة التعليم ومن ناحية أخرى يتحدث عن تعليم النزاهة، وفيما يخص نزاهة التعليم يؤكد لنا أهمية التعليم بالنسبة لجهود التنمية وهو القطاع الذي من خلاله تتم تنمية القدرات البشرية لأولئك الذين من المفترض بهم أن يقودوا جهود التنمية ومن دون نزاهة في هذا القطاع فإن النتائج المتحققة من خلاله تكون ضعيفة وبالتالي فإن نزاهة التعليم أمر ضروري لتحقيق التنمية.

وفيما يخص تعليم النزاهة فهو قيمة أساسية لا بد منها لتحقيق المواطنة الصالحة الجيدة ولترسيخ ما يلزم من قيم وسلوكيات لدى أفراد المجتمع ليطلعوا بأدوارهم سواء في حياتهم اليومية كمواطنين أو كمسؤولين في مراكز المسؤولية في مختلف المستويات، وبدون تعليم النزاهة سنخسر عنصراً من عناصر التنمية وبالتالي فإن تعليم النزاهة ونزاهة التعليم لهما علاقة وطيدة بجهود التنمية وهو لب عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينتشر في أكثر من 177 مكتب في دول العالم وأيضاً على المستوى الإقليمي فتوجد لدينا مكاتب في خمس مناطق بالعالم من بينها المنطقة العربية وتحديداً المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية.

فاهتمامنا بهذا الموضوع منبثق عن اهتمامنا بموضوع التنمية، وعليه فإن برنامجنا يقوم بأربعة أمور أساسية في المنطقة، الأمر الأول أنه يدعم تقييمات النزاهة ومكافحة الفساد بحيث يمكن من خلالها تحديد احتياجات الإصلاح بشكل موضوعي، ومراقبة مدى التقدم في تحقيق تلك الإصلاحات بالإضافة إلى أنه يدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تقديم التدريب والمشورة الفنية والدعم في الصياغة التشريعية.

ثالثاً: ندعم مبادرات لتعزيز النزاهة في قطاعات أكثر عرضة للفساد، أو ذات أولوية بالنسبة لجهود التنمية ومنها على سبيل المثال قطاع التعليم.

رابعاً: نوفر مساعدة فنية متخصصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية في المنطقة العربية أو تمر بظروف تجعل من مكافحة الفساد أكثر حساسية بالنسبة لاستقرارها.

ومن خلال تلك المحاور الأربعة نسعى إلى دعم الدول العربية في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد منسقة وفعالة تحترم مبادئ المشاركة في المجتمع وسيادة القانون وحسن إدارة الشأن العام والحد من إهدار المال العام.

وكان لنا تعاون مع شركائنا في المغرب وهناك ممثلون عنهم في هذا المنتدى لمتابعة موضوع نزاهة التعليم وتعليم النزاهة، وهناك تعاون في الأردن وهناك ممثلون عن شركائنا في المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة لموضوع مكافحة الفساد في قطاع الصحة وكان هناك أيضاً جهود في هذا المجال والعديد من الأمثلة الأخرى،

والحقيقة أنه عندما نتكلم عن مقارنة قطاعية في مكافحة الفساد فذلك لا يعني إهمال المقاربات الأفقية التي تتناول قطاعات مختلفة، ولكن التجربة الدولية أظهرت أنه إذا تم تركيز الجهود والموارد والمهارات في قطاعات ذات أولوية فإنه يمكن تحقيق نتائج أفضل يشعر بها المواطن في حياته اليومية لاسيما إذا تم اختيار قطاعات ذات أولوية بالنسبة للحياة اليومية للمواطن، وهي تلك القطاعات التي تقدم الخدمات الأساسية له كقطاع الصحة والتعليم.

وأهمية البعد الإقليمي والدولي في هذا المجال أمر لا بد من التأكيد عليه ومن هنا كان حرصنا على دعم مشاركة زملاء وشركاء من عدد من الدول العربية في هذا المنتدى لكي يستفيدوا ويفيدوا أيضاً في النقاش الهام الذي يؤسس ويرسخ هذا المنتدى على أمل أن يخرج بتوصيات تجعل من الطريق إلى الأمام أكثر وضوحاً وتؤسس لمزيد من العمل في هذا المجال.

كلمة السيد / صلاح محمد الغزالي رئيس جمعية الشفافية الكويتية



ممثل راعي الحفل حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت..
معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي، الدكتور نايف الحجرف
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المستشار عبدالرحمن النمش.
المسؤول عن المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في
البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد /
أركان السبلاني.
أصحاب السعادة ضيوف دولة الكويت والسفراء الموقرين.
السيدات والسادة الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه
الله ورعاه، تتظم جمعية الشفافية الكويتية «منتدى الكويت للشفافية» السنوي منذ سنة ٢٠٠٧م،
والمنتدى في دورته السابعة لهذا العام يسلط الضوء على موضوع هام جدا وهو التعليم، تحت شعار
«حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد
وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وضع الكويت في المؤشرات الدولية

ابتداءً، لا بد من التعرف على وضع دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة
الشفافية الدولية سنويا لترتيب دول العالم في هذا المؤشر، نستعرض معكم الجدول التالي:

الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا	الدرجة من ١٠	السنة
٣٥	٤	٤	٥,٢	٢٠٠٣
٤٤	٧	٥	٤,٦	٢٠٠٤
٤٥	٧	٥	٤,٧	٢٠٠٥
٤٦	٦	٥	٤,٨	٢٠٠٦
٦٠	٦	٥	٤,٣	٢٠٠٧
٦٥	٧	٥	٤,٣	٢٠٠٨
٦٦	٨	٦	٤,١	٢٠٠٩
٥٤	٧	٦	٤,٥	٢٠١٠
٥٤	٥	٥	٤,٦	٢٠١١
٦٦	٦ مكرر	٥ مكرر	٤,٤	٢٠١٢



الجهود الكويتية لمكافحة الفساد

الإخوة والأخوات الكرام

في هذا العام - وللمرة الأولى - نقيم منتدىنا السنوي بعد أن تأسست «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» ، وهو مطلب استمرت جمعية الشفافية الكويتية بالماندأة به منذ المنتدى الأول الذي أقيم في يناير ٢٠٠٧م، بل منذ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للجمعية في ٧/٢/٢٠٠٥م، حيث نشأت الهيئة من خلال مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ونحن بهذه المناسبة نقول لحضرة صاحب السمو الأمير شكري على تلك الاستجابة لمطلب هام في طريق إصلاح الأجهزة الحكومية، بعد أن تعثر صدور القانون في مجلس الأمة لسنوات عدة.

إن المسؤولية المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمسائلة مهمة تحملتها جمعية الشفافية الكويتية طوعاً، إلى جانب عدد من الجهود الفردية هنا وهناك ومساندة لمساعي الجمعية من جانب جمعيات نفع عام، والآن، وبعد تأسيس الهيئة، فإن أعضاء الجمعية يتطلعون إلى أن تتحول جهود مكافحة الفساد من جهود تطوعية، ومساعد فردية تزداد وتقل بين فترة وأخرى.. إلى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية؛ فالمسؤولية باتت على الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالدرجة الأولى، والناس ينتظرون منها الكثير، ومجلس الأمناء في الهيئة أهل لذلك، وسيكون دور جمعية الشفافية الكويتية مسانداً ومعاوناً للهيئة لتحقيق رسالتها السامية.

أما جمعية الشفافية الكويتية، فإلى جانب دعمها ومساندتها الأهلية للجهود الرسمية، وإلى جانب أنشطتها المتعددة في مراقبة نزاهة الانتخابات وفي جائزة الكويت للشفافية والإصلاح، وفي إعداد اقتراحات القوانين لإصلاح العملية الديمقراطية والعمل البرلماني، وفي نشر الثقافة العامة بشأن الشفافية والنزاهة، فإن الجمعية سوف تستمر بإذن الله في الدفع نحو استكمال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذا يشمل ضرورة إقرار وتعديل عدد من القوانين، وهي على النحو التالي: إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

إصدار قانون حق الاطلاع، والمعني بحرية الوصول إلى المعلومات.
كما ينبغي إصدار وتعديل قوانين أخرى، ومنها: إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية، وتعديل قانون المناقصات العامة، وغيرها.

ولا بأس هنا من التذكير بما جاء في المادة (٢١) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد: ”تتعاون الهيئة مع مختلف الجهات في مكافحة الفساد وعلى الأخص ما يلي: (١) التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة (٢) التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة.“.

حوكمة التعليم

الإخوة والأخوات الكرام

إن اهتمام المنتدى بحوكمة التعليم يأتي انطلاقاً من الإيمان بضرورة العمل على وضع وتنفيذ برامج

لتعليم النزاهة في جميع المراحل العمرية، وكذلك تعزيز النزاهة في مؤسسات التعليم العام والخاص بمختلف مراحلها، وذلك في سياق العمل على نشر وتفعيل قيم النزاهة وربطها بقيم الولاء والمواطنة . والمنتدى يسلط الضوء على "نزاهة التعليم وتعليم النزاهة" تماشياً مع أهداف الجمعية الرامية إلى تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة وبما يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال.

فالمنتدى يهدف إلى تشجيع المعنيين على اتخاذ خطوات أكثر تأثيراً لتعزيز نزاهة قطاع التعليم وتقوية دوره في إشاعة قيم النزاهة وذلك من خلال تعريف المشاركين على معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة في هذا القطاع الهام، وسبل تعليم هذه المعايير، بمضامينها الأوسع، للطلاب والشباب، حيث سيتم استعراض جانب من الممارسات الجيدة في هذا المجال ودور مختلف الأطراف المعنيين في اعتمادها.

من أجل ذلك يشارك في المنتدى نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى. أملين أن يحقق المنتدى، من خلال محاوره، وضيوفه، والمشاركين فيه، وكذلك جلسات الحوار الجانبية والاجتماعات الثنائية، ما نصبو إليه من أهداف قد وضعناها عند التخطيط للمنتدى.

شكر وتقدير

الإخوة والأخوات الكرام

في ختام هذه الكلمة، لا يسعنا إلا أن نسجل شكر وتقدير جمعية الشفافية الكويتية، لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة للجمعية ولمنتدىاتها السنوية عاماً بعد عام، وإلى معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور نايف الحجرف على مشاركته الطيبة، وإلى رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبد الرحمن النمش على حضوره الشخصي، ولكل المحاضرين والخبراء من داخل الكويت، والمحاضرين من خارج الكويت الذين تكبدوا عناء السفر ليساهموا معنا في إثراء تجربتنا الوطنية.. مع توجيه شكر خاص للسيد / أركان السبلاني المسؤول عن المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأخيراً.. شكراً لأعضاء اللجنتين الفنية والتحضيرية والعاملين في المنتدى، وشكراً لمتطوعي الجمعية في كافة لجانها، ولوسائل الإعلام التي دعمتنا في مسيرتنا وما زالت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجلسة الأولى



المتحدثون :

رئيس الجلسة : د. عبداللطيف البدر مدير جامعة الكويت

- السيدة / مورييل بويزون - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO
- السيدة / أولغا سافران، مستشار رئيس مكافحة الفساد لدى برنامج الاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OECD
- د. أحمد دويدار - كبير اختصاصيي التعليم - البنك الدولي
- د. ياسمين خضري - منسق فريق الحكم الرشيد ومسئولة عن الحوكمة لقطاع التعليم، مركز العقد الاجتماعي، مصر



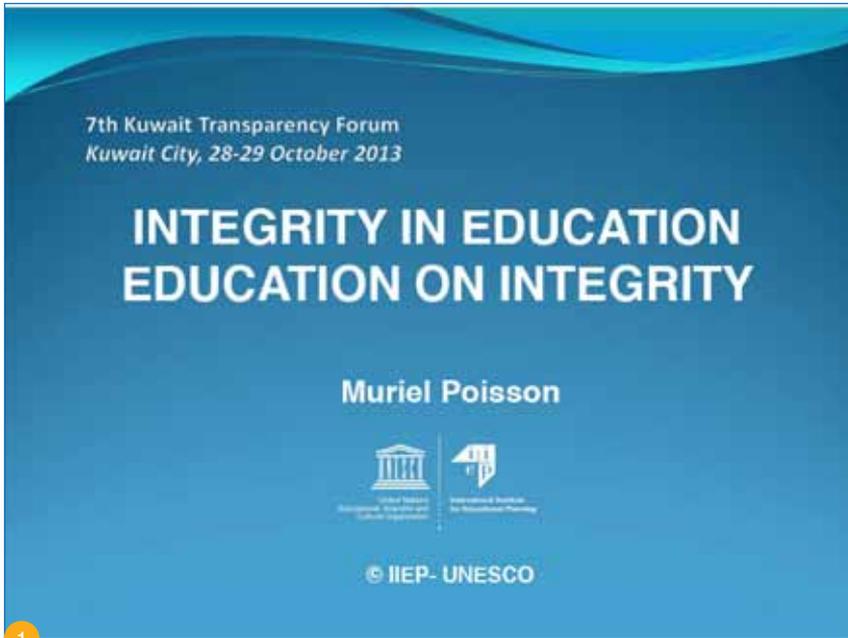
بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





السيدة / مورييل بوزون - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO

هي أخصائية البرامج في المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP-UNESCO). منذ عام ٢٠٠٢، تولت أيضا إدارة المهام في مشروع المعهد عن «الأخلاقيات والفساد في التعليم». هي المسؤولة عن أنشطة البحث والتدريب في هذا المجال، بما في ذلك مواضيع مثل الغش الأكاديمي، ومدونات قواعد سلوك المعلم، كما أجرت أبحاثا على التعليم غير النظامي في آسيا. وعملت على توصيات لإصلاح المناهج الدراسية للمكتب الدولي للتربية في جنيف، وشاركت في اليونسكو لمتابعة مؤتمر دكا العالمي حول التعليم للجميع.



1

1. Education on integrity

- The education sector – by including the teaching/learning of ethical values and behaviours – is regarded today as a major component of strategies to improve citizenship and promote integrity
- Multidisciplinary programs, characterized by participation and interaction, and often organized in collaboration with various partners (universities, research institutions and professionals)

Teaching integrity to youth at primary school education
(*Bingo de los valores in Chile*)



Teaching integrity to youth at secondary school education
(*fiscal education in Sao Paulo*)



Teaching integrity to youth at higher education
(*pilot project in French Universities*)

2

2. But a major challenge...

- In a “unethical environment”, education cannot successfully promote ethical values and behaviours

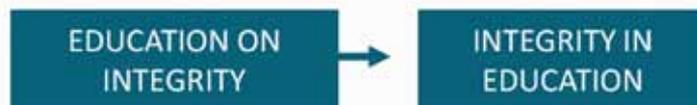
Areas of planning/management	Malpractices
Finance	<ul style="list-style-type: none"> • Transgressing rules and procedures • Inflation of costs and activities • Leakage of funds
Personnel behavior (professional misconduct)	<ul style="list-style-type: none"> • Absenteeism • Illegal fees • Favoritism/nepotism/acceptance of gifts • Private tutoring
Examinations and diplomas	<ul style="list-style-type: none"> • Selling of information • Examination fraud
Access to universities	<ul style="list-style-type: none"> • Diploma mills and false credentials
Institution accreditation	<ul style="list-style-type: none"> • Fraud in the accreditation process

3

© IIEP-UNESCO

3. Education on integrity/integrity in education

- It is therefore of vital importance to ensure integrity and limit unethical behaviours within the educational sector



4

© IIEP-UNESCO

4. But education on integrity can also contribute to integrity in education....

- **Knowledge:** Information about teachers' rights and duties, education laws, and complaint mechanisms
- **Skills:** Ability to confront ethical dilemmas, to identify conflicts of interest and to report corruption and maladministration at school level
- **Attitudes:** To value integrity and fair play, to take interest in school affairs, and to assume responsibility for the public good

© IIEP-UNESCO

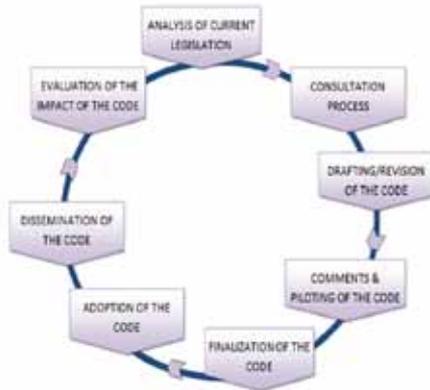
5

Example 1: teacher misconduct

Steps	Malpractices
Presence at school	<ul style="list-style-type: none"> • Unjustified absence (no explication or false sick leave justification)
Credentials	<ul style="list-style-type: none"> • Use of diplomas from a fake university, non existing degree, notes illegally changed
Collection of fees	<ul style="list-style-type: none"> • Illegal fees collected for school admission, promotion, for organizing exams or sport activities/excursions, etc.
Marking of exams	<ul style="list-style-type: none"> • Bribes taken for correcting papers
Private tutoring	<ul style="list-style-type: none"> • Pressure on students to take extra payable hours in order to succeed the school-year

6

Example 1: teaching integrity to teachers



- Adoption of codes of ethics “to ensure the prestige of the profession and the exercise of professional duties in accordance with agreed principles” (ILO/UNESCO Recommendation, 1966)
- Self-study or group discussions on ethical dilemmas

Source: Poisson, 2009

© IIEP-UNESCO

7

Example 2: academic fraud

Steps	Malpractices
Examination development	<ul style="list-style-type: none"> • Leakage or selling of exam questions • Test preparation (private tutoring) • Impersonation, external assistance • Substitution of scripts • Ghost examination centers
Marking of examinations	<ul style="list-style-type: none"> • Favoritism, nepotism, bribes
Recording results and issuing diplomas	<ul style="list-style-type: none"> • Manipulation of exam results • Issuance of fake degrees and credentials (diploma mills)
Use of results	<ul style="list-style-type: none"> • Bribes to obtain admission to university/fellowships/fee-free seats
Research	<ul style="list-style-type: none"> • Plagiarism, falsification of data and results, etc.

8

Example 2: teaching integrity to students

- Better access to information of users (norms and regulations, directories, university accounts)
- Clear definition of improper conduct (plagiarism, fraud)
- Awareness campaigns on the negative effects of fraud
- Publicize infractions ("name and shame")
- Establishment of whistleblowers or complaint mechanisms

Anti-corruption student networks

Songkhla - Thai Youth Choir 2011



Inform and raise awareness of universities communities and general public about the level and type of corruption at universities

Creation of websites, use of social networks, advocacy activities, etc.

Monitoring of various corruption processes at higher education institutions

© IIEP-UNESCO

9

FIND MANY MORE SUCCESS STORIES ON:
OUR INFORMATION PLATFORM, « ETICO »:

<http://www.iiep.unesco.org/etico>

CONTACT US:

m.poisson@iiep.unesco.org



© IIEP-UNESCO

10



السيدة / أولغا سافران، مستشار رئيس مكافحة الفساد لدى برنامج الاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OECD

مديرة شبكة مكافحة الفساد لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (ACN) في إدارة مكافحة الفساد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وهي أيضا كبير مستشاري مكافحة الفساد لبرنامج الاستثمار في OECD-MENA، حيث ينصب عملها على نزاهة العمل في الدول العربية. بدأت حياتها المهنية مع منظمة التعاون والتنمية في عام ١٩٩٦، وخلال السنوات الماضية عملت في مجال الإدارة الرشيدة واصلاحات الإدارة العامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية وكذلك في الاقتصاديات المتحولة .



Ethics Training for Public Officials

Olga Savran
Senior Anti-Corruption Advisor
MENA-OECD Investment Programme

28 October 2013, Kuwait



1



Outline

- OECD, its work on anti-corruption and integrity and cooperation with the MENA economies
- Findings and recommendations of the OECD/ACN Study on Ethics Training for Public Officials

2



OECD: basic facts

Established in 1961; 34 members; annual budget EUR 347 million; governed by Council, Secretary General, Committees; Secretariat of 2 500 staff; 250 new publications per year



Headquarters in Paris, France

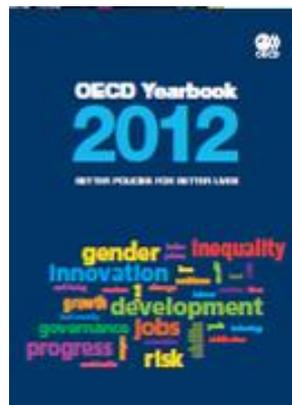
3

OECD: working methods

- Evidence based analysis to support policy making, intergovernmental policy dialogue and standard setting, peer reviews and pressure

SECTORS

- Economics
- Financial and Enterprise Affairs
- Public governance
- Tax
- Social affairs
- Statistics
- Science and technology
- Trade and agriculture
- Energy
- Education
- Environment
- Development
- Transport



4

OECD work on corruption and governance



5

MENA-OECD Cooperation

- MENA-OECD initiative for governance and investment for development
- Governance pillar: integrity, open governance, financial management, regulatory reform
- Investment pillar: promoting investments, SME development, level playing field for business, integration of women
 - **MENA Business Integrity Network:** a regional forum for governments and private sector for policy dialogue, training, review and monitoring

6



Ethics Training for Public Officials

A study prepared by

the OECD Anti-Corruption Network for Eastern
Europe and Central Asia (ACN)

and

SIGMA, a joint EU-OECD initiative, principally
financed by the EU,

in co-operation with the OECD Public Sector
Integrity Network

March 2013

7



Anti-Corruption Network for Eastern Europe and Central Asia



- A regional programme of the OECD Working Group on Bribery
- Since 1998 for 25 countries in Eastern Europe and Central Asia + OECD members
- Secretariat at the OECD Anti-Corruption Division
- 2013-2015 Work Programme: country monitoring, thematic reviews, law-enforcement network
- ACN Meeting, 23-25 September 2013, Paris

8



Ethics training for public officials in OECD and transition countries

- Expert seminar “Anti-Corruption Policy and Integrity Training”, 23-25 March 2011, Vilnius, Lithuania:
 - “new and more advanced approaches, which include tailor-made practical ethics training about rules and values, delivered systematically by dedicated ethics official, using interactive approaches” are needed

9



Study

- Study how ethics training is provided in selected OECD and ACN/SIGMA countries
- Advisory group
- Questionnaire to countries
- Analysis of responses and identification of trends
- Development of recommendations
- Case studies on good practice
- Check-list for developing/improving ethics training systems

10





Policy Recommendations

- Policy and legal framework
- Institutional setting
- Preparation of ethics training programmes
- Substance of the ethics training programmes
- Training methods
- Follow-up to training programmes

11



Policy framework

- **Ethics training as a part of a comprehensive anti-corruption and integrity policy/strategy**
- Better programmes in countries with lower levels of corruption and stronger public administration
- Long-term investment, lack of resources/expertise
- Growing attention to training and its impact

12

Political support

- **Tone from the top:** role of managers/ministers/senior officials
 - leading by example
 - allocating resources
 - enforcing anti-corruption and integrity norms among the staff

13

Legal framework

- **Legal requirement to provide and receive ethics training**
 - Mandatory or voluntary
 - Strategy and policy documents may or may not be insufficient to provide strong official basis
 - Balance between formal basis and formalistic attitude

14

Institutional setting

- **Leading agency and coordination of ethics training**
 - Anti-corruption/integrity agencies
 - Civil service agencies and academics
 - HR departments in sectoral/local agencies
 - International programmes, private sector

15

Target groups

- Ideally - all public officials
- To prioritise resource allocation and to design tailor-make training - special groups:
 - ✓ new civil servants
 - ✓ officials in risk areas,
 - ✓ senior managers
- Targeting the training for specific groups of public officials

16



Designing the training programme

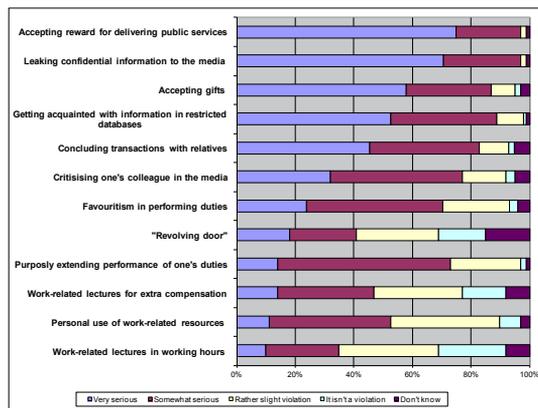
- Clarification of training objectives
- Needs assessment
- Selection of participants
- Selection of trainers
- Training materials
- Logistical preparations

17



Needs assessment: issues

Graph 1. Attitudes Towards Ethically Questionable Practices in Estonia



Source: Government Office, 2009 Survey "Roles and Attitudes in Public Service"

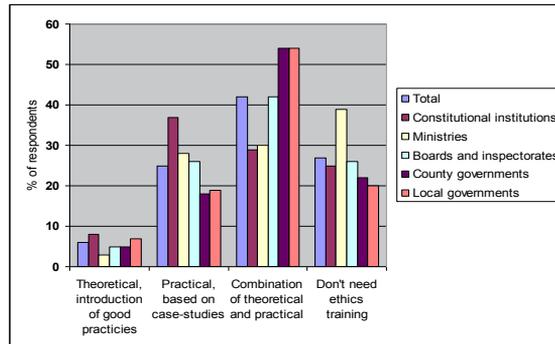
18





Needs assessment: training methods

Graph 2. Expected Approaches for Ethics Training Programmes



Source: Government Office, 2009 Survey "Roles and Attitudes in Public Service"

19



Making training practical

- To develop practical ethical decision-making skills among public officials:
 - Contents: rules and values
 - Training methods: lectures, games and practical case studies

20





Training about ethical rules

- **Compliance based, i.e. training about ethics rules to ensure that public officials know the rules and sanctions for non-compliance established by laws such as:**
 - Civil service legislation
 - Conflict of interest law
 - Anti-corruption legislation
 - Administrative code
 - Public procurement law
 - Laws on access to information
 - Criminal code
- **Formal/traditional method can be appropriate, including lectures and presentations, but modern interactive methods are more effective**

21



Ethics training course at Austrian Police

Module	Title	Content	Duration (teaching units)
1	Team building	Round of introductions; participants get to know each other	4
2	Psychology	Psychological aspects of corruption, integrity, leadership behaviour and managerial responsibility	12
3	Ethics	Administrative ethics, codes of conduct, and ethical guidelines	4
4	Criminal law	Abuse of authority, corruption offences in the public and the private sector	12
5	Public service law	Provisions of public service law concerning conflicts of interest, rights and obligations of employees and superiors	12
6	Corruption and corruption prevention	Background information on corruption phenomena, risk factors regarding corruption, and preventive measures	12
7	Fight against corruption	Presentation of national and international anti-corruption organisations and instruments	8
8	Criminological aspects of the fight against corruption	Investigation measures and techniques applied in the questioning of witnesses	8

22



US Office of Government Ethics: Baseball game

The Pitch!

Home Single #10 – Bill, a PHMSA employee, owns a small, incorporated company. His company is interested in an SBA loan guarantee. He:

- * A. May represent the company (sign correspondence and meet with SBA officials) on matters before SBA and also be paid for his efforts.*
- * B. May neither represent the company on the matter before SBA, nor be compensated for work on getting SBA approval.*
- * C. May not represent the company on the application, but may be compensated for behind-the-scenes work on getting an SBA loan guarantee.*

Inning	1	2	3	4	5	6	7	8	9	Total
Visitor										
Home										

23

Training about ethical values

- Values based, training to develop practical decision-making skills and behavior patterns based on values established for public administration, including
 - Impartiality
 - Responsibility
 - Transparency
 - Legality
 - Integrity
 - Efficiency
 - Equality
 - Justice
 - 'grey areas' or un-regulated issues
- Pro-active, tailor-made, dilemma-based role-play training is most appropriate method

24

Case study for ethics training in Turkey

- Mr. Suleyman, a newly appointed commissioner at the central police station in Ankara, has to develop an action plan for modernisation
- A district police station has little resources and enjoys help from local shops and hotels, and serves well their clients
- An old couple of local residents is waiting in the hall for many hours

25

Evaluation and follow-up

- Evaluation of impact – little experience
- Follow-up for participants (e.g. Catalonia)

Form for developing individual integrity action plan for the participants of ethics training course in Catalonia

26



THANK YOU



WWW.OECD.ORG/MENA

WWW.OECD.ORG/CORRUPTION/ACN

WWW.OECD.ORG/CORRUPTION/ETHICS

WWW.SIGMAWEB.ORG

WWW.CLEANGOV.BIZ.ORG

27





بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





د. أحمد دويدار - كبير اختصاصيي التعليم - البنك الدولي

هو كبير اختصاصيي التعليم في البنك الدولي ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - قطاع التنمية البشرية . كما عمل في ضمان الجودة ومستشار التقييم للعديد من الوكالات الإنمائية الدولية بما فيها البنك الدولي ، الوكالة الكندية للتنمية ، والاتحاد الأوروبي ، واليونيسيف وغيرها .
وبالإضافة إلى ذلك ، هو أحد المعلمين المدربين والمشرفين وسالمساعدين والمتخصصين في التنمية البشرية و أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على مهارات التدريس الفعال ، وضمان الجودة وتقييم الأداء . حصل على درجة البكالوريوس و ED من جامعة القاهرة (امتياز مع مرتبة الشرف) ، وشهادة الماجستير TEFL من الجامعة الأمريكية في القاهرة (مع مرتبة الشرف) وشهادة الدكتوراه في الاختبار والتقييم من جامعة الإسكندرية (مع مرتبة الشرف الأولى) .



منتدى الكويت للشفافية السابع " حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة "

مكامن الفساد وآليات معالجتها

د. أحمد دويدار

خبير أول التعليم

البنك الدولي

الاثنين 28 أكتوبر 2013م

1



“Children... Are
our legacy.
Our
responsibility.
They are our
destiny and we
are theirs.”

Dirk Benedict

“الأطفال ... هم تراثنا.

مسؤوليتنا.

هم قدرنا

ونحن قدرهم.”

ديرك بنديكت

2

نقاط العرض

- تعريف الفساد
- هل سوء الاداره أو عدم الكفاءة يعتبر فسادا؟
- مظاهر الفساد في التعليم و تكلفتها
- آليات لعلاج الفساد في التعليم
- اجراءات للوقايه من الفساد في التعليم

4

تعريف الفساد

“إساءة استخدام السلطة العامة
من أجل تحقيق مكسب خاص”

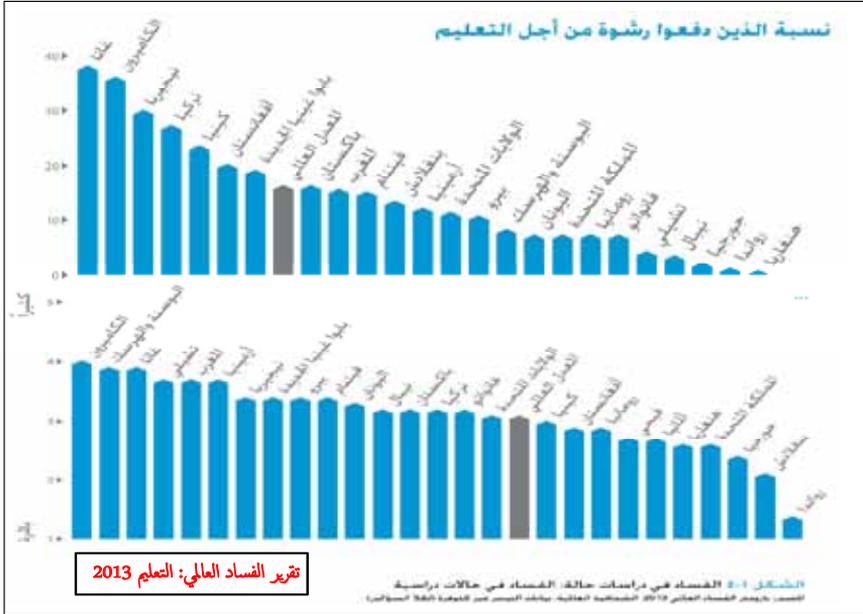
منظمة الشفافية العالمية

5

هل سوء الاداره أو عدم الكفاءة يعتبر فسادا؟

هناك خط رفيع بين عدم الكفاءة و سوء الاداره
من جهة و الفساد من جهة أخرى و لكن سوء
الأداره و عدم الكفاءة يصبحا لونا من الوان
الفساد اذا لم تتم معالجتهم.

6



مظاهر الفساد في التعليم - المدارس

• المشتريات الحكومية



8

مظاهر الفساد في التعليم - المدارس



• الدروس الخصوصية

11

مظاهر الفساد في التعليم - المدارس



• خلل في التقييم و
التلاعب في النتائج
• استغلال الطلاب و
أولياء الأمور لمصالح
شخصية

12

مظاهر الفساد في التعليم العالي

- التحيز في ألاتحاق و القبول
- التحيز في السكن الجامعي
- المشتريات الجامعيه

مظاهر الفساد في التعليم العالي

- الكتب الدراسيه و تجهيزات التعليم
- تأثير الهيئات الداعمه علي اتجاهات البحوث العلميه
- التحيز في توزيع المنح الدراسيه و البعثات
- التحيز في تعيين هيئات التدريس

14

مظاهر الفساد في التعليم العالي

- سرقة البحوث العلمية
- درجات علمية للبيع
- هيئات تدريس غير ملتزمة (غياب - تقاعس)
- الدروس الخصوصية

15

مظاهر الفساد في التعليم العالي

- خلل في التقييم و التلاعب في النتائج
- استغلال الطلاب و أولياء الأمور لمصالح شخصيه



تكلفه الفساد في التعليم



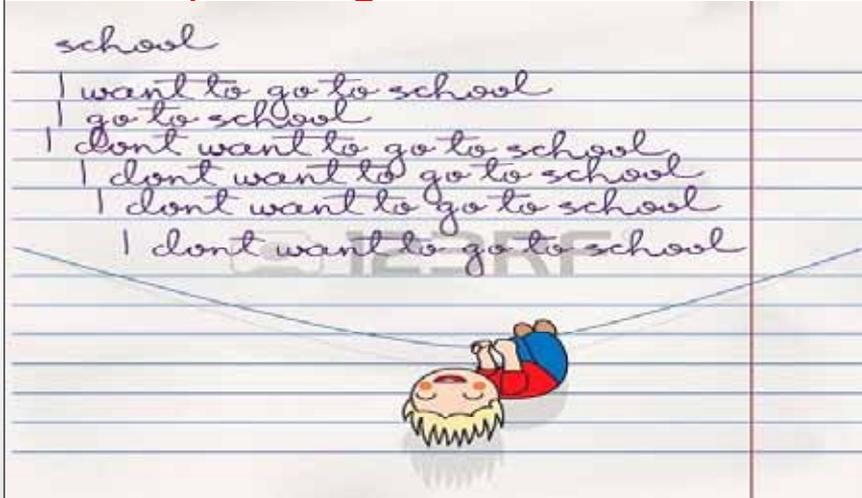
- الحد من فرص الالتحاق بالتعليم
- الانتقاص من جوده التعليم و مخرجاته
- اهدار المال العام
- اهدار الطاقه البشرية

تكلفه الفساد في التعليم

- الاطفال الضائعه حقوقهم بسبب الفساد يتولد لديهم شعور بالنقص و امتهان الكرامه مما ينعكس علي سلوكهم كاطفال ثم ككبار فيما بعد
- الأطفال المستفيدون من الفساد ينشئون و هم يالفونه و يعتبرون الفساد شيئاً عادياً يمكنهم من التميز مما يهدد العدالة الاجتماعيه كمفهوم أساسي للسلام الاجتماعي

19

تكلفه الفساد في التعليم



تكلفه الفساد في التعليم



آليات لعلاج الفساد في التعليم



آليات لعلاج الفساد في التعليم

- قوانين و اجراءات محده و واضحه تضمن الشفافية و سياده القانون
- مجتمع مدني قوي يقوم بالرقابه تحت حمايه القانون
- اعلام مستقل يعمل طبقا لميثاق شرف كركيب و شريك ايجابي في التوعيه و التعليم

23

آليات لعلاج الفساد في التعليم

- مراجعات محاسبيه للمشتريات الحكوميه
- مراقبه الأداء و حمايه من يبلغون عن الفساد
- محاربه الفساد جزء اساسي من تحقيق الجوده في التعليم و بالتالي تستوجب المحاسبه علي كافه المستويات

تقييم التعليم و الجوده

مستوى التعليم	المجالس الفرعية	مجلس التعليم	المجالس الفرعية	مجلس التعليم	المجالس الفرعية
إدارة المعلمين	البيانات الحوادث الشائعة الخصم	المسؤول عن التعليم التعليم	معايير التعليم التأهيل المستمر الامتداد التربوي التنقل إلى التعليم في المرحلة الثالثة الحوادث الشائعة على الأثر	المسؤول عن التعليم التعليم	إدارة المعلمين الهيئة - لخب المعلمين
المهنة	الترافع والمواد التعليمية البريد الإلكتروني التنقل بصفة التعليم مناخ العمل مناخ التعليم	إدارة الوزارة التنفيذ والمخطط الوطني الاستعدادات الخاصة	مساندة الوزارة التنفيذ والمخطط الوطني الاستعدادات الخاصة	إدارة الوزارة التنفيذ والمخطط الوطني الاستعدادات الخاصة	مستويات التعليم ملائمة بصر الإطفال ومبداً
التشخيص والوقاية الإفطار الاستطيسي	التشخيص قرار الفساد التنسيق القطاع العام استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية هياكل مكافحة الفساد	المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المدارس الخاصة المحاسبة في المدارس ضمن الجودة الخارجية الرقابة الآلية المخاطر من الفساد	المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المدارس الخاصة المحاسبة في المدارس ضمن الجودة الخارجية الرقابة الآلية المخاطر من الفساد	المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المدارس الخاصة المحاسبة في المدارس ضمن الجودة الخارجية الرقابة الآلية المخاطر من الفساد	المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المرحلة: معايير المدارس المحاسبة في المدارس الخاصة المحاسبة في المدارس ضمن الجودة الخارجية الرقابة الآلية المخاطر من الفساد

الجدول 4.3 تقييم INTEF الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث من مصفوفة البيانات والمعلومات التقوية الصادر

(Maysa Mawardi et al., Understanding Integrity: Fighting Corruption in Public-Sector Approach to Independent Promotion in Lebanon)

تقرير الفساد العالمي: التعلم 2013

25

آليات لعلاج الفساد في التعليم

- مكافأة النماذج التي حققت معدلات عالية من الشفافية
- نشر قصص النجاح للتوعية و تحفيز المجتمع

آليات لعلاج الفساد في التعليم

أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح لكل كيان إداري



عمليات اختيار نزيهة وفرص تدريب فعالة للقيادات



مسؤوليات مشتركة عن الأخلاقيات بين الكيانات المؤسسة ومجالس الإدارة



شفافية في جميع العمليات

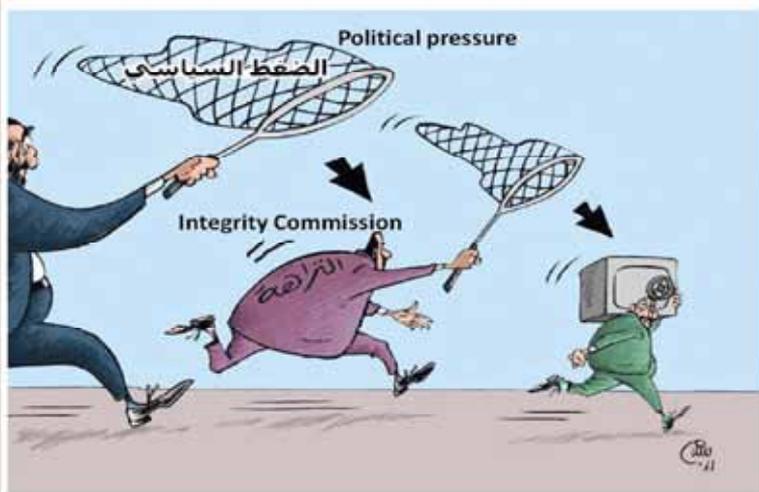


تقرير الفساد العالمي: التعلم 2013

الشكل 3.1 الممارسة الجيدة: إدارة التعليم العالي

27

اجراءات للوقايه من الفساد في التعليم



اجراءات للوقايه من الفساد في التعليم

- ان الوقايه من الفساد في التعليم تكمن في الاساس في التعليم نفسه
- 20% من سكان العالم بين سن 15 و 24 عاما
- يجب تمكين الطلاب كمواطنين و قاده المستقبل من تعليم يلتزم باعلي المعايير الأخلاقية رافضا لأي قدر من التسامح مع اي لون من ألوان الفساد

29

المدرسه كأساس لتعزيز النزاهه و الشفافيه



الشكل 51 نهج المدرسة بكاملها

تقرير الفساد العالمي: التعليم 2013

30

اجراءات للوقايه من الفساد في التعليم

- توفير أدله ارشاديه لعمليات المشتريات الحكوميه و التدريب الكافي عليها
- التأكد من الكفاءه المهنيه و الأخلاقيه لكل من يعمل بالتعليم قبل مباشرته لعمله

31

“It is up to us to live up to the legacy that was left for us, and to leave a legacy that is worthy of our children and of future generations.”

Christine Gregoire

“الأمر متروك لنا في أن نرقى إلى مستوى الميراث الذي تركه لنا أباؤنا و أجدادنا، و أن نترك إرثا يليق بأطفالنا والأجيال القادمة.”

كريستين غريغوار





د. ياسمين خضري - منسق فريق الحكم الرشيد ومسئولة عن الحوكمة لقطاع التعليم، مركز العقد الاجتماعي، مصر

تعمل ياسمين منذ عام ٢٠٠٢ على مشروعات التنمية المختلفة خاصة في مجالات التعليم والبيئة والديمقراطية. في عام ٢٠١٠، بدأت العمل كمنسق لبرنامج الحوكمة في مركز العقد الاجتماعي وهو مبادرة مشتركة بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومجلس الوزراء في مصر. وقد قادت ياسمين جهود مركز العقد الاجتماعي نحو تقييم الحكم الرشيد في ثلاث قطاعات خدمية لأول مرة في مصر بطريقة مبنية على مؤشرات وطنية للحكم الرشيد ويهدف تعزيز الحكم الرشيد في تلك القطاعات. حصلت ياسمين على ماجستير في التنمية من الجامعة الأمريكية ثم دكتوراه في التنمية الدولية من الجامعة الأمريكية في لندن ودكتوراه في العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.



قياس الحكم الرشيد في التعليم: مدخل لإعمال مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

د. ياسمين خضري

مركز العقد الاجتماعي
أكتوبر 2013



1-9 شارع الخبر العربي
الكويت - الكويت
البريد الإلكتروني: info@kts.gov.kw
رقم الهاتف: 973 2461 2462 / 2463
فاكس: 973 2461 2462
www.kts.gov.kw
www.kuwaitcontract.gov.kw



الحكم الرشيد: سمات عقد اجتماعي جديد

إن غياب المساءلة والشفافية، وتدني الكفاءة والفعالية، وانتشار الفساد وعدم الالتزام بالقانون، إلى آخره من مظاهر تعكس غياب الحكم الرشيد يحرم المواطن من حقوقه، وينتهك حقه في الحصول على خدمات عامة بجودة عالية وتكلفة مناسبة، ويضعف - في النهاية - درجة الثقة بين أطراف المجتمع.



الحكم الرشيد: سمات عقد اجتماعي جديد



في هذا السياق، قرر مركز العقد الاجتماعي عمل **أبحاث** في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد بالإضافة إلى **قياس** الحكم الرشيد في ثلاث قطاعات حيوية هي التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي باستخدام **معايير ومؤشرات** يتم إعدادها بشكل تشاركي يُلائم خصوصية كل قطاع.

المحتوى



- الهدف من قياس وتقييم الحكم الرشيد في قطاع التعليم
- خطوات تقييم الحكم الرشيد (المنهجية المتبعة)
- أهم نتائج تقييم الحكم الرشيد في التعليم
- أثر تقييم الحكم الرشيد في التعليم
- الخطوات القادمة



الهدف من قياس وتقييم الحكم الرشيد في قطاع التعليم



- تقييم وتحليل مدى تطبيق مقدمي الخدمة التعليمية لمبادئ الحكم الرشيد ورصد الثغرات والمشكلات التي يواجهونها.
- خلق حوار إيجابي مشترك حول تلك الثغرات والمشكلات وسبل مجابتهها.
- تقييم حالة الحكم الرشيد بشكل دوري في مصر بالاعتماد على آراء ليس فقط مقدمي الخدمة ولكن المواطنين أيضاً.

الخطوات الرئيسية نحو تقييم الحكم الرشيد (المنهجية المتبعة)



1) إعداد إطار عام للحكم الرشيد يتضمن مؤشرات عامة ملائمة للحالة المصرية

Stakeholders Components	Accountability	Participation	Transparency	Rule of law	Control of Corruption
Civil Society	The extent to which civil society organizations are accountable	The extent to which citizens, NGOs and other organizations participate.	Civil society activities and operations are transparent	Civil society organizations abide by the concerned laws	Control of corruption within civil society organizations
Government	Executive Accountability & Financial Accountability of the government to citizens and society.	The degree of participation that exists among high level policy makers and senior politicians	Government decisions are made and disseminated in an open manner	Government decisions conform to respective laws	Efforts to combat corruption within the government apparatus
Private Sector	Private sector is accountable to the state entities and citizens	Private sector actively participates in policy making	Private sector operations and activities are known to the public	Private sector abides by the concerned laws	Degree of corruption within the private sector
Stakeholders Components	Responsiveness	Equity	Efficiency	Effectiveness	
Civil Society	Civil society organizations are responsive to citizens, and emphasize pro-poor and gender sensitive policies.	The extent to which civil society organizations equally treat different stakeholders	Activities and operations of CSCs are adequate in terms of cost and time	CSCs' policies and activities result in high quality and satisfying outcomes	
Government	The government is responsive to citizens and to political, economic and social realities	The existence & activation of policies and practices that guarantee equal treatment for all high level policy makers	Output of government operations is at lowest cost and is provided in a timely manner	Outcome of government operations is of high quality and satisfying to beneficiaries	
Private Sector	Private sector is responsive to the needs of citizens and to economic and social realities	Private sector ensures equity in all its policies and regulations	Private sector delivers services at the lowest cost and in a timely manner	Private sector delivers high quality services and products	



2) إعداد معايير ومؤشرات للحكم الرشيد في القطاعات الثلاثة اقتداءً بالإطار العام



مجموعات العمل
القطاعية

- 1- دراسة الخلفية القانونية والمؤسسية للقطاعات
- 2- صياغة مؤشرات تلائم القطاعات الثلاثة مستقاة من الإطار العام لتقييم الحكم الرشيد، وتتضمن:
 - الكفاءة، الفعالية، الشفافية، المشاركة، الاستجابة، العدالة، دور القانون، مكافحة الفساد، المساءلة.
- 3- التشاور مع كافة الأطراف والجهات المعنية للتأكد من قبول المؤشرات مجتمعيًا وقطاعيًا.



أمثلة من المعايير والمؤشرات التي تم مناقشتها

الكفاءة

1- كفاءة المدرسة البنوية والتعليمية

- الكفاءة البنوية للمدرسة (كفاءة المبنى ومرافقه)
- الكفاءة الفنية (التعليمية) للمدرسة: كفاية المستلزمات البشرية والمادية وغيرها من مستلزمات العملية التعليمية
- 2- غياب المشكلات التي قد تؤثر سلبًا على كفاءة المدرسة أو تؤدي بالنهاية إلى التسرب التلاميذ مثل:
 - المشكلات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمدرسة
 - المشكلات المالية (غلاء المصروفات) والمشكلات المتعلقة بالمدرسين وغيرهم من العاملين بالمدرسة



الفعالية

1- جودة وفعالية الأدوار التعليمية للمدرسة

- فعالية دور المدرسين (تشجيعهم على الاعتماد على أنفسهم/عدم لجونهم للدروس الخصوصية)
- فعالية الأنشطة المدرسية (الصفية وغير الصفية)
- فعالية استخدام التكنولوجيا - فعالية الكتاب المدرسي
- 2- رضا الطلاب عن المدرسة
 - رضا الطلاب عن المبنى المدرسي ومرافقه (الفصول/الحوش/ دورات المياه/ الكافيتريا أو الكاتنين)
 - رضا الطلاب عن أداء المدرسين

المشاركة

1- سماح المدارس للطلبة بالمشاركة بالتقييم وإبداء الرأي

في المدرسة بجوانبها (البنوية/التعليمية وغيره)

- مشاركة الطلبة في تقييم المبنى المدرسي ومرافقه

- مشاركة الطلاب في تقييم الجوانب التعليمية والإدارية

- مشاركة الطلبة في انتخابات اتحاد الطلبة

2- سماح المدارس لأولياء الأمور بالمشاركة بالتقييم وإبداء

الرأي في المدرسة بجوانبها (البنوية/التعليمية ..)

- مشاركة أولياء الأمور في تقييم المبنى المدرسي ومرافقه

- مشاركتهم في تقييم الجوانب التعليمية والإدارية

- مشاركة أولياء الأمور في انتخابات مجالس الأمناء



الشفافية

1- الشفافية الطوعية للمدرسة

- الشفافية الطوعية فيما يتعلق بالأمور المالية

- الشفافية الطوعية فيما يتعلق بالأمور التعليمية

- استخدام المدرسة لطرق مختلفة لإتاحة المعلومات

2- إتاحة للمعلومات المالية والتعليمية عند الطلب

- استجابة المدارس لأي طلبات إتاحة للمعلومات

- استجابة المدارس لطلبات إتاحة للمعلومات خلال وقت

مناسب



3) تقييم الحكم الرشيد عملياً



وهو ما تطلب اتخاذ عدة قرارات تتعلق بـ:

- ما هو مستقبل "تقييم الحكم الرشيد"؟ خيارات الاستدامة والمأسسة
- ما هي مصادر البيانات؟ مصدر واحد أم متعدد
- من يمكن أن يكون مسئولاً عن جمع البيانات؟ شركة خاصة أم موظفون محليون أو منظمة غير حكومية
- على أي مستوى يمكن جمع البيانات؟ جميع المحافظات ... محافظة واحدة ... ووحدات محلية



مكافحة الفساد/ دور القانون

- هل هناك موثيق شرف لأخلاقيات العمل بالقطاع؟
- إلى أي مدى توجد رقابة على أداء العاملين بالقطاع أو تفتيش دوري مالي وفني داخل القطاع؟
- إلى أي مدى يلتزم العاملون بالقطاع بتطبيق آليات التعيين والفصل؟
- كم عدد المنظمات العاملة في مكافحة الفساد في قطاع (ما)؟
- إلى أي مدى توجد مبادرات مجتمعية لمكافحة الفساد في قطاع (ما)؟



1- انتشار الفساد من الناحية الإدراكية

في رأيك شايك أن (الإهمال/ الوساطة/ الرشوة) منتشر في؟ من وجهة نظرك، أي قطاع ... ينتشر فيه الفساد أكثر القطاع الخاص أم الحكومي؟

2- انتشار الفساد من الناحية الواقعية

- يا ترى اضطريت تدفع إكرامية، أو تبرعات (عينية أو نقدية) أو جبت هدية أو واسطة أو رشو علشان تحصل على الخدمة (...)?

الاستجابة

هل الوزارة/ المدرسة موفره لك طرق تسمع من خلالها شكوتك أو اقتراحاتك المتعلقة بأطفالك أو بدراسهم (مثلاً خط ساخن، صندوق شكاوى، باليد، صندوق اقتراحات، قابلت مسئول، ... (الخ)؟
هل سبق واستخدمت إحدى هذه الطرق؟ لو نعم كانت الاستجابة سريعة؟ فعالة؟



المساءلة

1- معرفة المواطنين بجهات المسائلة الداخلية والخارجية؟

من وجهة نظرك ما هي الجهات التي تقوم بمحاسبة ومراقبة العاملين بالتعليم؟

2- قدرة الطلبة وأولياء الأمور على المسائلة عمليا

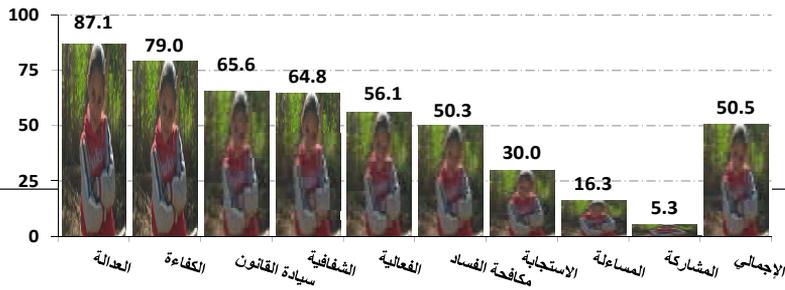
إلى أي مدى تأخذ المدرسة رأيك في الاعتبار وتقوم بمحاسبة موظف ما أو إعادة النظر في سياساتها إذا ما ثبت وجود خطأ بهم؟



أهم نتائج تقييم الحكم الرشيد في محافظة الفيوم قياساً على التعليم الأساسي:

حصلت المحافظة على 50.5% تعكس نسب عالية لبعض المعايير (التقليدية) ونسب متدنية لمعايير أخرى جديدة تعكس جوهر الحكم الرشيد

أهم نتائج قياس الحكم الرشيد في التعليم الأساسي بمحافظة الفيوم

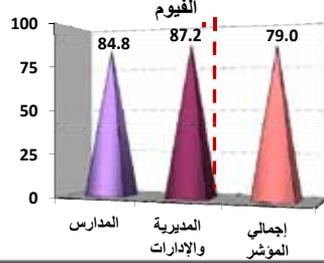


- الكفاءة البنوية والتعليمية للمدرسة
(%78.4)

- غياب المشكلات التي قد تؤثر سلبا على
كفاءة المدرسة أو تؤدي بالنهاية إلى تسرب
التلاميذ (%91.1)

- الكفاءة الزمنية (تقديم المديرية والإدارات
خدماتهم في وقت مناسب): %87.2

مؤشر الكفاءة في التعليم الأساسي في محافظة
الفيوم



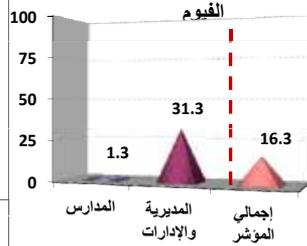
مؤشر العدالة في التعليم الأساسي في محافظة الفيوم



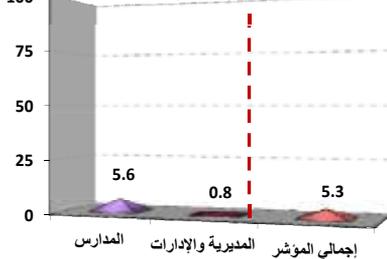
- عدم وجود تفرقة في المعاملة بين الطلبة
بناء على النوع/ الدين/ مكان السكن/ القدرة
على دفع رشوة/ الوساطة (%78.2)
- ملاءمة المصروفات الدراسية لقدرات
أولياء الأمور (%81.6)
- عدالة المديرية والإدارات التعليمية في
تقديم الخدمات التعليمية (%96.0)

معرفة المواطنين بسبل وجهات المساءلة
الداخلية والخارجية (الأفقية والرأسية) بشكل
ضعيف (%31.3)
مساءلة الطلبة وأولياء الأمور عمليا للمدرسة
بجوانبها المختلفة (مساءلة خارجية) بشكل
متدني (%1.3)

مؤشر المساءلة في التعليم الأساسي في محافظة
الفيوم

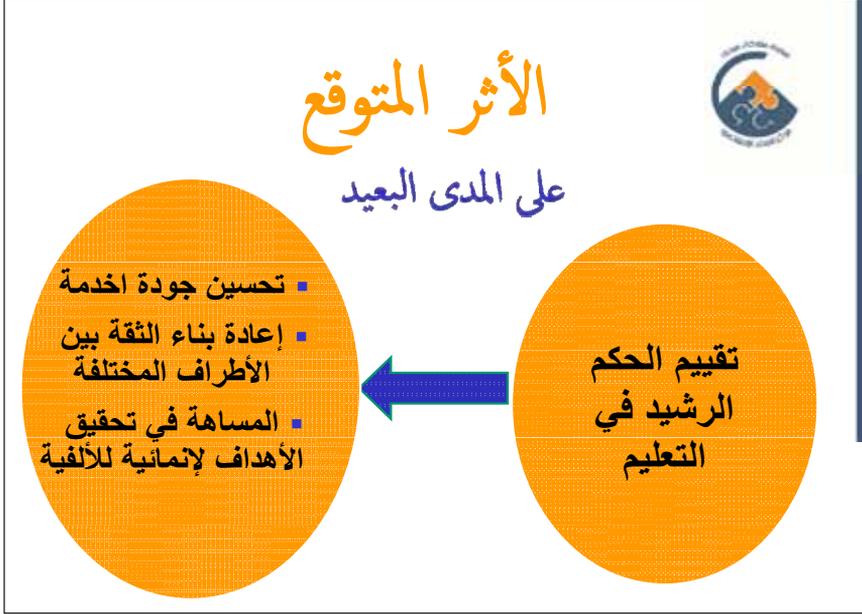


مؤشر المشاركة في التعليم الأساسي في محافظة
الفيوم



سماع المدارس للطلبة بالمشاركة بالتقييم
وإبداء الرأي في المدرسة بجوانبها
المختلفة: %4.2

سماع المدارس لأولياء الأمور بالمشاركة
بالتقييم وإبداء الرأي في المدرسة: %7.0
سماع المديرية والإدارات التعليمية للطلاب
وأولياء الأمور بالمشاركة بإبداء الرأي في
الأمور المالية والتعليمية: %0.8



من خلال
التشاور مع
الأطراف المعنية

من خلال تدريب
العاملين بمراكز
المعلومات المحلية

من خلال جمع
البيانات من
المواطنين والأسر
المعيشية

من خلال إعداد
استمارات لقياس
الحكم الرشيد

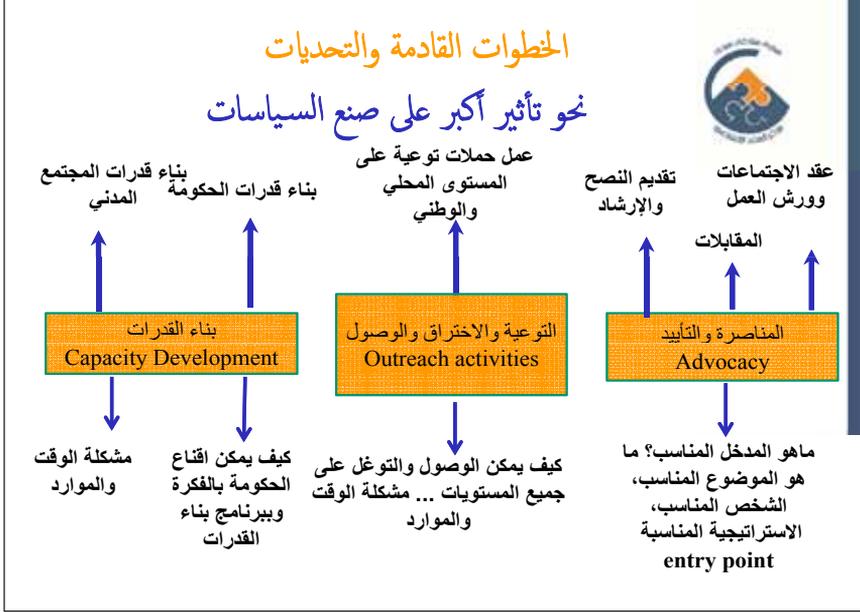
6



المنظمون:

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society





لكم جزيل الشكر

شارع القدس العربي
القيروم سنتر المورف
القيروم بريج، 1511، القاهرة - مصر
تلفون: 202 2542 0154 / 2542 0155
تلفون: 202 2542 0156 / 2542 0157
البريد الإلكتروني: scc@idac.net.eg
www.sccidaccontract.gov.eg



المزيد من المعلومات الإضافية



(3) تقييم الحكم الرشيد عملياً

وهو ما تطلب اتخاذ عدة قرارات تتعلق بـ:

- * ما هو مستقبل "تقييم الحكم الرشيد"؟ خيارات التعاون والشراكة
- * على أي مستوى يمكن جمع البيانات؟ جميع المحافظات ... محافظة واحدة ... ووحدات محلية
- * ما هي مصادر البيانات؟ مصدر واحد أم متعدد
- * من يمكن أن يكون مسئولاً عن جمع البيانات؟ شركة خاص أم موظفون محليون أو منظمة غير حكومية



الاستبيان



• تصميم استمارات الاستبيان وأقسامها

- هيكل استمارة الاستبيان الخاصة بمسح الأسر المعيشية
- هيكل استمارات الاستبيان الخاصة بمسح المسؤولين الرئيسيين

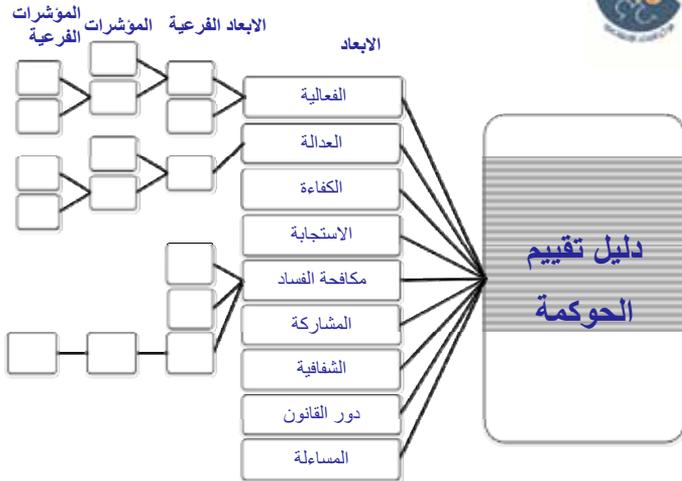
• العينة وجمع البيانات

- المجتمع الأول المستهدف: يبلغ حجم العينة 3000 أسرة معيشية على مستوى مراكز الفيوم، وتغطي 6 مدن و 42 قرية (عينة طبقية عشوائية احتمالية).
- المجتمع الثاني المستهدف: يبلغ حجم العينة 2500 أسرة معيشية تمثل 5 وحدات محلية بمركز طامية، 500 أسرة من كل وحدة محلية (عينة طبقية احتمالية بسيطة).

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بسحب العينة المطلوبة وإمداد المركز بها وذلك باستخدام قوائم الأسر المعيشية من تعداد عام 2006، والتحقق منها على أرض الواقع نظرا لانقضاء وقت طويل منذ إجراء التعداد.

وقد تم جمع بيانات استبيان المسؤولين الرئيسيين من المحوثن المعينين في محافظة الفيوم.

هيكل المؤشرات المركبة لتقييم الحوكمة



أساليب تحليل البيانات





بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



الجلسة الثانية



المتحدثون :

رئيس الجلسة : السيد / غالب العصيمي - وكيل مساعد لشؤون الإدارية والمالية - وزارة التعليم العالي

- أ.د. محمد المقاطع - رئيس كلية القانون الكويتية العالمية.
- أ.د. فياض القضاة - عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد - المملكة الأردنية الهاشمية.
- السيدة/ ميسرة الفلاح - الوكيل المساعد لشؤون البعثات والمعادلات - والعلاقات الثقافية.
- السيد/ عمر الفرير - رئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة.

المنظمون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society





بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





أ.د. محمد عبد المحسن المقاطع - رئيس كلية القانون الكويتية العالمية

- أ. د. محمد المقاطع، من دولة الكويت مواليد عام ١٩٤٨، رئيس وعميد كلية القانون الكويتية العالمية وأستاذ القانون الدستوري بنظام الدوام الكامل من بداية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣.
- الشهادات العلمية:
- دكتوراه فلسفة في القانون من جامعة وريك - المملكة المتحدة ١٩٨٧
- ماجستير في القانون المقارن من جامعة سان دييجو - ١٩٨٤.
- ليسانس حقوق وشريعة من جامعة الكويت - ١٩٨١.
- جائزة الإنتاج العلمي لعام ١٩٩٩ في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
- التدرج الوظيفي:
- أستاذ مساعد في كلية الحقوق ، جامعة الكويت ١٩٩٣-٢٠٠١
- أستاذ الدراسات العليا كلية الحقوق ، جامعة الكويت ١٩٩٣-١٩٩٤
- رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة الكويت ١٩٩٣-١٩٩٦

دور الاعتماد الأكاديمي في تحقيق النزاهة

ورقة مقدمة من:

أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

أستاذ القانون العام

رئيس كلية القانون الكويتية العالمية

منتدى الكويت للشفافية السابع – حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة - أكتوبر ٢٠١٣

هل يمكن أن يحقق الاعتماد الأكاديمي النزاهة في التعليم؟

- سؤال مشروع أن نستهل به حديثنا في هذا الموضوع الحيوي، وقبل أن نجيب عليه لا بد من أن نعرف أولاً المفهومين. فالاعتماد الأكاديمي يعني الالتزام بتحقيق معايير الجودة الوطنية والعالمية في تقديم التعليم وفي إدارة المؤسسة التعليمية ولذا نقول أن الإعتدال يهدف لإستيفاء معايير جودة مؤسسية المنشأة التعليمية ومعايير جودة البرامج التعليمية.
- والنزاهة تعني تحقيق مجموعة قيم الخضوع للنظام والموضوعية والحياد والشفافية والمساواة والعدالة في أداء مسؤوليات العمل/ الخدمة وفي تقديمها.
- إذا إجابتنا أن إلتزام/ إخضاع التعليم لمعايير الإعتدال وأهدافه تؤدي لنزاهته. فما هي الأهداف التي يسعى الإعتدال لتحقيقها في التعليم؟

منتدى الكويت للشفافية السابع – حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة - أكتوبر ٢٠١٣

أهداف النزاهة التي يحققها الاعتماد الأكاديمي.

- إخضاع التعليم للحوكمة والنظم والاجراءات التي تضمن سلامة ادائه ومثانة مخرجاته.
- بناء الثقة المجتمعية والطلابية الى جوار الثقة العلمية في المؤسسة التعليمية.
- الخضوع لرقابة الجودة وفقا لمعايير مؤسسية عالمية ثابتة ومستقرة كأفضل ممارسات.
- معايير الجودة تركز قيم التعليم المتلازمة مع النزاهة
- خلق آليات مراجعة ذاتية وأخرى خارجية لتصحيح المسار التعليمي او تطويره.

منتدى الكويت للشفافية السابع - حركة التطوير لزراعة التعليم وتعلم

- ▶ اعتماد سياسات تنتهج المكاشفة والشفافية في شأن المسار التعليمي في المؤسسات التعليمية.
- ▶ إرساء فكر التطوير والتغيير المستمر محفزا في تدعيم المسار التعليمي.
- ▶ تهيئة المرافق والتجهيزات العلمية اللازمة لأداء رسالة المؤسسات التعليمية.
- ▶ تعزيز فكر استقطاب الكفاءات العلمية والإدارية وتنميتها في المسار التعليمي.
- ▶ ضمان الالتزام بقواعد المسؤولية الاجتماعية

منتدى الكويت للشفافية السابع - حركة التطوير لزراعة التعليم وتعلم الزاخرة أكتوبر ٢٠١٣

أ) اخضاع التعليم للحوكمة والنظم والاجراءات التي تضمن سلامة أدائه ومثانة مخرجاته.

- ▶ تحديد رؤية ورسالة واهداف المؤسسات التعليمية.
- ▶ الارتكاز على نظام ولوائح محددة للمؤسسات التعليمية.
- ▶ وجود هياكل تنظيمية واضحة في ادارة المؤسسات التعليمية لتحقيق غاياتها.
- ▶ فاعلية عمل مؤسسات القرار الاكاديمي بأعضائه واجتماعاته وقراراته(مجلس أمناء - مجالس كليات - اقسام علمية - مسؤوليات ادارية متعددة).
- ▶ وضع سياسات واجراءات واضحة في ترشيد مسار المؤسسات التعليمية.

منتدى الكويت للشفافية السابع - حركة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم الزاخرة - الكويت 2015

ب) بناء الثقة المجتمعية والطلابية الى جوار الثقة العلمية في المؤسسة التعليمية.

- ▶ بناء المناهج التعليمية والدرجات العلمية على الاصول العلمية وعدم الارتجال في بنائها.
- ▶ الاعتماد على الخبرات الاكاديمية ذات الاحتراف المهني في ادارة المؤسسات العلمية.
- ▶ تأكيد القيم التي تغرسها المؤسسات العلمية في اطراف العملية التعليمية الناتج النهائي لها وهم الخريجون.
- ▶ اعتبارية العملية التعليمية في هذه المؤسسات من خلال استجابتها للاحتياجات المجتمعية ومتطلباتها لبناء الثقة المجتمعية المطلوبة.
- ▶ الانفتاح العلمي المنضبط في بناء الطلاب وتعوديهم على التفكير النقدي العلمي والحوار البناء.

منتدى الكويت للشفافية السابع - حركة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم الزاخرة - الكويت 2015

ج) الخضوع لرقابة الجودة وفقا لمعايير مؤسسية عالمية ثابتة ومستقرة كأفضل ممارسات.

- وجود معايير لرقابة جودة التعليم ومتابعة ادائه وتطوراته من الناحية الوطنية.
- الارتباط بمؤسسات التعليم ذات السمعة الرفيعة وطنيا وعالميا في تعزيز مكانة المؤسسات التعليمية.
- تطبيق المعايير العالمية واشراك الجهات المهنية العالمية في ذلك في تقييم البناء المؤسسي والعلمي للمؤسسات التعليمية.
- تحفيز المعايير الذاتية في التقييم والمراجعات الدورية في تطوير العملية التعليمية (الدراسات الذاتية - مراجعة الخبراء - مراجعة النظراء - التقييم الطلابي).
- اعتماد البحث العلمي والاسهام بالدراسات النظرية والعملية عنصرا فعالا في تعزيز جودة اداء المؤسسات التعليمية.

منتدى الكويت للتشافية السابع - حوكمة التعليم: نزاغة التعليم وتعليم الزاغة - الكويت 2013

د- معايير الجودة تركز قيم التعليم المتلازمة مع

النزاهة

- ▶ الأمانة العلمية غرس رئيسي في الأستاذ والطالب والعملية التعليمية
- ▶ الجدية والمواظبة وربط النتيجة بالأداء قيم جوهرية.
- ▶ إتاحة فرص مساوية للتعليم دون تمييز على أساس حياد المؤسسة التعليمية والمدرس.
- ▶ غرس قيمة المنافسة بين الدارسين تؤهلهم لقيم مجتمعية اكبر.
- ▶ سياسة الثواب والعقاب التي تلتزم بها المؤسسات التعليمية قيمة ملحة.
- ▶ تكريس ثقافة إتاحة المعلومات وسهولة الوصول اليها والاطلاع.

منتدى الكويت للتشافية السابع - حوكمة التعليم: نزاغة التعليم وتعليم الزاغة - الكويت 2013

هـ) خلق آليات مراجعة ذاتية وأخرى خارجية لتصحيح المسار التعليمي او تطويره.

- تبني مفهوم التطوير المستمر في العملية التعليمية وعدم الجمود التدريسي او المنهجي في هذا الخصوص.
- اقامة ورش العمل والندوات وحلقات البحث العلمي الداخلي بين القطاعات العاملة في المؤسسات التعليمية بهدف ترشيدها وتطويرها.
- عقد مؤتمر عام للهيئة التدريسية بصفة دورية كل بضع سنوات لإعادة مناقشة رسالة ورؤية واهداف المؤسسات التعليمية.
- اعتماد المحاكاة والاستفادة من التجارب المماثلة مصدرا حيويًا في تطوير المؤسسات التعليمية .
- الاستفادة من بيوت الاستشارات والخبرة العلمية العالمية والمؤسسات التعليمية النظرية عالميا في تطوير المؤسسة التعليمية.
- بناء مجالس استشارية خاصة تتوفر لها الخبرات التراكمية والتفاصيل الواقعية للاسهام في تطوير المؤسسات التعليمية.

منتدى الكويت للشفافية السابع - حركة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم الزاهاه - أكتوبر 2013

و) اعتماد سياسات تنتهج المكاشفة والشفافية في شأن المسار التعليمي في المؤسسات التعليمية.

- اطلاع كافة اعضاء هيئة التدريس والعاملين على اللوائح والانظمة والسياسات التي تتبناها المؤسسة التعليمية ودور كل منهم فيها والتغييرات التي تطرأ عليها.
- اقامة البرامج والفعاليات والانشطة التي تطلع كافة اضلاع العملية التعليمية اساتذة وطلابا وموظفين على اعمال وسياسات وتطورات المؤسسات التعليمية.
- نشر الأدلة والكتيبات والنشرات الشارحة لكافة جوانب العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية والبيانات الاساسية الخاصة بأساتذتها وبرامجها وطلابها ومناهجها التعليمية.
- اتباع سياسة الاعلام المباشر لكافة ما يطرأ على المؤسسة التعليمية ومواجهة الشائعات التي تنتشر عنها بالبيانات والمعلومات الرسمية والصحيحة.
- اعتماد قنوات التواصل الاعلامي من خلال الموقع على شبكة المعلومات العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة ايجابية في اظهار جوانب الاسهام المجتمعي والعلمي والتنموي بالمؤسسات التعليمية.

منتدى الكويت للشفافية السابع - حركة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم الزاهاه - أكتوبر 2013



ز) إرساء فكر التطوير والتغيير المستمر محفزاً في تدعيم المسار التعليمي.

- إخضاع المناهج لعملية التطوير الدوري وأساليب التدريس في المؤسسة التعليمية
- مراجعة وتطوير صحف التخرج لمواكبة متطلبات السوق والتطورات العلمية والحياتية التي تطرأ بين فترة وأخرى.
- إقامة المؤتمرات العلمية واعتبارها رافداً رئيساً في إدخال التطوير العلمي أو المعرفي الذي يعزز قدرات المؤسسات التعليمية.
- الانفتاح على المدارس الفكرية والتعليمية المختلفة في بناء المناهج التعليمية والمعرفية بصورة تحقق التعليم المقارن.
- وضع خطط زمنية استراتيجية تعتمد كنقاط قياس على انجاز المؤسسة وتمهد لمراحل تطوير متتابعة وطبيعية.
- تبني فكرة التعليم الابداعي واثاحة كافة الوسائل والامكانيات لأعضاء هيئة التدريس للتنافس في ذلك.

منتدى الكويت للتعليم - حركة التعليم: زراعة التعليم وتعليم الزراعة - أكتوبر 2013

ك) تهيئة المرافق والتجهيزات العلمية اللازمة لأداء رسالة المؤسسات التعليمية.

- ▶ اعداد المؤسسات التعليمية في مرافقها بأفضل التجهيزات العلمية اللازمة للنهوض بالمسؤوليات التعليمية.
- ▶ دعم المؤسسة التعليمية بمرافق ذات طبيعة خاصة تمتاز بها كل مؤسسة تعليمية مثل (مختبرات الكمبيوترات - محاكم صورية - مراكز تقنيات علمية - تجهيزات سمعية وبصرية متطورة).
- ▶ اقامة نماذج للفصول الذكية التي تعتمد على احدث تقنيات التكنولوجيا في تقديم المحاضرات واللقاءات التعليمية في المؤسسة.
- ▶ اعتماد مكتبة علمية متكاملة التجهيز بالمراجع التقليدية والالكترونية وبالمرافق والمعدات التي تيسر استقطابها للطلاب والباحثين في البقاء فيها والنهل من معينها.

منتدى الكويت للتعليم - حركة التعليم: زراعة التعليم وتعليم الزراعة - أكتوبر 2013

م) تعزيز فكر استقطاب الكفاءات العلمية والإدارية وتنميتها في المسار التعليمي.

- وضع سياسة خاصة في استقطاب كفاءات علمية متميزة ضمن الهيئة التدريسية والباحثين في المؤسسات التعليمية.
- تعزيز قدرة المؤسسة العلمية التنافسية في استقطاب الكفاءات من بين اعضاء هيئة التدريس والقيادات الادارية من خلال نظام مرتبات مرن وحوافز وبيئة تعليمية جاذبة.
- وضع برامج وخطط في تأهيل وتنمية القدرات العلمية والمهنية لأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في المؤسسة الأكاديمية وربطها بالمؤسسات العلمية العالمية.
- وضع الجوائز والمسابقات العلمية المحفزة للتنافس العلمي المبدع بين اعضاء هيئة التدريس والإداء الاداري المتميز بين أعضاء الهيئة الإدارية في المؤسسات التعليمية.
- وضع برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس والعاملين والموظفين مدخلا ايجابيا في تعزيز استمرارية الكفاءات التدريسية والإدارية.

منتدى الكويت للتشفافية السابع - حركة التعليم: ازاحة التعليم وتعلم الزراعة - أكتوبر ٢٠١٣

ي) ضمان الالتزام بقواعد المسؤولية الاجتماعية

- ▶ ضمان التزام المؤسسات التعليمية العامة باستخدام المال العام في اخراج منتج تعليمي موافق للمواصفات المطلوبة ويتوافق مع حجم الانفاق العام.
- ▶ ضمان قيام مؤسسات التعليم الخاصة بعدم تغليب عنصر الربحية والالتزام باخراج منتج تعليمي موافق للمواصفات المطلوبة.
- ▶ ضمان التزام المؤسسات التعليمية بالتجاوب المستمر مع احتياجات السوق كضمانة لحسن استخدام الانفاق المبذول خلال العملية التعليمية. وتحقيق اهداف المجتمع ورغبات أبنائه.

منتدى الكويت للتشفافية السابع - حركة التعليم: ازاحة التعليم وتعلم الزراعة - أكتوبر ٢٠١٣

وختاماً:

فإن وجود هذه الأهداف على قائمة الأولويات المؤسسات التعليمية من خلال برامج الاعتماد الاكاديمي التي تنشده هذه المؤسسات من خلالها الى تحقيق الجودة ومعاييرها والخضوع للنظم واللوائح والمؤسسات انما تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق النزاهة والأمانة في أداء المؤسسات العلمية لرسائلها كونها منارات علم ومؤسسات قيادة وريادة في المجتمع ، فلا ننساها دون علم ودراية وقدرات وقوة تدعم ذلك وتؤدي الى تحقيقه.

مفدى الكويت للشفافية السابع - حركة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة - أكتوبر 2013



بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





أ.د. فياض القضاة عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد المملكة الأردنية الهاشمية

الاستاذ الدكتور فياض القضاة حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الاردنية ١٩٨٥ والماجستير والدكتوراه في القانون من جامعة إدنبرة في بريطانيا عام ١٩٩٢. عمل في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية من عام ١٩٩٢ ولغاية عام ٢٠١٠ رئيسا لقسم القانون الخاص ومساعدة ونائبا لعميد كلية الحقوق وحصل على رتبة الأستاذية في القانون التجاري. له العديد من الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية في مجال القانون التجاري وأعمال البنوك والملكية الفكرية. عمل الاستاذ الدكتور فياض القضاة في المحاماة مستشارا قانونيا للجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي والعديد من المؤسسات والشركات. صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضوا في مجلس هيئة مكافحة الفساد بشهر تشرين الأول من عام ٢٠١٠ وما زال.



تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد في مؤسسات التعليم العالي

أ.د. فياض القضاة
عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد
المملكة الاردنية الهاشمية

مقدمة :

إن تعزيز النزاهة وتدعيم أسس الشفافية في مؤسسات التعليم العالي ليس أمرا مرغوبا به فقط بل إنه وسيلة للوصول إلى غرس هذه المبادئ في جيل كامل من مخرجات هذه المؤسسات سيساعد في تعزيزها في المجتمعات الموجودة فيها هذه المؤسسات والذي سيساهم بشكل كبير في الوقاية من أفعال الفساد.

محاور الورقة :

- أولا: تعزيز النزاهة والشفافية في معايير قبول الطلبة (المساواة المطلقة والمساواة النسبية، الاستثناءات)
- ثانيا: تعزيز النزاهة والشفافية في اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- الاعتماد العام (البنية التحتية والمباني والخدمات).
 - الاعتماد الخاص (البرامج والدرجات).
- ثالثا: تعزيز النزاهة والشفافية في تشكيل إدارات مؤسسات التعليم العالي.
- رابعا: تعزيز النزاهة والشفافية في التعيين والترقية وباقي الشؤون الإدارية:
- أعضاء هيئة التدريس (تعيين، ترقية، تأديب، تولي مناصب إدارية)
 - الموظفين (تعيين، ترقية، تأديب)
- خامسا: تعزيز النزاهة والشفافية في العطاءات المحلية والمركزية (بنية تحتية وإستثمارات).
- (طلب تحديد الحاجة، الإعلان عن العطاء، التقدم للعطاء وشروطه وكفالاته، التقييم الفني، التقييم المالي، الإحالة المبدئية والنهائية، الإعلان، الإشراف والمتابعة، الاستلام، كفالات حسن التنفيذ والصيانة)
- سادسا: شؤون أخرى (خطط دراسية، تقييم الطلبة، أنشطه لا منهجية).

المنظمون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



بالتعاون مع
الشؤون الإقليمية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



د. ميسرة الفلاح - الوكيل المساعد لشؤون البعثات والعلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي

المؤهلات العلمية

بكالوريوس أدب انجليزي ١٩٨٤

الخبرة الوظيفية

- كبير اختصاصي ادبي بادارة معادلة الشهادات العلمية - وزارة التعليم العالي
- مستشار بادارة معادلة الشهادات العلمية (بدرجة مدير ادارة) - وزارة التعليم العالي
- رئيس المكتب الثقافي في مملكة البحرين - وزارة التعليم العالي
- مدير ادارة معادلة الشهادات العلمية - وزارة التعليم العالي
- مساعد مدير ادارة معادلة الشهادات العلمية - وزارة التعليم العالي
- رئيس قسم معادلة الشهادات العلمية - وزارة التعليم العالي
- باحث بادارة البعثات - وزارة التعليم العالي
- باحث بادارة البعثات - وزارة التربية
- مدرس لغة انجليزية - وزارة التربية
- عضوة في العديد من اللجان السنوية منها والثابتة مثل :
- عضو ومقرر لجنة البعثات
- عضو ومقرر لجنة معادلة الشهادات العلمية
- عضو ومقرر لجنة تقييم المؤهلات الهندسية
- عضو ومقرر لجنة المؤهلات الطبية
- عضو ومقرر لجنة تقييم مؤهلات شهادات الطيران
- عضو في لجنة بعثات ذوي الاحتياجات الخاصة
- عضو لجنة الاعتماد الاكاديمي في دول مجلس التعاون الخليجي - الرياض
- تم تكليفها عدة مرات للقيام باعمال السيد وكيل الوزارة المساعد لشؤون البعثات والعلاقات الثقافية فترة الخدمة بوزارة التعليم العالي .

كلمة الوكيل المساعد لشئون البعثات والمعادلات والعلاقات الثقافية السيدة / ميسرة الفلاح

إن الجميع ينشد النزاهة ولكن تلك التي تخلو من الشوائب، ووزارة التعليم العالي الكويتي تحرص دائماً على نزاهة التعليم من خلال التأكد دائماً من جودة الجامعات التي ترسل الطلبة للدراسة فيها من خلال الوفود التي ترسلها بصفة دورية .

إن مسؤولية القياديين في الحفاظ على مستوى التعليم من أجل الحفاظ على بلدنا الحبيب ومسؤولون عن جودة مخرجات التعليم العالي، إن نزاهة التعليم تحتاج إلى "يد لا ترتعش وقلم لا يرتجف" من صاحب قرار قادر على اتخاذ القرار السليم في الوقت السليم.

إن وزارة التعليم العالي حريصة على إرسال الوفود إلى الجامعات التي تدور حولها علامات استفهام من أجل تحديد مستوى تلك الجامعات، وتراجع مناهجها الدراسية وفي حال رصد أي شائبة حول تلك الجامعات يتم حظرها فوراً ويوقف إرسال الطلبة إليها، لقد فوجئت بنتائج التقارير التي أعدها الوفود التي زارت بعض الجامعات، فكان البعض منها جامعات وهمية ولكن لا بد أن ننوه بأن هناك فساد بالتعليم منذ عام ١٨٨٢ فهو ليس وليد اللحظة، ووزارة التعليم العالي بعدما رأت أن هناك مخرجات ضعيفة المستوى قررت عمل اختبار لتلك المخرجات في جميع التخصصات.

في الحقيقة إن الطلبة اندفعوا للدراسة في تلك الجامعات بسبب الكوادر التي تم إقرارها مؤخراً في العديد من مؤسسات الدولة والتي تم وضعها بدون دراسة محددة وتلك الكوادر أدت إلى بحث الطلبة عن الجامعات السهلة التي يحصل منها على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة في إحدى المؤسسات التي أقرت لها كوادر في الدولة.

إن من ضمن القرارات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي لإصلاح الوضع صدور قرار بمنع حصول الطالب على درجة بالوريوس في سنة واحدة فقط، فالحفاظ على التعليم مسئولية كل قيادي في هذا البلد، أود أن أحيي مملكة البحرين التي عندما رصدت شبهة فساد في جامعة دلمون أصدرت قراراً بسحب ترخيص الجامعة وحولت طلابها إلى جامعات أخرى وفيما يخص خريجي تلك الجامعة فقضيتهم منظورة حالياً أمام النيابة بمملكة البحرين، أما الطلبة الكويتيون الذين كان يدرسون في تلك الجامعة، فتم تحويلهم إلى جامعات أخرى وهم ليسوا من الكويتيين فقط، فهناك ٧٠٠ طالب سعودي وبحريني وإماراتي وغيرهم.



السيد / عمر ابراهيم عمر الفريير - رئيس الاتحاد الكويتي لأصحاب المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية الخبرات :

- عمل مدرساً بمدرسة الرميثية المشتركة عام ١٩٦٨ .
- حاصل على الإشارة الخشبية بالكشافة الدولية ١٩٦٨ .
- ناظر لعدة مدارس آخرها مدرسة خالد بن الوليد .
- رئيس جمعية المعلمين الكويتية لمدة ١٠ سنوات .
- عضو بالمجلس الأعلى للتعليم ٤ دورات .
- عضو بصندوق الأمانة العامة للأوقاف (دعم الطالب) .
- عضو لجنة الأسرى والمفقودين وحتى تاريخه .
- عضو بهيكله القوى العاملة والتدريب .
- عضو سابق ومؤسس (مجلس الامناء) الهمم .
- نائب رئيس اللجنة التعليمية بالهيئة العامة للمعاقين وحتى تاريخه .
- رئيس الاتحاد الكويتي لأصحاب المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية لمدة ٢٤ عاماً وحتى تاريخه .
- مشاركة عامة في المجلس الأعلى للتخطيط .
- مشاركة فعالة في المركز العربي للتطوير منذ سنوات عندما يتطلب الأمر .

كلمة رئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة السيد / عمر الغرير

أود تسليط الضوء على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية فتلك المشكلة أصبحت تتمدد وتخرق في جسد المجتمع الكويتي يوماً تلو الآخر، فالمدرس يريد تحسين مستواه المعيشي والاجتماعي وهذا حق مكتسب له وفي المقابل يحصل على رواتب زهيدة بما يدفع المدرس إلى التنقل من منطقة لأخرى ومحافظة لأخرى لتحسين أوضاعه المالية والمدرس الخصوصي موجود اليوم في كل بيت كويتي من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية والطالب أصبح يعتمد على المدرس الخصوصي اعتماداً كلياً لدرجة وصلت إلى أن يقوم المدرس بحل الواجبات الدراسية للطالب دون أن يبذل أي مجهود.

إن أولياء أمور الطلبة يتكبدون مبالغ مالية كبيرة لدفع مصاريف الدروس الخصوصية، ولا بد من إحداث إصلاحات في المنظومة التعليمية ككل من أجل ضمان النزاهة والشفافية.

الجلسة الثالثة



المتحدثون :

رئيس الجلسة : السيدة مريم الوتيد - وكيل وزارة التربية

- أستاذة / أروى حسن - منظمة الشفافية الدولية.
- السيد / أمين البصري - الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة - المملكة المغربية.
- أ.د وليد مراد الكندري - الأمين العام المساعد لمجلس الجامعات الخاصة.
- السيدة/ عبير مصلح - مديرة البحوث والتطوير في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان - فلسطين).





الأستاذة / أروى حسن - منظمة الشفافية الدولية

حاصلة على درجة الماجستير من جامعة كامبريدج في إنجلترا - متخصصة في التنمية الدولية مع 15 عاما أمضتها في التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عملت بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والحكومات لسنوات عديدة. كما عملت مع الوكالة الألمانية للتنمية الحكومية، GTZ، والآن GIZ لمدة عامين، والآن تعمل مع منظمة الشفافية الدولية. ألقّت محاضرات عدة في المؤتمرات الدولية بشأن قضايا مكافحة الفساد، والحوكمة، والإصلاح المؤسسي. لديها مهارات قوية في حل الصراعات وخبرة طويلة لتعزيز مجموعات المجتمع المدني وتعزيز الحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وهي حالياً المدير الإقليمي للتوعية في منطقة الشرق الأوسط في الأمانة العامة للشفافية الدولية في برلين.



We at Transparency International take the issue of the integrity of educational systems so seriously, that we dedicated our Global Corruption Report this year to the issue of corruption in education. Corruption in education is particularly burdensome for the poor, who, according to the 2010/2011 Global Corruption Barometer, are twice as likely to be asked to pay bribes for basic services as wealthier people. Transparency and strong accountability mechanisms make it harder for corrupt school officials and university staff to disguise this corruption.

Identifying and eliminating corruption in the education sector is essential to ensuring that learning opportunities are not undermined. Our national chapters have undertaken numerous initiatives to fight corruption in all levels of education. Activities range from providing legal assistance to witnesses of fraud in higher education in Fiji, to initiating an intensive public expenditure monitoring project on school education in Rwanda, to helping universities create integrity plans in Bosnia Herzegovina.

Transparency International also believes that a huge potential in combating corruption in education lies in education itself- that is, teaching an anti-corruption viewpoint in the classroom and lecture hall. With nearly a fifth of the world's population between 15 and 24 years old, young people have the potential to stop corruption, both as citizens today but particularly as the leaders of tomorrow.

The education sector is particularly vulnerable to corruption; in many countries of the world, it constitutes the largest element in the public sector, in some cases accounting for over a fifth of total government public sector expenditure. Large sums of money are disbursed through complex administrative layers, inadequately monitored from central government to schools. In Nigeria, for example, this allowed at least 21 million USD to be lost over two years, and double that amount in Kenya over five years. Foreign aid to basic education of approximately 5.8 billion USD per year flows to countries that are often least equipped to manage those funds and ensure that it reaches those who most need it.

Recent developments, such as the increase of higher education students worldwide from 32 million in 1970 to 159 million in 2008, have led to new challenges and risks. Public resources have not been able to keep pace with change, and increasing competition for university places has increased the pressures on institutions and staff, which in turn inevitably affects oversight and control.

2





Integrity in Education

**Arwa Hassan, Regional Outreach Manager,
Middle East and North Africa,
Transparency International Secretariat, Berlin**

I would like to sincerely thank the organisers of this event, the Minister of Education and my dear colleagues and friends at the Kuwaiti Transparency Society for this invitation.

At the TI Secretariat, we are particularly proud of KTS, which is an active Chapter of the TI movement, and of their tireless efforts to promote integrity and transparency in all spheres of life in Kuwait.

I think it is particularly fitting that this conference focuses on this subject at this point in time here in the Arab world. For a long time, learning in the Arab world took the form of rote learning, where children learned and repeated things by heart, and were not encouraged to think creatively and critically. This is now changing; partly as a result of the internet and social media, but also because of the changes in the political landscape, where children are learning that many viewpoints exist around a subject and that in many cases there is not necessarily one single interpretation. It is essential that this development takes place, since it is this new approach, this new way of engaging, which will encourage the younger generation to take more initiative and more responsibility. It is only by taking responsibility for our actions that we can really bring about change. In my experience of more than fifteen years of working on the governance issue, I often encountered the attitude "Ah yes, we have corruption, but not right here." Corruption was always somewhere else; in another ministry, another department, another part of the country or even in the neighbouring country. Very few people were ready to accept responsibility, and without that responsibility, there is no accountability.

Good integrity education at an early age is an investment in the future of a country, just as fundamental as its physical infrastructure. Children who are confronted by corruption and a disregard for human rights in their early childhood and at school, may not develop an appropriate sense of integrity and a respect for human rights. They may become accustomed to corruption and the disregard of human rights, and consider corrupt practices a natural part of social interaction.



There are many different types of corruption in education. Corruption in schools can include procurement in construction, 'shadow schools' and 'ghost teachers', bribery in access to education and nepotism in teacher appointments, private tutoring in place of formal teaching, and sexual exploitation in the classroom, to name just a few examples.

So, what can be done to tackle all these challenges? As with any sector, corruption in education is less likely in societies in which there is broad adherence to the rule of law, where there are strong accountability mechanisms in place and where there is an independent media and an active civil society. One overarching recommendation of the Global Corruption Report: Education is the need to reach a better understanding of education as an essential tool in itself in the fight against corruption. The social role and value of the school and the teacher must be placed at the forefront of education policy and anti-corruption efforts. Teachers are often the first targets of corruption allegations, but this is often the cause of corruption at the higher level. Leadership and political will, robust transparency frameworks, access to information laws which cover public education data, accountability systems in public institutions and codes of conduct in schools and universities are just a few elements which can help ensure greater integrity in education.

Enforcement, such as enhanced powers of parliamentary committees in ensuring preventive measures, and whistleblower legislation to protect those who speak out, are also imperative. Citizens also need to demand their right to an education free of corruption. There is no one single remedy for tackling the enormous challenge of corruption in the education sector. Strategies to fight corruption need to be tailored to national contexts, and all concerned stakeholders need to work together in order to bring about genuine and sustainable change over the long term.



السيد / أمين البصري مهندس دولة رئيس، خريج المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

ابتداءً من يونيو ٢٠١١ : رئيس وحدة الدراسات بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة :
تتمثل المهام الرئيسية للوحدة في إعداد مجموعة من الدراسات والتقارير والبحوث المرتبطة بمجال اختصاص
الهيئة. وتتركز الأهداف الرئيسية لهذه الدراسات حول :

- تعميق المعرفة بظاهرة الفساد وتحليل البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها ؛
 - تجميع وتحيين قاعدة للمعطيات حول هذه الظاهرة ؛
 - إعداد الأنشطة التي تنظمها الهيئة وتدخلات المسؤولين خلال التظاهرات الوطنية والدولية ؛
 - المساهمة بإعداد وإغناء القاعدة المعرفية للهيئة وتطوير مهارات العاملين فيها.
- ٢٠٠٩-٢٠١١ : المسؤول عن اليقظة الاستراتيجية للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية:
و تتمثل المهام في معالجة المعلومات والمعطيات العمومية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على
الصعيدين الوطني والدولي.
رئيس مصلحة البحوث الظرفية الصناعية و البحث السنوي حول الصناعات التحويلية بقسم الإحصاءات والتوثيق
بمديرية الدراسات و التخطيط الصناعي.
٢٠٠٠-٢٠٠٩ : رئيس مصلحة البحوث الظرفية الصناعية و البحث السنوي حول الصناعات التحويلية بوزارة
الصناعة والتجارة.

- تحليل تطور القطاع الصناعي و التحويلي السنوي.
- دراسة مناخ الاستثمار بالمغرب بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاديات المنبثقة.
- مقارنة مقارنة تنافسية المؤسسات الصناعية-دراسة تحليلية تعتمد الاقتصاد الجزئي (MICRO) -إصدار ٢٠٠٢
- بحث إحصائي حول المقاولات الصناعية التصديرية
- تتبع محددات الاستثمار الصناعي
- دراسة عن الاستثمار الخارجي في القطاع الصناعي.
- إنجاز قاعدة المعطيات الإلكترونية المتعلقة بالقطاع الصناعي.

إدماج قيم النزاهة والتخلاق في المناهج الدراسية

البصري أمين
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

المحتويات

- I. السياق العام
- II. اتفاقية الشراكة بين الهيئة ووزارة التربية
- III. استثمار المناهج والبرامج لتعزيز مبادئ الحكامة وثقافة النزاهة عموماً
- IV. التجليات في متون الكتب المدرسية
- V. التصور البيداغوجي لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد
- VI. خلاصات حول التربية على القيم والنزاهة

2

أ. السياق العام

تمثل ظاهرة الفساد إشكالية تنموية وسياسية ذات أبعاد متعددة ونظرا لتقشي هذه الظاهرة على أكثر من صعيد ولانعكاساتها على استقرار وامن المجتمعات، فقد انعقد إجماع دولي على ضرورة العمل على التخليق الشامل ومكافحة الفساد باعتبارهما إحدى مستلزمات **الحكمة الجيدة** التي تشكل بدورها الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة.

ولقد تجلى هذا الإجماع في إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تضمنت التزام الدول الأطراف باتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والجزرية وأخرى **تهم توظيف التربية والتوعية والتحسيس في خدمة ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمساءلة**، وفق مقارنة شمولية جماعية وتشاركية.

3

ب. اتفاقية الشراكة بين الهيئة ووزارة التربية

أسفر التقارب بين الهيئة المركزية ووزارة التربية الوطنية عن تحضير إطار مؤسسي للتعاون والشراكة يتوخى النهوض بمبادئ النزاهة وقواعد الأخلاقيات وتدعيم إجراءات للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال التربية والتكوين.

في إطار الشراكة المبرمة يوم ١١ يوليوز ٢٠١١، تم الاتفاق بين الهيئة ووزارة التربية الوطنية على تفعيل مجموعة من العمليات التي تعتبر ذات أولوية **منها على الخصوص تعزيز إدماج قيم النزاهة ومكافحة الفساد في برامج التربية والتعليم**.

إن الحاجة أصبحت ماسة للنهوض بالبعد التربوي والتحسيبي لسياسة الوقاية من الفساد والتوجه نحو إعداد تصميم بيداغوجي يتأسس على دراسة وتحليل الحاجيات لدى مختلف أصناف المتدخلين المعنيين **بتفعيل برنامج وطني مشترك للتربية على قيم النزاهة ومحاربة الفساد**.

4

III. استثمار المناهج والبرامج لتعزيز مبادئ الحكامة وثقافة النزاهة عموماً

ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Institut Central de Prévention de la Corruption

شكلت الاتفاقية نقطة انطلاق لعمل علمي مكثف، قام به **فريق عمل مشترك**، يضم في عضويته بالإضافة إلى أطر من وزارة التربية الوطنية (أساتذة باحثون ومفتشات ومفتشون وأساتذة)، جمعيات من المجتمع المدني ذات رصيد وتجربة وازنة في مجال التربية على النزاهة والشفافية وبمشاركة أطر الهيئة.

وقد اشتغل هذا الفريق على استكشاف السبل لإعداد مشروع لتعزيز قيم التخليق والنزاهة ومحاربة الفساد في المناهج الدراسية والحياة المدرسية المغربية، بالاعتماد على **ترصيد تجارب الوزارة** والجمعيات الشريكة في هذا المجال، وكذلك باستحضار الدروس المستخلصة من التجارب الدولية.

5

III. استثمار المناهج والبرامج لتعزيز مبادئ الحكامة وثقافة النزاهة عموماً

ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Institut Central de Prévention de la Corruption

اتجه اهتمام فريق العمل في البداية إلى **تجميع رصيد وثائقي حول مختلف الإنتاجات التربوية ذات الصلة بالتربية على النزاهة والوقاية من الرشوة** على المستوى الدولي، بعد ذلك شُرِعَ في إعداد مسودة مسطحة « plateforme » حول صيغ إدماج التربية على قيم النزاهة والتخليق ومحاربة الرشوة في المناهج الدراسية، باستحضار مفردات المنهاج الدراسي المغربي.

6



IV. التجليات في متون الكتب المدرسية

الصفحة	عنوان التلاميذ	عنوان المدرس	الوحدة	المستوى الدراسي
79	- المفرد في التربية الإسلامية	- نبت الرخوة	مفون الأحاديث والمحدثين الخرطوم	المنهج الأساسية الابتدائية
80	- في رماية التربية الإسلامية			
86	- المفرد في التربية الإسلامية			
39	- في رماية التربية الإسلامية	- معرفة أصل أموال الناس بالباطل.	وحدة التربية الاقتصادية والعالية	المنهج الأولى الثانوية الإعدادية
49	- قضاء التربية الإسلامية	- تعريف مفهوم الرخوة.		
42	- وأما التربية الإسلامية	- مفهوم الرخوة وأثارها - طرق مداومتها.		
49-47	- قضاء التربية الإسلامية	- مداومة الإسلام للرخوة.		
40	- في رماية التربية الإسلامية	- المعاسد الاجتماعية للرخوة.		
41	- في رماية التربية الإسلامية	- وسائل مداومة أية الرخوة في المجتمع.		
38	- في رماية التربية الإسلامية	- مداومة الإسلام للمعاسد الاقتصادية الرخوة.		
42	- وأما التربية الإسلامية			
50	- قضاء التربية الإسلامية	- تعريف الأضرار الاقتصادية الناجمة عن استخدام الرخوة.		

7

IV. التجليات في متون الكتب المدرسية

الصفحة	عنوان التلاميذ	عنوان المدرس	الوحدة	المستوى الدراسي
129	- مرشد في اللغة العربية	- نس فراني حول: سلوك نور سليم - الرخوة.	سلوك مدني	المنهج الثالثية الثانوية الإعدادية
170	- مدار الاجتماعيات	- أثره مفهوم تطبيق الحياة العامة وبعض الأثار السلبية بتعميمه.	تطبيق الحياة العامة	
172	- مدار الاجتماعيات	- أدراك خطورة الرخوة على المجتمع وتدابير مواجهتها عندها.		
174	- مدار الاجتماعيات	- المداومة الخفية في اقتراح خطة لعمارة الرخوة في المحيط القريني.		
178	- التوحيد في الاجتماعيات	- استخدام مفهوم تطبيق الحياة العامة وأولئك الأثره.	التربية على المواطنة	
179	- التوحيد في الاجتماعيات	- نظرة خطة لعمارة الرخوة من خلال تطبيقها في مؤسساتنا.		
74	- مدار التربية الإسلامية	- مبدأ الامتثال من المال في التسور الإسلامي.	التربية الاقتصادية والعالية	المنهج الأولى من مالت البطالوريا
78	- في رماية التربية الإسلامية			
116	- Ticket 2 English	Photo: What international problems do these pictures...	International organisations	
117	- Ticket 2 English	Transparency International		

8

V. التصور البيداغوجي لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد

ICPC
الهيئة المركزية للإفصاحية من الرشوة
Institut Central de Prévention de la Corruption

خلصت أعمال الفريق إلى بناء تصور بيداغوجي متكامل لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الرشوة والفساد بالمنهاج التربوي المغربي، انطلاقاً من خريطة مفاهيمية تتضمن نواة صلبة، تم التوافق حولها في شكل منظومة قيمية كبرى يمتد مجال تفريعها وينكمش أولاً بحسب سياقات الاستعمال، وثانياً من حيث التداخلات الممكنة مع ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وثالثاً حسب التدرج المرهلي للتعلّمات.

وتتشكل هذه **النواة الصلبة** من مفاهيم -النزاهة - التخليق - الشفافية - المحاسبة - الحكامة - احترام القوانين والأنظمة - احترام الآخر - الحس المدني - المواطنة - الحق - الواجب/المسؤولية.

9

V. التصور البيداغوجي لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد

ICPC
الهيئة المركزية للإفصاحية من الرشوة
Institut Central de Prévention de la Corruption

المفاهيم المرجعية الأساسية	تفريعاتها
الرشوة	الفساد - الوساطة - الاختلاس - الابتزاز - الرزونية - المحسوبية - استغلال النفوذ - الغش - خيانة الأمانة - النصب - تبييض الأموال - الشطط في استعمال السلطة - المحاباة - الغدر - الأخذ بالمشروع للفوائد - التزوير - شهادة الزور - الاحتيال - الهيمنة - الربا ...
النزاهة	الشفافية - المساءلة - الضمير المهني - الصدق - الاستقامة - الصلاح - الالتزام - الوفاء - الوعي بالواجبات والحقوق - خدمة المصلحة العامة - مدونة أخلاقيات المهنة - الحق في الإخبار والوصول إلى المعلومة - المنظومة الوطنية للنزاهة...
التخليق	المهنية - الاحترافية - الأمانة - الإحساس بالواجب - الضمير المهني - الاستقامة - الصلاح - الشفافية - المساءلة...
الشفافية	الحق في الإخبار والوصول إلى المعلومة - المساءلة - مشاركة المواطنين - الوعي بالواجبات والحقوق - خدمة المصلحة العامة - مدونة أخلاقيات المهنة - المنظومة الوطنية للنزاهة - تخليق الحياة العامة - الوعي بالمواطنة...
التربية المدنية والمواطنة	احترام القانون - احترام الآخر - دولة القانون - مشاركة المواطنين - عدم الإخلال بالواجب - المساواة أمام القانون - تفعيل القانون - عدم استغلال النفوذ - عدم الإفلات من العقاب...
الحكامة	المسؤولية - المساءلة - المحاسبة - المساواة - الشفافية - العدالة - الكفاءة - المسؤولية الاجتماعية - التنمية التشاركية - المسندة - التدبير السليم - ترشيد النفقات - الحكامة المحلية - تدبير الشأن المحلي...
المحاسبة والمساءلة	المسؤولية - الاستقامة - الصلاح - الإحساس بالواجب - الممتلكات والأموال العامة - احترام القانون - الأساس الاجتماعي للحقوق التراثية - عدم الإخلال بالواجب - تفعيل القانون - عدم استغلال النفوذ - عدم الإفلات من العقاب - الإفخاص وتفتيق الحسابات - دولة القانون...
احترام القانون ودولة القانون	الحقوق والواجبات - المواطنة - القيام بالواجب - احترام القانون - المساواة أمام القانون - احترام الآخر - الفصل بين الملط - التسلسل الهرمي للقواعد - الديمقراطية - الكرامة - الحرية - الهوية - العدل - الإنصاف...

٧. التصور البيداغوجي لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد

إدماج قيم ومفاهيم النزاهة في سلك الابتدائي		
مرحلة الاستئناس		
٦ ابتدائي	٥ ابتدائي	مستويات إدماج قيم ومفاهيم النزاهة
<ul style="list-style-type: none"> أن يدرك المتعلم الأثر السلبية للرشوة وأن يكون قادرا على تبني موقف أو سلوك مناهض للإخلال بقيم النزاهة 	<ul style="list-style-type: none"> أن يدرك أهمية القواعد وأن يكون قادرا على التمييز بين الحق والواجب في علاقته مع الآخر 	<ul style="list-style-type: none"> مواصفات المتعلم في نهاية السنة الدراسية
<ul style="list-style-type: none"> النزاهة في علاقتها بالمساواة وعدم التمييز 	<ul style="list-style-type: none"> النزاهة في علاقتها بالقيام بالواجب وعدم المس بالحقوق 	<ul style="list-style-type: none"> القيم المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> حيانة الأمانة، الارتشاء، الرشوة، الوساطة، العش، عدم القيام بالواجب في علاقتها بالمس بحقوق الطفل الصحية والتربوية 	<ul style="list-style-type: none"> القيام بالواجب واحترام القواعد (الأخلاقية، القانونية، الدينية... (قواعد القسم، المؤسسة، السير...)) 	<ul style="list-style-type: none"> المفاهيم المرتبطة بقيم النزاهة
<ul style="list-style-type: none"> التربية الإسلامية، الاجتماعيات التربوية على المواطنة، اللغات التربوية الفنية 	<ul style="list-style-type: none"> التربية الإسلامية، اللغة العربية الأمازيغية، اللغة الفرنسية، التربية على المواطنة. 	<ul style="list-style-type: none"> المواد الدراسية
<ul style="list-style-type: none"> وحدة الواجبات والحقوق، وحدة حقوق الطفل، متنوع القسم (مادة اللغة الفرنسية) حقوق الإنسان والمواطنة والسلوك المدني (مادة اللغة العربية مكون المسرح، مادة التربية التشكيلية إنتاج وإبداع عمل فني) حقوق الطفل : مصلحته عدم التمييز، حقوق الطفل : الاسم والصحة والتربية (التربية على المواطنة) 	<ul style="list-style-type: none"> مجال حقوق الإنسان والمواطنة والسلوك المدني (مادة اللغة العربية) مجال الحق والواجب والعلاقة مع الآخر، مجال الحق والواجب في الأسرة والمدرسة والطريق (مادة التربية على المواطنة) القيم الإسلامية والوطنية والإنسانية (التربية التشكيلية) 	<ul style="list-style-type: none"> المجالات أو الوحدات القابلة لإستدماج قيم النزاهة

٧. التصور البيداغوجي لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد

الخطوات القادمة : سيكون من المطلوب من فريق العمل في الشهور المقبلة، تكثيف العمل المشترك من خلال التجريب الميداني لمختلف السيناريوهات البيداغوجية المُعدّة، وتقييم آثارها على المتعلمات والمتعلمين، في أفق تنقيح ونشر تطبيقها.

VI. خلاصات حول التربية على القيم والنزاهة

ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Institut Central de Prévention de la Corruptio

- الإصلاح التربوي سيرورة لا متناهية،
- القيم تعلم في أفق ممارسة،
- القيم والافتناع العقلي، بعيدا عن التلقين، فالقيم المفروضة لا تتسم بالثبات والاستمرار، ولا تشكل وجدانا حقيقيا عند الفرد،
- القيم والقوة، من خلال إعطاء النموذج حتى يتشرب الفرد بالقيم الإيجابية بتلقائية وعفوية،
- المنحى التكاملي للقيم من خلال :
 - النظر للقيم في أبعادها الثلاثة، المعرفية والوجدانية والسلوكية،
 - التنوع في استخدام الطرائق واستراتيجيات التعليم والتعلم،
 - الاهتمام بقياس مدى اكتساب المتعلم للقيم،
 - النسقية والشمولية في المناولة باعتبار التربية على القيم تتجاوز أسوار الفصل الدراسي.

13



أ.د. وليد مراد الكندري

- استاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية
- الأمين العام المساعد بالمجلس الأعلى للجامعات الخاصة .
- دكتور الفلسفة بالتربية ومناهج وطرق تدريس اللغة العربية – جامعة القاهرة
- أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية بكلية التربية الأساسية – قسم المناهج وطرق التدريس من ٢٠٠١ – ٢٠١٣ .

النزاهة كمدخل للحكومة الرشيدة

أولاً : مفهوم الحكومة و مبادئها

ظهر مفهوم الحكومة Governance في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد ظهرت الحكومة لأول مرة في تقرير البنك الدولي بشأن التنمية الصادر في الدول الأفريقية جنوب الصحراء sub – Saharan Africa عام ١٩٨٩ ، حيث تم استخدامها للتركيز على المساءلة المالية للحكومات. فوفقاً للحكومة فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، ولكن لابد أيضاً أن تكفل العدالة والمساواة.

ومع بداية التسعينيات تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحكومة من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني، وإزاحة الغبار عن كل ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها. حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحكومة، وبين درجة رخاء المجتمع، وأكدت أن المصطلح يذهب إلى ما هو أبعد من الإدارة الحكومية، من خلال التركيز على كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها.

ومن هذا المنطلق تم تبني المفهوم على أساس أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة، والأدوات، والعلاقات، والأساليب المتعلقة بالحكم، ليشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية .

ولم يكن الإطار السياسي هو المدخل الوحيد الذي دارت حوله الدراسات المرتبطة بالجانب التطويري للحكومة، فالمفهوم لا يركز فقط على التنظيمات والسياسات الاقتصادية التي تتبعها المؤسسات، وتجد ترحيباً من المؤسسات الدولية – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- وخاصة فيما يتعلق بتحرير الأسواق، والحد من تدخل الدولة. بل تؤكد الحكومة على الاستناد الدائم لقيمة الديمقراطية ، وما يرتبط بها من أهمية تمكين الأفراد من ممارسة دورهم فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في صنع الخطط التنموية وتنفيذها .

وفيما بعد تمت إعادة توظيف المفهوم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليشير إلى ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية من أجل إدارة شؤون الدولة، مع التركيز على عملية التفاعل القائمة بين أطراف العقد الاجتماعي الجديد في ظل الحكومة وهم: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

فبتبني الحكومة تم تأسيس عقد اجتماعي جديد لا تلعب فيه الدولة بمفردها على مسرح الأحداث، بل يشاركها في ذلك لاعبيون جدد، بما يفرض عليها أن تقسح لهم المجال لممارسة دورهم في جميع مناشط الحياة . وفي تطور جديد من قبل المنظمات الدولية أصبحت الحكومة بمثابة أداة لتقديم أجندة جديدة لمعونات التنمية، وذلك بعد أن تأكدت من أن المساعدات المالية والفنية لن تحقق أهدافها إلا من خلال تطبيق مبادئ الحكومة والتي على رأسها: الشفافية والمساءلة والكفاءة في نظم الحكم.

ويمكن القول إن الحكومة تأخذ في اعتبارها بعدين متوازيتين: يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم.

أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للحكومة حيث يشمل – بجانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية – التركيز على منظومة القيم الديمقراطية.

لذا يؤكد علماء الاجتماع بصفة دائمة على أن الحوكمة لا يعتمد تطبيقها على المؤسسات، وإنما من خلال العمليات والإجراءات التي تحقق النتائج المرجوة .

وتوجد جملة من العوامل والمبررات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ساعدت على ظهور المصطلح وتطوره في السياق السابق، وتبينه من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، ويمكن عرض هذه العوامل فيما يلي :

• العوامل الاقتصادية :

تمثلت أهم العوامل الاقتصادية التي ساعدت على ظهور الحوكمة في : انفجار الأزمات المالية العالمية، والتي يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تنظم الأعمال والعلاقات القائمة بين مؤسسات الأعمال والحكومات.

مما أدى لتصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبري الشركات الأمريكية، وعلى رأسها شركة إنرون Enron وغيرها، بالإضافة إلى ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث أصبحت هذه الشركات تقوم بعملية الاستحواذ والاندماج بين الشركات؛ من أجل السيطرة على الأسواق العالمية. ويمكن التذليل على ذلك من خلال معرفة أن هناك مئة شركة فقط تستحوذ على مقدرات التجارة الخارجية على المستوي العالمي من خلال ممارساتها الاحتكارية. مما أدى في النهاية إلى التحول من الاقتصاد الوطني المغلق على نفسه إلى الاقتصاد العالمي.

وكذلك الرغبة في الانتقال من أسلوب الإدارة العامة القائم على احترام الأقدمية والتدرج الوظيفي، إلى الإدارة الحديثة المستندة على التمكين والتركيز على النتائج، وإعطاء فرصة أكبر للمسئولية الفردية، مع التركيز أيضاً على معيار الإنجاز والتعليم المستمر.

وأخيراً النجاح الذي يحققه المصطلح في مجال إدارة الأعمال والممارسات المرتبطة بضمن مصالح وحقوق المساهمين، مما أغرى بإمكانية توسيع المفهوم ليشمل جميع المؤسسات القائمة بالمجتمع.

• العوامل الاجتماعية :

أما عن أهم العوامل الاجتماعية التي لعبت دوراً مهماً في ظهور الحوكمة فجاء على رأسها: انعزال الحكومات القائمة عن المواطنين والنصاقها وتقيدها بالعمليات الإدارية، مما دعا إلى ضرورة التفكير في وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون عنهم مهمة تمثيلهم، ونقل وجهة نظرهم في رسم السياسات التنموية التي تهتم المواطنين والمجتمع.

حيث أدى فقدان الحكومات لسيطرتها واحتكارها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور لاعبين جدد على مسرح الأحداث كالمؤسسات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات . بالإضافة إلى رغبة الهيئات الدولية المانحة في تحسين فاعلية برامج المساعدات التنموية التي ظلت متدنية في كثير من الدول النامية؛ نتيجة لعدم الالتزام ببرامج الإصلاح من ناحية، وانتشار الفساد من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى صعوبة إيجاد الفرد الذي يملك بمفرده المعارف والوسائل اللازمة لأجل الحل الانفرادي للمشاكل المطروحة، فهناك دوماً عمليات التقاء ومفاوضة أصبحت ضرورية بين الأفراد، حتى وإن كانوا متنافرين وغير متجانسين، فالحوكمة تستلزم المشاركة والمفاوضة والتنسيق، في ظل وجود أفراد من كل الفئات لديهم الرغبة في عملية المشاركة في صنع القرار، وهم في ذات الوقت في وضعية تمكنهم من اقتراح حلول جديدة للمشاكل القائمة. وأخيراً التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة والمعلومات، ومن اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد، ومن التنظيمات الهرمية إلى التنظيمات الشبكية .

• العوامل السياسية :

في حين تمثلت أهم العوامل السياسية في: الأهمية القصوى التي اكتسبها المصطلح بالنسبة للديمقراطيات الناشئة خصوصاً في دول العالم الثالث النامي؛ نظراً لضعف النظم القانونية القائمة بها، والتي لا يمكن معها إجراء تنفيذ العقود، وحل المنازعات بطرق فعالة.

وتوقف وانتهاء الحرب الباردة، وما ترتب عليها من اختفاء الدوافع المساندة للغرب لاستمراره في مساندة الأنظمة السلطوية أو حتى تجاهل ممارساتها، والتحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية، ومن نظم الديمقراطية النيابية، إلى نظم ديمقراطية المشاركة.

بالإضافة إلى التطورات العالمية المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والعولمة، وما ترتب عليها من انعكاسات على أدوار الدولة في العصر الحاضر، وضرورة انتقالها من الدولة الحارسة المسؤولة عن جميع الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، إلى دولة تموية تلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دوراً كبيراً.

ونظرة فاحصة لهذه العوامل توضح الفلسفة الكامنة وراء نشأة الحوكمة وظهورها نتيجة التغيرات الحادثة في طبيعة أدوار الدولة، وما فرضته هذه العوامل من تحديات جمة أمام الدول يأتي في مقدمتها ضرورة إعادة توزيع الأدوار، والتنازل طواعية عن أدوار عديدة كانت في السابق من أخص اختصاصات الحكومات المركزية. وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة لأسلوب إداري جديد قادر على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه.

وذلك من خلال ضرورة الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة الـ Government، الذي ينهض على مسلمة قيام الحكومة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة، إلى مفهوم الحوكمة Governance، الذي يستند إلى مشاركة جميع أطراف المجتمع للحكومة في إدارة شئون المجتمع .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم العناصر الأساسية للحكومة بالتعليم في:

- نظام محدد للمجالس واللجان بمستوياتها المختلفة ، تتضمن سياسات مكتوبة، وتحدد أدوار هذه المجالس واللجان بوضوح، وإتاحة هذه السياسات لجميع فئات العاملين .
- وثائق وأدلة مكتوبة ومعتمدة توضح هياكل هذه المجالس واللجان وتشكيلها وواجباتها ومسئولياتها وصلحاياتها، وإجراءات ومعايير اختيار أعضائها، ونظم المساءلة عن السياسات والقرارات التي تصدرها.
- نظم وإجراءات لإتاحة الفرص للمشاركة الطلابية، وتوفير المعلومات ذات الصلة بالقرارات التي تمس مصالحهم.
- توافر خلفيات علمية وخبرات عملية ذات صلة بالمؤسسات التعليمية في أعضاء هذه المجالس واللجان.
- مجالس ولجان تستجيب لمتطلبات ومواصفات الجودة والاعتماد وتوجه إليها، وتتيح كافة المعلومات المطلوبة منها أو عنها.
- أسلوب للعمل كفريق واحد يدار ذاتياً بعيداً عن أسلوب الرئاسة .
- تهيئة مستمرة للأعضاء الجدد في هذه المجالس واللجان، وتحديث معلومات الأعضاء القدامى بشأن التغيرات في رسالة وأهداف وبرامج وخطط التطوير .
- نظم وإجراءات محددة للتقييم الدوري والمستمر لفعالية هذه المجالس واللجان .

فالحكومة هنا تعني :

- القضاء على الفساد الناتج عن ضعف المساءلة والمحاسبية.
- مزيد من الشفافية والمصادقية والمساءلة.

- تفعيل الشراكات .
- مزيد من الديمقراطية.
- نظام مالي وإداري متطور.
- توظيف القوانين بما يحقق فعالية المؤسسات.
- تفعيل اللامركزية.
- استراتيجية إنمائية فعالة.
- حرية تداول المعلومات .
- إصلاح شئون الموظفين .

وبصفة عامة واستناداً إلى العديد من الخبرات الدولية في المجتمعات التي قطعت شوطاً واضحاً في الاعتماد على تطوير التعليم كقاطرة لعملية التحديث والتنمية، أصبح هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة، التي تقوم على تطبيق مبادئ جديدة في الإدارة، تعتمد بشكل مباشر على مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب، واستخدام سياسات وطرق لقياس الأداء المؤسسي، ومدى قدرته على تحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمة التعليمية، وزيادة التفاعل الإيجابي مع مشكلات المجتمع.

ويمكن تحقيق ما سبق والوصول إلى النتائج المرجوة من وراء حوكمة التعليم من خلال الاستناد إلى جملة المبادئ والمؤشرات التالية:

1- الشفافية :

يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات، وما يقابلها من الإفصاح عنها، ويعني المفهوم من زاوية أخرى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام.

الأمر الذي يعني أن الشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتاح المعلومات الكافية لفهمها ومراقبتها. وتتحقق الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير التي تمكن من الإعلام الحر، إذ أن حرية الإعلام ليست شرطاً ضرورياً للشفافية فحسب، ولكنها ضرورية كذلك لمباشرة المساءلة، بقصد وقف أعمال التجاوز والتحايل، فضلاً عن أهميتها لممارسة حق المشاركة في صنع القرار.

ويقصد بالشفافية هنا تأكيد مصداقية المؤسسة التعليمية أمام الرأي العام والحكومة ووسائل الإعلام والمجالس الشعبية وسوق العمل والمنظمات والهيئات المحلية والدولية المهتمة بالتعليم.

لذا فهي تحتاج إلى تشريعات ولوائح تيسر حرية تداول المعلومات، مع توفير الآليات اللازمة لهذا التداول كالتقارير والتقارير والمجلات والإنترنت، حيث تمثل قضية الوصول للمعلومات وحرية تداولها وإتاحتها للمواطنين ركناً أساسياً من أركان الحوكمة.

ويرتبط مبدأ الشفافية بمبدأ آخر من مبادئ الحوكمة ألا وهو مبدأ المساءلة، فغياب الشفافية لا وجود للمساءلة. وتفعيل الشفافية على هذا النحو يعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الصالح العام.

ففي ظل الشفافية يعمل الموظف لخدمة الأداء الوظيفي، وبما يكتل تحقيق الكفاءة، ويستبعد الانحراف والفساد؛ خوفاً من عملية المساءلة .

وعلى هذا فمن أهم المؤشرات التي يمكن أن تساعد في إعمال مبدأ الشفافية:

- وجود معلومات دقيقة عن مختلف أنشطة المؤسسة.

- وجود تقارير دورية عن أداء العاملين.
- وجود مصادر إعلام .
- نشر ميزانية المؤسسة.
- وضوح أسس اتخاذ القرار لدى صانعيه.
- سهولة الحصول على الإحصاءات والبيانات عن مختلف أنشطة المؤسسة.
- وجود قاعة بيانات .
- وجود آليات متعددة للتعبير عن الرأي.

2 - المساءلة :

يشير مفهوم المساءلة إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية تمكن من مساءلة الشخص المسؤول، ومراقبة أعماله وتصرفاته في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية إقالته إذا تجاوز السلطة أو أخل بثقة الناس، وهذه المساءلة تكون مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل ومحايد ومنصف.

فهي تستهدف تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين والمسؤولين من خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل .

وعلى هذا فمبدأ المساءلة يرتبط بضرورة تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق الغير بالمخالفة للقرارات والقوانين، وتسحب على جميع الموظفين كبيرهم وصغيرهم دون تمييز .

ولا تقتصر المساءلة على جانب العقاب فقط ، بل تركز أيضاً على وجود حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة . فالمساءلة تعد مسؤولية مترامية، فأى شخص يعد مسؤولاً عن الوفاء بواجب معين يُسأل بالضرورة عن كيفية وفائه بمسئوليته.

وهناك نوعان من المساءلة هما :

المساءلة الوظيفية :

تنصب على طبيعة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل المؤسسة، والآثار المباشرة على البيئة التي تباشر المؤسسة عملها بين جناباتها.

المساءلة الاستراتيجية :

تنصب على الآثار بعيدة المدى للمنظمة على البيئة، وقدرتها على تحسين جودة الحياة لأعضائها.

ومن كل ما سبق يتضح أن أي مسؤولية لابد لها من شقين: أولهما، الالتزام أو التعهد فهو جوهرها ولبها، وثانيهما، المحاسبة أو المساءلة وهو نتيجتها المنطقية، فيقدر الالتزام تكون المحاسبة.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم مبدأ المساءلة :

- تناسب حجم مسؤولية الفرد مع السلطة الممنوحة له.
- وجود آليات لإثابة الأفراد .
- وجود آليات لمعاقبة الأفراد .
- تطبيق آليات المساءلة على جميع العاملين دون تمييز.

- تناسب الجزاءات الموقعة على المخالفين مع حجم المخالفة.
- وجود معايير محددة للثواب والعقاب .

3 - المشاركة الفعالة :

- تهدف المشاركة إلى تجاوز الفجوة القائمة بين القيادة والجمهور، وإبداع أشكال غير هرمية لممارسة السلطة لا تقوم على مبدأ الإنابة والمشاركة الشكلية، بل على مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذه .
- وتقوم علاقة المشاركة على أسس محددة منها :
- الندية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل بين الأطراف، والتي تستوجب دولة قانون، ومؤسسات راسخة، ومجتمعاً مدنياً ناضجاً.
 - استقلالية الأطراف بعضها عن بعض، وتوافر القناعة الكاملة بأن المشاركة حق لكل الأطراف، وليست منحة أو هبة من الدولة.
 - امتلاك كل طرف لاستراتيجية تنموية محددة ومستقرة تتضمن أهدافاً مرحلية، وأخرى بعيدة المدى.
 - وجود أرض مشتركة ومناطق تماس بين الأطراف، وقبولهم عن قناعة لفكرة المشاركة والتفاعل والتكامل والصراع السلمي.
 - إرساء مناخ ديمقراطي حقيقي بما يتضمنه ذلك من تمثيل نيابي حر وتداول سلمي للسلطة وسيادة القانون.
 - سيادة علاقة المشاركة في كافة المستويات بداية من صنع السياسات، إلى تصميم البرامج واتخاذ القرارات، إلى تهيئة البيئة والتنفيذ.

ومن المؤشرات التي يمكن أن تحكم عمل مبدأ المشاركة الفعالة ما يلي:

- عدد أعضاء المؤسسة المشاركين في صنع سياساته.
- عدد الأعضاء المشاركين في صنع القرار.
- أخذ رأي المعنيين بقرار ما في اتخاذه أو تنفيذه.
- تعدد طرق ووسائل مشاركة الأفراد في أنشطة المؤسسة.

4 - التمكين :

- يهدف التمكين إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات، تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما .
- وهو ما يمكن تحقيقه من خلال: إزالة كل العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء أكانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية (تتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف المتبعة) أو غيرها من السلوكيات النمطية. مع تبني سياسات وإجراءات وتشريعات وإقامة هيكل ومؤسسات تساعد في القضاء على مظاهر الإقصاء والتمييز .
- ويرافق مبدأ التمكين عناصر أخرى داعمة من قبيل: النزاهة والشفافية والمسألة الإدارية، بما يمكن من بناء التوجه نحو رقابة الذات وتحديد التصرفات المسؤولة بديلاً استراتيجياً عن رقابة التحكم والأوامر .
- ومن أهم مؤشرات مبدأ التمكين ما يلي :
- تقسيم العمل داخل المؤسسة على جميع الأفراد دون تمييز.



- تتعدد فرص مشاركة الأطراف المعنية في أنشطة المؤسسة.
- وجود رسالة محددة للمؤسسة.
- بيان واضح بأهداف وغايات المؤسسة.
- وجود خطة استراتيجية بعيدة المدى .
- تعدد آليات مشاركة الأطراف المعنية في سياسات المؤسسة.

5 - الإدارة المالية :

- تتعلق الإدارة المالية بجملة التكاليف والمصاريف الخاصة بالمؤسسة، ومصادر تمويلها، وأوجه الإنفاق .
- ويعد مبدأ الإدارة المالية من أهم القضايا المرتبطة بالحوكمة، بل ومن أسباب تشكلها، إذ إن الحوكمة بالأساس نتاج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الإنفاق .
- وقد تزايد الاهتمام بالإدارة المالية مع بروز مفهوم الشفافية والمحاسبية، الأمر الذي جعل من الإنفاق الحكومي محل اهتمام ومتابعة أفراد المجتمع .
- ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم عمل مبدأ الإدارة المالية ما يلي:
- وجود مصادر تمويل متعددة للمؤسسة.
 - وجود خطط لتطوير موارد المؤسسة المالية.
 - وجود ميزانية سنوية للمؤسسة.
 - تقييم فعالية أنشطة المؤسسة في ضوء التكاليف المنصرفة.
 - تناسب حجم الإنفاق مع أنشطة المؤسسة.

6 - حكم القانون :

- يتضمن مفهوم حكم القانون أو سيادته إعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة، وبغض النظر عن المراكز الاجتماعية للأطراف ذات الصلة، وهو ما يعبر عن المساواة أمام القانون.
- إن وجود بنية قانونية مستقرة مع وجود هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها، من شأنه أن يساعد على إعلاء الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحوكمة وحقوق الإنسان، ويجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز.
- ومن أهم المؤشرات التي تحكم عمل مبدأ حكم القانون ما يلي:
- وجود قاعدة قانونية أو قانون مكتوب.
 - نشر القانون بطريقة تضمن وصوله إلى معرفة وعلم الأفراد الذين سيطبق عليهم.
 - خضوع أعضاء المركز لقواعد ثابتة.
 - وجود آليات لحل المنازعات.
 - المساواة في استخدام هذه الآليات بين الأعضاء.
 - مدى القناعة بعدالة هذه القواعد.

7 - رشادة اتخاذ القرار :

حيث يتعلق الأمر هنا بمدى خضوع عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة لقواعد وإجراءات عقلانية وموضوعية.



- ومن مؤشرات عملية رشادة اتخاذ القرار ما يلي:
- تلبية موضوع القرار لحاجات عامة.
- وجود نقاش عام يسبق عملية اتخاذ القرار.
- وجود دراسات حول نفقة وتكلفة بدائل القرار المختلفة.
- اشتراك الخبراء في موضوع القرار في المداولات التي جرت بشأنه.
- إمكانية تعديل القرار عند حدوث ظروف مغايرة للمعطيات التي اتخذت على أساسها.

8 - فعالية المؤسسة :

- يقصد بفعالية المؤسسة: قدرة المؤسسة على استخدام مواردها وإمكاناتها المختلفة لتحقيق أهدافها المحددة.
- ومن مؤشرات مبدأ الفعالية ما يلي:
- تحديد أهداف (قصيرة المدى - طويلة المدى).
 - تقييم أداء الأفراد في تحقيق الأهداف.
 - بلوغ الأهداف في الوقت المحدد.
 - تعاون جميع الأفراد في تحقيقها.
 - استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة.

ثانياً : تعليم النزاهة

التعريف الدارج للنزاهة :

يرتبط مفهوم النزاهة في الحياة اليومية بممارسات البشر الفعلية اليومية سواء أكانت ممارسات مادية أو فكرية على أساس أن ثمة صيغة تعاقدية من المفترض أن تكون «نزاهة» بين صاحب الفعل (الفاعل) ، والمفعول لأجله (البشر جميعاً) ، ومن هنا فمفهوم النزاهة يرتبط لدى عامة الشعب بالنخبة (علية القوم) ؛ فمن المفترض أن يتسم سلوك هذه النخبة بالنزاهة على أساس أن سلوك هذه النخبة وأفعالهم تكون محط غرابة ومقارنة من قبل الآخرين، فالعلماء والمفكرون والساسة والمتقنون والنقاد والشعراء هم لسان الشعب النزاهة الذي يعمل على صالح خير وجمال البشر ورفعة وتقدم الأمة ولن يحدث ذلك إذا كانت هذه النخبة تتسم بالنزاهة.

يميل كثير من الناس إلى استخدام كلمة النزاهة على أنها بديل لبعض الكلمات الأخرى مثل الحسن good أو الأخلاقى ethical أو الشخص المهتم بنفسه ومظهره وبالتالي فالشخص النزاهة هو ذلك الشخص الذي يرفض الانخراط في أى سلوك غير مسئول كالكذب أو النفاق ، وعلى هذا فالشخص النزاهة هو الشخص الذى يفعل ما يقول ويقول ما يفعل «أو بمعنى آخر أن تكون أفعاله متسقة مع أقواله ، ويرى البعض أن النزاهة هي السمعة الطيبة، "good name" أو "reputation" أو أن الشخص النزاهة هو الذى لديه ضمير .

التعريف اللغوى للنزاهة :

ورد في مادة (نزه) في معجم لسان العرب : نزه المكان نزاهة : بعد عن الريف، ونزه فلان : تباعد عن كل مكروه فهو نزه ونزاهة ، والنزاهة البعد عن السوء وترك الشبهات وعلو الأخلاق ، وهو يتنزّه عن الشيء إذا تباعد عنه ، ومنه

قيل : فلان يَنْتَزِه عن الأقدار وينزه نفسه عنها أى يباعد نفسه عنها .
ورجل نَزِه الخَلْق ونَزِه ونَازَه النَّفْس : عفيف متكرم يحلُّ وحده ولا يخالط البيوت بنفسه ولا ماله ، والجمع نَزَاهاء
ونزاه ، والاسم النَّزْه والنَّزَاهة ، وأن فلان لَنْزِيه : إذا كان بعيد عن اللوم ، وهو نزيه الخلق وفلان يَنْتَزِه عن ملامم
الأخلاق أى يترفع عما يذم منها ، والنَّزْه رفعة نفسه عن الشئ تَكْرَساً ورغبة عنه ، والنزاهة هى البعد عن السوء
والمعاصى والحرام ، ورجل نزيه ونزه : ورع ، وفلان نزيه أى بعيد .

التعريف الاصطلاحي للنزاهة :

عرفت موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة مصطلح النزاهة بأنه « النزاهة هى واحدة من أهم الفضائل وأكثرها فاعلية ،
كما أنها مصطلح غامض ومثير جداً فقد يتم استخدامها (النزاهة) بشكل مرادف للأخلاق أو الالتزام الأخلاقى . »
ويتداخل مفهوم النزاهة فى الإطار الفلسفى مع مفاهيم أخرى قريبة منه ، وأحياناً يتم استخدامها بالترادف .
ومن أهم هذه المفاهيم : الأخلاقية morality والمثل ethics والشرعية legality وإن كان هذا المفهوم (مفهوم
النزاهة) يختلف عن هذه المفاهيم الثلاثة فى ابتعاده عن المعيارية فى الحكم على الأشياء حيث لا يرتبط مفهوم
النزاهة بالجديد والسيئ ، والصواب والخطأ ، وما لا يجب .

وتتميز النزاهة بقيم خمس أساسية وهى : الصدق والثقة والإنصاف والعدل (والاحترام والمسئولية
ويعنى الصدق هو جودة الاتصال مع الآخرين وحسن الإصغاء لهم وقول الحقيقة .
أما الثقة فتشكل قيمة أساسية من قيم النزاهة إذ إنها تكمن فى تصديق ما يقال ويكتب من دون أى تشكيك .
الاحترام فهو الأخذ بعين الاعتبار لآراء الآخرين وتقدير ميّزاتهم وإمكانياتهم ، والإنصاف هو معالجة شتى أنواع
سوء السلوك بطريقة مماثلة ، وتشكل المسئولية القيمة الأساسية فى النزاهة وتعنى وجوب تطبيق القوانين والقواعد
ومبادئ المسئولية الاجتماعية ، وبالتالي قيمة النزاهة ليست سوى حلقة سلوك لا متناهية .
كما تعرف النزاهة من الناحية السياسية (النزاهة السياسية) بأنها مجموعة متشابكة من التدابير تم تصميمها
لتخفيض التأثيرات الضارة للفساد السياسى وفقاً لمبدأ الشفافية ومساءلة الحكم ، وتتطوى النزاهة على الكثير
من العوامل المتشابكة التى تتضمن الشفافية بهدف الوصول إلى المعلومات ، والمساءلة من خلال التنفيذ والمراقبة
الخارجية ، والتعامل مع تضارب المصالح ، أو الكسب غير المشروع وإساءة استخدام موارد الدولة .
المجالات التى تتجلى فيها النزاهة :

ترتبط النزاهة بسياقات بنائية متعددة فقد نتحدث عن « النزاهة فى العمل » أو « النزاهة المهنية » ،
وهناك « النزاهة الاجتماعية » ، أو نزاهة العلاقات الاجتماعية ، و « النزاهة التجارية » أو « نزاهة البيع
شراء » ، و « نزاهة العملية التعليمية » ، و « النزاهة الشخصية » ، أو « النزاهة الأخلاقية ... إلخ .
- النزاهة يمكن أن تصف سلوك مجتمع ، أو جماعة ، أو مؤسسة ، أو تنظيم ، كما أنها يمكن أن تصف سلوكاً شخصياً .
- وتتجلى صور النزاهة بوضوح فى سياقات الحياة المختلفة :
ففى مجال المهنة : إتقان العمل - الولاء والإخلاص فى العمل - الدقة فى أداء ما يطلب من الفرد - محاسبة النفس
عن التقصير فى الأداء - عدم الانشغال بأى شئ أثناء أداء العمل (المحادثات التليفونية أداء مهام أخرى - النوم
...) - اعتبار العمل فى مقدمة الأولويات ... إلخ .
وفى مجال العلاقات الاجتماعية : وضوح طبيعة العلاقة بالآخرين - عدم النفاق أو التزيد فى المجاملات - الصدق
والصراحة فى الحوار - احترام الآخرين - حسن المعاشرة .

وفى (المجال التجارى) : البيع والشراء : فتظهر بوضوح من خلال عدم الغش التجارى - عدم المغالاة فى تكلفة الأعمال - عدم بخس الآخرين بضائعهم - إظهار العيوب الموجودة فى البضائع...
دور المناهج الدراسية فى ترسيخ قيمة النزاهة:
مما لاشك فيه أن أي مجتمع تسود فيه النزاهة فى التعاملات اليومية هو مجتمع له أطر بنائية داعمة قائمة على ترسيخ وبلورة وغرس النزاهة بين الأفراد و تلعب المناهج الدراسية دورا كبيرا فى هذا الصدد و ذلك من خلال التأكيد على ما يلي:

- الالتزام بالمبادئ القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد
- الضمانات الدستورية لاستقلالية القضاء واحترام أحكامه.
- ضرورة المشاركة السياسية الفاعلة، و الإعلاء من شأن المصلحة العامة.
- التدريب على رصد الأخطاء والقيام بالمساءلة والمحاسبة وفقا للقوانين الموضوعية، إذ دون عقوبات واضحة من الصعب وجود مساءلة أو نزاهة.
- تحديد الأطر الحاكمة لأى سلطة حكومية أو غير حكومية، وتحديد القواعد الضامنة لعدم تضارب المصالح.
- مبدأ الشفافية فى أداء المهمات والتصريح الدوري والإلزامي لمن يتولون المناصب العامة فى الدولة عن الدخل والممتلكات.
- الحياد السياسى، وضبط وإدارة سلوك أصحاب السلطة السياسية.
- مبادئ المواطنة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع وعدم التمييز فى المعاملة .
- قيم الثقافة المدنية والمواطنة ونشر العلم والثقافة.
- قيم الأمانة فى التعامل اليومي، والاتساق بين القول والفعل، والعدل والمساواة.
- مجتمع مدني نابض بالحياة ومراقب لأداء المؤسسات السياسية وأصحاب السلطة السياسية، وكاشف للأخطاء والتجاوزات السلوكية والقانونية .



بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





السيدة / عبير مصلح - مديرة البحوث والتطوير في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان - فلسطين)

- حاصلة على الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت
- حاصلة على بكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة بيرزيت
- مديرة البحوث والتطوير في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
- مديرة مشروع تطوير مدونة السلوك بالتعاون مع مركز تنمية المنظمات غير الحكومية NDC
- عملت محاضرة غير متفرغة، جامعة بيرزيت، تدرس دورات في مجال الإدارة العامة.
- عملت مدربة مع جمعية لجان المرأة للعمل الاجتماعي.
- عملت محاضرة في جامعة بيرزيت وقامت بتدريس المقررات التالية في مجال التاريخ: تاريخ القدس عبر القرون، تاريخ جنوب افريقيا، تاريخ البلدان العربية خلال القرن الـ (٢٠)، وتاريخ العالم المعاصر، تاريخ أوروبا، وتاريخ الإمبراطور العثماني.
- عملت محاضرة في جامعة القدس وقامت بتدريس المقررات التالية في مجال العلوم السياسية: (السياسة الخارجية للدول الكبرى، والقضايا الدولية المعاصرة، وإدارة الأزمات، ومبادئ العلاقات الدولية، مقدمة في العلوم السياسية، مقدمة في الدبلوماسية والبروتوكول والدبلوماسية النظرية والعملية.)

مبادرة مجتمعية لتعليم النزاهة لطلبة الجامعات في فلسطين

تجربة تعاون بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسة «أمان» الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية
قامت مؤسسة أمان في عام ٢٠٠٧ بإعداد كتاب مرجعي بعنوان «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد» ليتم تدريسه كمساق جامعي بالتعاون مع جامعة بيرزيت وهي إحدى الجامعات الفلسطينية العريقة ولاحقاً انضمت إلى هذا العمل المشترك خمس جامعات فلسطينية أخرى، وقد خضع الكتاب المرجعي ودليل المعلم المرفق به للتقييم مرتين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ من خلال قياس أثره على الطلبة الذين درسوا الكتاب قبل تدريسهم إياه وبعد أن أنهوا دراسته، حيث لوحظ تطور ملحوظ في تعرف الطلبة على مفاهيم وتطبيقات قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة وأنواع الفساد وأسبابه وطرق مكافحته. ما الذي نسعى لتحقيقه من خلال هذه التجربة:

- رفع قدرة الجامعات على تطوير مساقات متخصصة في موضوعة الفساد وإدراجها ضمن المساقات التدريسية من خلال تطوير مساق جامعي.
- نشر الوعي المجتمعي بأساليب مكافحة الفساد والوقاية منه لدى الأجيال الشابة.
- تفعيل دور الأكاديميين، والجامعات، والحركات المجتمعية الأخرى، والطلبة الجامعيين باعتبارهم أدوات تثقيفية وتوعوية فاعلة، باتجاه ديمقراطية النظام السياسي، وخلق بيئة سياسية اجتماعية نظيفة.

محتوى الكتاب

الفصل الأول يتحدث عن مفهوم الفساد واختلاف التعريفات حوله وهل هو ظاهرة قديمة أم حديثة وحجمه هل هو كبير أو صغير وما هي أشكاله وأهمها الوساطة والمحسوبية والاستغلال الوظيفي وإهدار المال العام واختلاس المال العام والرشوة، إضافة إلى آثاره على مختلف نواحي الحياة كالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

الفصل الثاني يتحدث عن النظام الوطني للنزاهة كألية شاملة للوقاية من الفساد، ويقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء تتناول أعمدة النزاهة المختلفة، فالجزء الأول يتناول المؤسسات التنفيذية، والجزء الثاني يتحدث عن فعالية واستقلالية وحيادية مؤسسات الرقابة والمساءلة، والجزء الثالث يتحدث عن النزاهة والشفافية في مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، أما الجزء الأخير فيتحدث عن دور الوعي العام وقيم المجتمع في مكافحة الفساد.

الفصل الثالث يتحدث عن تحديات نظام النزاهة في الوطن العربي وتشابه بعض مظاهر الفساد في العديد من الدول العربية لتشابه البيئة الاجتماعية والاقتصادية والموثوق فيها، فمثلاً هناك محدودية في فهم الشفافية (١) بهدف دليل المعلم إلى مساعدة الأكاديميين على تدريس المساق من خلال اقتراح أنشطة وتمارين وحالات دراسية مختلفة تساعد على اظهار قدرات الطلبة وتوسيع مداركهم.

في إدارة المال العام، ومعنى الاستقلالية والحيادية لمؤسسات الرقابة في الدولة، غياب القوانين التي تحمي المبلغين عن الفساد، وصعوبة إدراك مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة إدراكا كافيا.

الفصل الرابع: المنظومة القانونية لمكافحة الفساد في فلسطين ويتناول هذا الفصل بالشرح المفصل أهم القوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد في فلسطين، حيث تلعب التشريعات بدرجاتها المختلفة دورا بارزا في مكافحة الفساد التي تجرّم الأفعال والممارسات التي تدخل في مضمون الفساد وتمثل شكلا من أشكاله.

الفصل الخامس: أما الفصل الخامس والأخير فيتحدث عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومدى موافقة التشريعات والسياسات الفلسطينية مع الاتفاقية.

التواصل والتعاون آلية فعالة لتطوير التجربة

لقد تم هذا العام ٢٠١٢ مراجعة التجربة المشتركة بمشاركة العديد من الأساتذة (الذين قاموا بتدريس المساق في الجامعات الفلسطينية) والباحثين (المختصين بالعمل مع أمان) حيث تم مراجعة الإطار العام للمساق، والمحتوى للأبواب، والأسلوب الأفضل للتعاون للعرض والتداول مع الطلبة.

وقد تم على إثر ذلك تحديث مضمون الكتاب المرجعي وتسيق أبوابه وفقا للاحتياجات التدريسية، ولمواكبة التطورات العالمية والاقليمية والمحلية على جهود مكافحة الفساد، مع أخذ تطبيق أحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بعين الاعتبار والتي وقعت عليها معظم الدول العربية.

إضافة إلى مدونات السلوك الخاصة بالوظيفة العامة أو العمل الاهلي أو الهيئات المحلية وكذلك القطاع الخاص

تطوير حالات دراسية واقعية وأخرى افتراضية تهدف إلى تعريف الطلبة بأشكال الفساد المختلفة التي مورست في فلسطين وذلك برصد للحالات التي عالجتها المحاكم الفلسطينية المختصة.

إتاحة الموارد المجتمعية للأساتذة والطلبة

- يتم توجيه الطلبة خلال إعدادهم لأبحاثهم لكيفية الإستفادة من مكتبة أمان المتخصصة في العديد من المعلومات حول الفساد ومكافحته باعتبارها بيت الخبرة الفلسطيني في هذا المجال، إضافة إلى قيام الطلبة بالاطلاع ومراجعة العديد من أبحاث ودراسات أمان للتعرف على مواضيع متخصصة تقوم أمان بإعدادها.
- تساهم أمان بدمج وسائل التعليم الأكاديمي بوسائل تطبيقية مثل استضافة مسؤولين رسميين أو من القطاع الخاص أو الأهلي من المجتمع الفلسطيني مثل مسؤولين من ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد لتقديم تقارير عن عملهم أمام طلبة الجامعة والإجابة عن استفساراتهم على شكل جلسات مساءلة.
- تقوم أمان كوسيط بين الطلبة الدارسين وممثلين عن مؤسسات مجتمع مدني لها علاقة بمكافحة الفساد باستضافتهم للحديث عن تجربتهم أمام الطلبة.

التواصل مع المدرسين للمساق

وفيما يخص التواصل مع الأساتذة يتم عقد دورات تدريبية توجيهية لهم، ودعوتهم باستمرار للمشاركة في نشاطات أمان المختلفة، مثل حضور ورشات عمل والمشاركة في نقاش تقارير خاصة تعدها أمان حول الواقع الفلسطيني، ودعوتهم لحضور مؤتمر أمان السنوي واليوم العالمي لمكافحة الفساد، إضافة إلى التنسيق والشبكات مع المؤسسات الدولية لمشاركة الأساتذة في بعثات ومؤتمرات لها علاقة بمكافحة الفساد.

التجربة الجامعية تكشف أهمية التعاون مع التعليم العام

لقد أبرزت نتائج الفحص الأولي الذي تجريه أمان على مستوى معرفة الطلبة لعناصر ثقافة مكافحة الفساد وأنواعه وسبل مكافحته، وجود ضعف كبير بشأن أهمية المحافظة على المال العام والابلاغ عن الفساد ومدى ضرر ممارسة الوساطة، الأمر الذي لفت أنظار أمان إلى ضرورة تطوير مواد ونشاطات أساسية لمستوى طلبة التعليم العام الأساسي، وهذا جانب آخر ليس مجال ورقتي.

ولكن وبشكل سريع عملت أمان وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على رفع وعي طلبة المدارس حول منظومة الفساد: أشكاله، مظاهره، أسبابه، نتائجه وسبل مكافحته وذلك من خلال تطوير وإعداد ما يلي:

- إعداد مواد تثقيفية منهجية ولا منهجية.
- عقد دورات تدريبية لعلمي المدارس حول هذه المفاهيم.
- إعداد دليل الطالب: تم في هذا الدليل (وبشكل مبسط يتناسب ومستوى طلبة المدارس الابتدائية والإعدادية) طرح مفاهيم مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمحافظة على المال العام ووضع حالات دراسية من الواقع الفلسطيني تعكس ذلك.
- إعداد دليل المدرس: تم في هذا الدليل وضع المفاهيم والقضايا التي تساهم في تطوير قدرة المعلم الفلسطيني على إدخال مفاهيم مكافحة الفساد في العملية التعليمية.
- قامت أمان بتطوير كتيب للأطفال وهو عبارة عن رسوم كاريكاتيرية (صالح وطالح) يوضح خطورة بعض الممارسات السلبية كالوساطة والمحسوبية وهدر المال العام ويعزز العمل الصالح والنزاهة، إضافة إلى إعداد سلسلة قصص للأطفال (مثل قصة الحارس) تتحدث عن الأشكال المختلفة لهذه المفاهيم وهي بأسلوب مبسط يصل لمستوى فهم الأطفال.
- المشاركة في المخيمات الصيفية للأطفال.

استخلاص

- القدرة على التأثير والتغيير في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه تتطلب استراتيجيات شاملة وخطط عمل دائمة باستخدام الوسائل والأساليب المختلفة ونتائجها المدمرة، وفي منطقتنا فإن التعليم يشكل وسيلة هامة لتحقيق أهداف استراتيجيات مكافحة الفساد.
- إن اندماج المؤسسة التعليمية في مكافحة الفساد سيشكل عنصرا هاما لمنع الفساد والوقاية منه في جهاز التعليم نفسه.

الجلسة الرابعة



المتحدثون :

رئيس الجلسة : د. عيسى الانصاري - رئيس قسم أصول التربية بكلية التربية بجامعة الكويت

- السيد / متعب العتيبي - رئيس جمعية المعلمين الكويتية والامين العام المساعد لاتحاد المعلمين العرب.
- السيد / سيرجيج مورافجوف - عضو مجلس إدارة الشفافية الدولية والرئيس التنفيذي لفرع ليتوانيا.
- السيد / أحمد السميث - رئيس الهيئة التنفيذية بالاتحاد الوطني لطلبة الكويت.
- السيد / جاسم المطوع - الرئيس التنفيذي للمجموعة التكنولوجية المتقدمة ومستشار بوزارة الدولة لشؤون الشباب.

المنظمون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society





بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





السيد / متعب العتيبي - رئيس جمعية المعلمين الكويتية

- أمين سر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ١٩٨٦.
- عضو المجلس الإداري للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ١٩٨٩م.
- أمين سر جمعية المعلمين الكويتية ٢٠٠١-٢٠٠٧م.
- عضو جمعية المعلمين الكويتية
- نائب رئيس تحرير مجلة المعلم ٢٠٠١-٢٠٠٧م.
- أمين سر رابطة المعلمين الخليجيين ٢٠٠٥م.
- مدرب لنظرية التفكير الإبداعي (تريز)
- عضو لجنة المؤتمر الوطني لتطوير التعليم ٢٠٠٨م.
- عضو لجنة استراتيجية التعليم ٢٠٠٥-٢٠٢٥.
- أمين عام مساعد في اتحاد المعلمين العرب حتى تاريخه.
- رئيس جمعية المعلمين الكويتية من ٢٠١٠ حتى الآن.
- المشاركة في إنجاز كادر المعلمين عام ٢٠٠٦
- صاحب إنجاز كادر المعلمين عام ٢٠١١م

كلمة السيد / متعب العتيبي - رئيس جمعية المعلمين الكويتية

الثقافة الشبابية

تعريف الثقافة

الثقافة هي منظومة من القيم والمعايير والاتجاهات التي تستجيب للحاجات النفسية والاجتماعية ، وهي بذلك ليست بالضرورة في موقع التناقض مع ثقافة الراشدين كلية إذ قد توجد ثقافة الشباب دون تعارضات أو مفارقات جوهرية مع الثقافة السائدة في المجتمعات.

الثقافة الكويتية

تعد الثقافة في الكويت امتداداً للثقافة الإسلامية والعربية بشكل عام وثقافة شبه الجزيرة العربية بشكل خاص. كما أن طبيعة الموقع الجغرافي الخاص بدولة الكويت كان لها الأثر الأكبر بجعل المجتمع الكويتي مجتمعاً متفتحاً متقبلاً للثقافات المحيطة به. كما أن مبدأ التشاور والحوار بين الكويتيين والحكام منذ قيام الدولة جعل من ثقافة الديموقراطية وحرية التعبير أساساً هاماً للثقافة الكويتية.

الحياة الاجتماعية

تميزت الحياة الاجتماعية منذ القدم في المجتمع الكويتي بالترابط الأسري، حيث كان المنزل الواحد يضم جميع أفراد الأسرة من الجد أو الجدة والأبناء والأحفاد. ولما كان في تلك الحقبة الكثير من الأعباء على رب الأسرة كان لزاماً على الشباب ان يبدؤوا العمل في سن مبكرة جداً، كما أنهم يتزوجون في سن صغيرة أيضاً. وكانت أدوار كل فرد من أفراد الأسرة واضحة ومعروفة، حيث يكون دور الرجال العمل وكسب لقمة العيش ودور النساء هو في التربية والاهتمام بشؤون المنزل. أما القرارات داخل البيت فكانت تتخذ من قبل كبير الأسرة.

قراءة في مفهوم الشباب:

يطرح مفهوم الشباب إشكالية علمية كبيرة تواجه البحوث والدراسات الاجتماعية التي تباشر أوضاع هذه الفئة الاجتماعية. وتأتي هذه الإشكالية انعكاساً للتنوع الكبير في دلالات المفهوم بين البلدان وفي مجال الاستخدام المتنوع الذي يتبدى في الدراسات والبحوث الجارية في ميدان الشباب. إذ غالباً ما يشار إلى فئات عمرية مختلفة في تحديد هذه الشريحة الاجتماعية، وذلك يتباين في إطار البلد الواحد ويتناظر إلى حد كبير بين المجتمعات الإنسانية المختلفة. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل تحديد المؤشرات الواحدة لتحديد الفئة الشبابية في العالم . وقد ترامت هذه الجهود من باحثين منفردين إلى مستوى المؤسسات والمعاهد العلمية المختلفة بما في ذلك مؤسسات اليونيسكو والمؤسسات القومية والوطنية. لقد بينت الدراسات التي أعدت من قبل الأمانة العامة لليونسكو وذلك من أجل التحضير للمؤتمر الاقليمي الخاص بإعداد نظام المؤشرات الشبابية في كولومبو (١٩٨٢) - أنه لا يوجد حد أدنى من التوافق الدولي حول مفهوم الشبيبة.

لقد حاول السوسولوجي الروماني ماهلير معالجة إشكالية مفهوم الشباب عبر دراسته لاتجاهات الباحثين نحو

الشباب ودور الشباب في الحياة المعاصرة ، وبين أن هناك مفارقات كبيرة بين الباحثين في تحديدهم لمفهوم الشباب وأن هناك عدة معايير ينطلق منها لتعيين حدود هذا المفهوم. فبالباحثين يرى أن الشباب يمتلك ذاتا تاريخية فاعلة وقادرة على مباشرة الفعل السياسي المستقل وبالتعاون مع بعض القوى السياسية ، وأن سلوك الشبابي ندرج في إطار السلوك الاجتماعي في كليتهوشموليته ، بينما يعتقد بعض آخر وعلى خلاف ذلك ، أن الشباب لا يشكل قوة سياسية وأن سلوكهم رهون بخصوصيات بيونفسية وانترولوجية متعلقة بالعمر والبنية الجسدية.

فالشباب نتاج كل الفعاليات الاجتماعية السارية في المجتمع وهم في الوقت نفسه قوة حقيقية تمتلك خصوصية ولاسيما في الأوقات الحرجة لعملية التغيير الاجتماعي. وفي هذا الصدد أكد المشاركون في الندوة الإقليمية الأوروبية عام ١٩٩٤ التي نظمها المركز الأوروبي للبحث عن الفعل الاجتماعي، أنه يجب أن ينظر إلى الشباب بوصفهم محصلة انفعالية الفرد للرشد الاجتماعي ، وأن الشباب يلعبون دورا رئيسا في العمليات الاجتماعية الجارية . ومن أجل إدراك هذه العمليات وجوانب الحياة الشبابية يسعى الباحثون إلى دراسة مختلف الشروط التي تحيط بحياتهم الاجتماعية وذلك على مستوى العائلة ونظام التعليم والعمل وأوقات الفراغ. بلغ عدد الشباب العالمي ، كما تشير المعطيات الإحصائية لمنظمة اليونسكو، ٥١٥ مليون عام ١٩٦٠ وارتفع إلى ٩٢٢ مليون أي بزيادة قدرها ١٧٩ ٪ خلال هذه الفترة الزمنية.

ويقدر أن يصل عدد الشباب إلى مليار ونصف في بداية عام ٢٠١٠ وتشير هذه المعطيات الإحصائية إلى الأهمية الكبيرة للشريحة الاجتماعية التي تمثلها الفئة الشابة في بلدان العالم وأقطاره المختلفة. ويضاف إلى ذلك الخصوصية الاجتماعية والثقافية التي تتميز بها هذه الفئة الاجتماعية الواسعة على المستوى العالمي. لقد لعبالشباب وخاصة في العقود الأخيرة أدواراً سياسية بالغة الأهمية لتحقيق بعض الطموحات الاجتماعية والسياسية والثقافية،

وقد بلغ عدد الشباب إلى مجموع السكان في العالم العربي الحاضر ما يقارب من ٥٠ ٪ وأن هؤلاء الشباب سيصبحون بعد فترة من الزمن قوة عاملة في المجتمع ومن هنا فإن مشكلات الشباب تتميز بالأهمية والخطورة. « إن مستقبل الأمم ، كما يقول غوته مرهون بطاقت عناصرها الفتية

الاهتمام بفئة الشباب

أدرك الباحثون والمفكرون أهمية الظاهرة الشبابية وبدأ تسلسلة من الأبحاث والدراسات المتواترة التي هدفت إلى تحليل وإدراك قانونية الظاهرة الشبابية بأبعادها الاجتماعية والتربوية والسياسية . وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبدأت المؤسسات العالمية والمنظمات الدولية تولي المسألة الشبابية أهمية خاصة وترصد لها المؤتمرات والندوات والأبحاث من أجل تحديد احتياجات هذه الشريحة الاجتماعية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الشبابية التي فجرها عصر التغيرات المتسارعة.

ثقافة الشباب

تشكل الثقافة أداة الإنسان في مواجهة المشكلات التي تعترضه ، وهي بالتالي نظام مغلق من الأسئلة والأجوبة حول المآزق التي يواجهها الكائن في بيئته. وذلك يعني أن الحاجات الإنسانية تطرح نفسها على الثقافة الإنسانية وتسعى بدورها ومن خلال الثقافة إلى إيجاد استجابة تمكن الكائن من التوافق مع معطيات الحاجات المتنامية لديه. من

هذا المنحى يمكن القول بأن الحاجات المتجددة تنعكس في بنية الثقافة القائمة ، وعندما تتبع هذه الاحتياجات في إطار شريحة اجتماعية خاصة فإن الثقافة السائدة تولد إجابات خاصة متماسكة تتميز بطابع الخصوصية.

ومن الطبيعي أن تكون الثقافة العامة للمجتمع على درجة عالية من التجانس في سماتها وملامحها.

وبالتالي فإن خاصية التجانس الثقافي لاتعارض مع خاصية التنوع الثقافي ، ولذلك فإن التنوع الثقافي يشير إلى وجود ثقافات متباينة في إطار الثقافة الواحدة وذلك دون أن يهدد ذلك الوحدة الثقافية. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن المجتمعات الحديثة تتكون « من ثقافات فرعية ميدانية لكل منها طائفة من المعايير والقيم الخاصة، التي ترسم أهداف الحياة لأفرادها

إن التنوع الثقافي لايشير إلى الانشطار الثقافي بل يومئ إلى الغنى والثراء الثقافيين.

عندما نتوغل بعيدا داخل الثقافات التقليدية القديمة أو البدائية نجد أنفسنا إزاء ثقافات تتميز بالبساطة والتجانس والتكامل، إذ لا تعدد في المسارات وعناصرها المكونة. فنحن إزاء ثقافة واحدة بسيطة غير مركبة . وفي إطار هذه الثقافات لا يوجد هناك نماذج ثقافية أو ثقافات فرعية. فتقافة الشباب لاتختلف هنا عن ثقافة آبائهم أو عن الثقافة السائدة.

وهذا كله يعني أن الشباب لا يجدون في الثقافة العامة ما يليبي احتياجاتهم المتنامية وما يرشد تساؤلاتهم ولذلك يعمل على بناء ثقافة في مستوى الاستجابة للوضعية الجديدة وهي الثقافة الفرعية للشباب والتي قد تدخل في صراعات سافرة أو مضمرة أو ساخنة أو باردة مع معطيات الثقافة العامة التقليدية السائدة في المجتمع.

فالاحتياجات الشبابية الخاصة التي تطرحها طبيعة التغير الاجتماعي في عمق الشريحة الشبابية تنعكس على هيئة استجابات ثقافية خاصة. وتمثل هذه الاستجابات الثقافية الفرعية للشباب وهي في هذه الصيغة منظومة من الإجابات المنظمة التي تستجيب لمنظومة من الحاجات والمشكلات التي تعترض فئة الشباب كمنظومة اجتماعية تتميز بالخصوصية. وبناء على ذلك يمكن القول بأن الإجابات العامة تصب في إطار الثقافة العامة بينما تتجه الإجابات الخاصة في مسارات الثقافات الفرعية المعنية.

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى ثقافة الشباب بوصفه ثقافة فرعية تعبر عن طبيعة استجابات الشباب وطموحاتهم واحتياجاتهم. وهي تنطوي على منظومة من القيم والمعايير والاتجاهات المتكاملة نسبيا تضر بجذورها في ذهنية الشباب، وتشكل ثقافة الشباب بمضامينها ومنطلقاتها وقيمها أحد المداخل الأساسية لتحليل وضعية الشباب وإدراك قضاياهم ومشكلاتهم . وبناء على معطيات هذه الملاحظات يمكن تعريف ثقافة الشباب بأنها منظومة التساؤلات والإجابات المفتوحة المتعلقة بالكون والسلوك والحياة

بالتالي تمثل الجهود الشبابية المبذولة من أجل تقديم الإجابات المناسبة لمواجهة الوضعيات الجديدة التي تواجه الشباب في عصر متغير . وتشير ثقافة الشباب كثقافة فرعية إلى طريقة الشباب في التفكير والحياة والعمل ، وهي بذلك تتضمن منظومة مواقف الشباب ونظراتهم إلى الوجود ومواقفهم واتجاهاتهم نحو جوانب الحياة المختلفة. وهي ثقافة خاصة تستجيب لتطلعات مرحلة عمرية بالغة الأهمية في حياة الأجيال المتعاقبة.

وغالبا ما تكمن خصوصية الثقافة الشبابية في مجاراتها لمعطيات الاندفاعات الحضارية المعاصرة. كما تكمن هذه الخصوصية في التناظر القيمي بين ثقافة الشباب وثقافة الراشدين وفي معارضتها للقيم التقليدية القديمة. فثقافة الشباب تمثل في اتجاهاتها وتياراتها الأغصان الجديدة للثقافة الاجتماعية.

هذا وتعتبر ثقافة الشباب بوصفها ثقافة فرعية عن توجهات ثقافية لشرائح الشباب الاجتماعية التي تتميز بالخصوصية وتتفرد بسمات ثقافية خاصة

ومن هذا المنطلق تحدد ثقافة الشباب لأفرادها طرقهم الخاصة في الحياة وتستجيب لاحتياجاتهم المتنامية.

إن ثقافة الشباب ليست تصغيرا أو تبسيط للثقافة وذلك لأن الشباب يوجدون في وضعية جسمية ونفسية واجتماعية بل ترتبط كأية ثقافة فرعية أخرى بالثقافة العامة للمجتمع وتتلون بطابعها العام مع المحافظة على خصوصياتها وتفردها.

وليس بالوسع تحديد أبعاد وخصائص وثقافات الشباب في المجتمعات المختلفة، لأن ثقافة الشباب في مجتمع ما تختلف عنها في مجتمع آخر بسبب اختلاف الثقافات العامة وبسبب ما تتبعه من وسائل وأساليب لتثقيف الشباب وما تضعه من أهداف لعملية التثقيف.

فثقافة الشباب بوصفها ثقافة فرعية تتميز بالخصوصية ولا تتميز انطلاقا من مبدأ المعارضة والاختلاف والتناقض. على سبيل المثال ثقافة الفلاحين كثقافة فرعية لا توجد في حالة صراع مع الثقافة العامة للمجتمع ولا تعارض معها بل تستجيب لحاجات الفلاحين واهتماماتهم وكذلك هو الحال بالنسبة للثقافات الفرعية الأخرى.

ومن هنا يمكن القول بأن الثقافة الفرعية للشباب ليست بالضرورة مناهضة لثقافة الراشدين أو للثقافة العامة ولكنها تستجيب خاصة لحاجات الفئة العمرية الشبابية بكل اتجاهاتهم ومحاورهم وقد تأخذ المعارضة في ظروف معينة صيغة تعارضات جزئية ومرحلية ، ولا يمكنها أن تأخذ التعارض إطلاقا لأن الثقافة العامة السائدة في المجتمع هي الإطار المرجعي لثقافة الشباب وأسلوب حياتهم.

وفي إطار ثقافة الشباب تتنوع استجاباتهم الثقافية وفقا لدرجة تنوع احتياجاتهم ، فلكل حاجة استجابة ، وهي استجابة تتحدد وفقا لمعايير أو قيم سلوكية محددة. وثقافة الشباب في هذا السياق هي منظومة قيم مترابطة متكاملة وهي بذلك تمثل ذهنية الشباب التي تتفرع أيضا إلى منظومة من الاتجاهات وكل اتجاه إلى منظومة من الآراء والمواقف.

لقد أدت الحاجات المتنامية لجيل الشباب والتي تأتي استجابة للتطورات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة ، إلى ولادة قيم وأنماط سلوكية شبابية لم تكن معروفة سابقا مثل أدوات لزيينة والرياضة والسيارات والموسيقى الصاخبة ، ويعتقد علماء الاجتماع الوظيفيون أن ثقافة الشباب تمارس دورا وظيفيا وأن هذه الثقافة ظهرت كرد فعل للتغيرات التي اعترت الحياة الاجتماعية والتي أفرزت مجموعة من المشكلات التي صدمتها ثقافة الشباب

في المجتمعات البدائية لا يوجد تباين بين القيم التي ينشأ عليها الأطفال وهذه التي تنظم حياة البالغين وأن الانتقال

من مرحلة الطفولة إلى المراهقة وإلى الشباب والبلوغ يتم بصورة عفوية دون إشكاليات تربوية أو قيمية ، ويكتسب الأطفال مهارات البالغين بطريقة عفوية طبيعية ، ويلاحظ أيضا أن الانتقال إلى مرحلة البلوغ مسألة طقوسية أو شعائرية وليس للشباب هنا وجود واقعي مختلف عن الكبار أو الراشدين.

إن الوظيفة التي تؤديها ثقافة الشباب كما يعتقد الموظفون تتمثل في تخفيف حدة التوتر المصاحب لعملية الانتقال من الطفولة إلى الرشد وإلى البلوغ.

ومن هذا المنطلق فإن الثقافة الفرعية تقدم حولا سريعة للتناقضات الكامنة في النسق الاجتماعي. ويصف (مايك براك) الوظائف الأساسية للثقافة الفرعية على النحو التالي:

١. تقدم الثقافة الفرعية حولا لبعض المشكلات الناتجة عن التناقضات الداخلية للبناء الاجتماعي وغالبا ما تكون هذه المشكلات مرتبطة بالأوضاع الطبقيّة للأجيال المختلفة.

٢. تشكل الثقافة الفرعية نظاما ثقافيا يستخلص عناصر ثقافية دون أخرى. وتستخدم هذه العناصر لتطوير أو اكتساب هوية أخرى خارج الهوية الموروثة التي تحددت في إطار الأسرة أو مجال العمل.

٣. تقدم الثقافة الفرعية طريقة للحياة.

٤. تقدم حولا للتناقضات الوجودية الثقافية

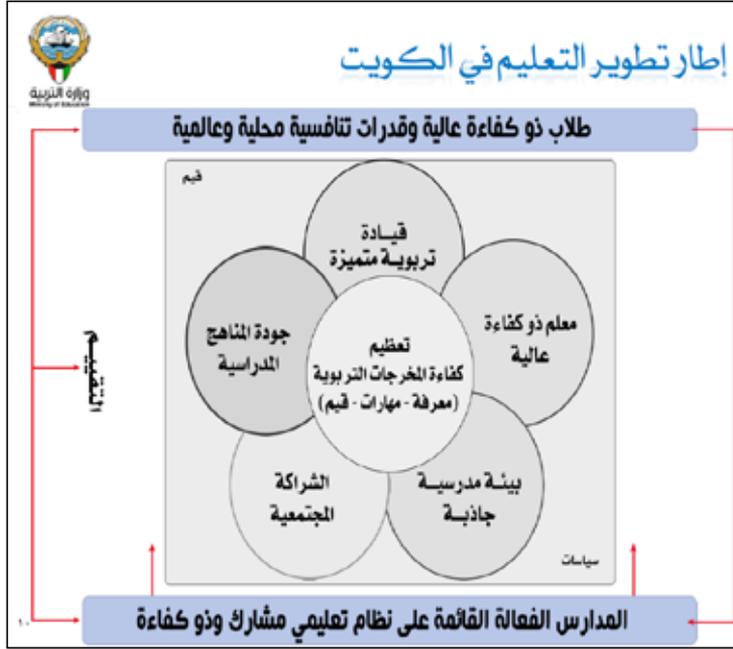
٥. لما كانت فترة المراهقة هي مرحلة إعادة تشكيل ، فالثقافة الفرعية تشكل المصدر لإعادة التنشئة الاجتماعية أو لما يسمى بالتنشئة الاجتماعية الثانوية. وتعمل ثقافة الشباب كما يتصور كوهين من جانبه على إيجاد الحل للتناقضات التي لا توجد في ثقافة الآباء وخاصة التناقضات الخفية والمستعصية حتى وإن كان ذلك يتم على نحو سحري ، وعلى تخوم هذه التأمّلات المتواضعة في مفهوم الثقافة الشبابية يمكن القول بأن ثقافة الشباب بما تحمله من استجابات جديدة لمعطيات التجدد الحضاري والثقافي وبما طرحه من حلول في مواجهة الإشكاليات الحضارية القائمة تشكل ينبوعا لتجدد الثقافي وهي بذلك تشكل معين الثقافة فيصاغ ما تسعى نحو استقطالات حضارية متجددة . فالإنسان يسعى في حركة وجوده إلى تبني الفعاليات الثقافية الأصيلة التي تجعله في مستوى المواجهة الحضارية وما نعنيه بذلك أن الثقافة الشبابية هذه تحمل

أصالة في استجابات الإنسان لحركة الوجود الحضاري وهي بالتالي المصدر الأساسي للتجربة الإنسانية في ضمان الاستمرارية والتواصل والنمو.

وهي أخيرا لاتعارض تصادما مع ثقافة الراشدين الا بقدر ما طرحه الحضارة المادية المعاصرة من إشكاليات وجودية لا تجد منطلقا تحلو لها في الثقافة الاجتماعية القائمة.

خطة وزارة التربية
في الاهتمام بالنشء والشباب





رؤيتها

مؤسسة تربوية رائدة لخدمة المعلم بطريقة مميزة.

رسالتها

مؤسسة رائدة محليا وعالميا تعمل بإيجابية لرعاية أعضائها وتمييزهم في اكتساب الكفايات والمهارات والخبرات الخاصة بممارسة مهنة التعليم ، وتقديم خدمات شاملة للمعلم عبر شراكة وتواصل مجتمعي فاعل ، من أجل مستقبل تعليمي أفضل للإسهام بنهضة الوطن والأمة ولجمعية المعلمين الكويتية تاريخها العريق وسجلها الحافل بالعطاء والإنجازات، وهي كانت وما زالت تمثل نموذجا نقائيا متميزا لا على المستوى المحلي فحسب، وإنما العربي والدولي أيضا، وهي تمثل المكان المناسب والخصب لاحتواء واحتضان أكبر شريحة مهنية عاملة، وذات رسالة سامية نبيلة ، وهي رسالة التربية والتعليم. وعلى امتداد تاريخ هذه الجمعية، بدءاً من مرحلة التأسيس ومع تعاقب سنوات عمرها حتى وقتنا الحالي، استطاعت الجمعية أن تخطو خطوات واسعة في مجال تحقيق أهدافها، وتفعيل دورها، وتعزيز مكانتها، حتى باتت تحتل المكانة المرموقة على مستوى قادة الركب وكذلك المستويين الرسمي والشعبي، وبات نشاطها الحافل والمتطور علامة بارزة تعكس حقيقة تطلعاتها وآمالها الواسعة، في الوقت الذي أخذت فيه على عاتقها تبني انتهاج الخطط والأنظمة والمعايير التي من شأنها أن تساهم نظرياً وعملياً في تطوير آلية عملها ودورها وأنشطتها. ومنذ عدة سنوات وكمنتطلق لأعمالها، وتحقيقاً لتوجهاتها التي تصبو إليها، وضعت الجمعية في اعتبارها الأخذ بنظام العمل المؤسسي لهيكلها الإداري بمختلف أركانه وقطاعاته، وفق رؤى واضحة تساهم وإلى الحد المنشود في تحقيق غاياتها وتسجم مع ما تستدعيه المرحلة المقبلة مع تعاظم دورها واتساع مسؤولياتها.

المنظرون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



وتشارك جمعية المعلمين الكويتية جميع مؤسسات المجتمع بدولة الكويت وخارجها وتعمل على تحقيق أهدافها التي تشدها وتحقق من خلالها الإنجازات المختلفة ومن أهم الإنجازات في القضايا التربوية التي شاركت الجمعية في تحقيقها منها :

- كادر المعلمين ١٩٩٦-٢٠٠٦ .
- مكافأة الاستحقاق للذين خدموا (٢٠) سنة للرجال و(٢٥) سنة للإناث راتب سنة كاملة .
- بدلات التصحيح تشمل جميع المراحل المتوسطة وسنوات النقل في الثانوية والفصلين الدراسيين
- إنشاء مركز الريادة والتميز لمعالجة تلاميذ المرحلة الابتدائية .
- إنشاء مركز ارتقاء لرفع مستوى طلبة المرحلة الثانوية .
- خدمة المستشار القانوني للجمعية والذي يقوم بمقابلة المعلمين أصحاب القضايا وتوجيههم قانونياً
- لجنة قضايا المعلم - والتعامل مع المعلمين أصحاب القضايا وتساهم بحل مشاكلهم وقد قامت اللجنة على مدى العامين الماضيين بمقابلة أكثر من ٢٥٠ حالة وساهمت بشكل كبير في حل العديد من قضاياهم ومنها :
- قضية رياض الأطفال (أرقام قرارات الوزارة المحققة للمطالب قرار رقم ٤٨٠٧ وقرار رقم ٤٨٠٨)
- قضية معلمي المرحلة الابتدائية .
- مهرجان " شكرياً معلمي " تحت رعاية سمو الأمير سنوياً حيث يتفضل صاحب السمو شخصياً بتكريمهم والثناء على جهودهم .
- المشاركة في مسابقة الشيخ سالم العلي لأفضل موقع إلكتروني على مستوى جمعيات النفع العام في الكويت والحصول على المركز الأول.
- قانون كادر المعلمين ٢٠١١م

تهتم جمعية المعلمين الكويتية بالمعلمين والمعلمات وخاصة الشباب منهم وتقدم لهم العديد من الأنشطة و البرامج المتخصصة على مدار العام الدراسي سواء أكانت تلك الأنشطة ترفيهية أو ثقافية أو علمية أو تأهيلية وتقدم جمعية المعلمين الكويتية تلك الأنشطة على مدار العام ومن أهم تلك الأنشطة :

مركز التدريب والتطوير (معهد التميز للتدريب) :

يقدم الدورات التدريبية (الأكاديمية - التربوية) والاستشارات التربوية على مدار عام ٢٠١١ والتي تتوعت ما بين التربوية والأكاديمية و التي تساعد المعلم على التنمية الذاتية والمهنية تحت إشراف أكاديميين وأساتذة مختصين.

مركز الحاسب الآلي :

يعتبر من أحدث المراكز المتخصصة في التدريب على علوم الحاسب الآلي المختلفة فضلا عن تزويده بقاعات تعليمية مجهزة وفق أحدث التجهيزات والمعدات وأجهزة الكمبيوتر اللازمة لخدمة عملية التدريب ، ويقدم المركز دورات تدريبية خاصة للمعلمين والمعلمات كدورات للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL فضلا عن دورات أخرى لأُسرة التربية والطلبة ، ويتميز بدوراته المتخصصة في المجالات التربوية وأساليب التعليم الحديثة ، معتمدا على إدارة متخصصة في مجال التدريب على الحاسب الآلي ويقدم المركز أسعاراً خاصة لأعضاء جمعية المعلمين الكويتية وأبنائهم .

أكاديمية إعداد القادة :

انطلاقاً من رسالة جمعية المعلمين الكويتية في رعاية أعضائها ومساعدتهم على اكتساب الكفايات والمهارات الخاصة بممارسة مهنة التعليم. فقد رأت الجمعية أن تهتم بأصحاب الطاقات والمواهب الإبداعية من المعلمين والمعلمات حديثي التخرج وأن تضع الخطط والاستراتيجيات لتؤسس من خلالها القاعدة الصلبة لقيادات الغد ، وتدريبهم تدريباً يؤهلهم لتولي زمام الأمور في المستقبل وقيادة مجتمعاتهم نحو النجاح والنمو والتطور.

مركز عطاء للاستشارات التربوية :
مركز بحثي متخصص بالاستشارات والخدمات التربوية التي تهتم الأفراد والمؤسسات داخل الكويت وخارجها ، بإشراف نخبة من الكفاءات البشرية ممن يتمتعون بخلفية مهنية متميزة.

المؤتمر التربوي السنوي

وفيه يتم مناقشة العديد من القضايا التربوية والتعليمية التي تهتم العملية التربوية والتعليمية بالبلاد من خلال محاضرات وورش العمل المختلفة.

للتواصل : ١٨٢٠٠٠٠ داخلي ١٢٨

- مؤتمر المعلمين التربوي
- مؤتمر يطرح من خلاله مجموعة من القضايا التربوية ومناقشتها مع أهل الميدان التربوي من خلال ورش ومحاضرات على مدار أيام متتالية.
- مهرجان (شكرا معلمي)
- وفيه يتم الاحتفال سنويا بمجموعة من المعلمين والمعلمات بمناسبة اليوم العالمي للمعلم وذلك بحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد تكريماً للمعلم خلال مسيرته التربوية.
- مهرجان السياحة (الربيع)
- مهرجان يضم ويشمل العديد من الفعاليات للأسرة الكويتية من المعلمين والمعلمات خلال فصل الربيع وعطلة نصف العام الدراسي لتنشيط السياحة الداخلية من خلال تنظيم الرحلات الداخلية في دولة الكويت.

مهرجان الصيف

مهرجان يمتد على مدار الإجازة الصيفية ويضم العديد من الفعاليات التي تستهدف المعلمين والمعلمات وأبنائنا الطلبة والطالبات والأسر الكويتية والتي تهدف من خلالها تنمية القدرات للمعلمين والمعلمات وأبنائنا الطلبة، وكذلك تنمية الترابط الأسري في المجتمع الكويتي، وتنشيط السياحة الداخلية بدولة الكويت.

حفل الفرقيعان

من ضمن الأنشطة السنوية التي تقيمها جمعية المعلمين الكويتية لإحياء التراث الكويتي وقد أقيم بجمعية المعلمين الكويتية بالتعاون مع جمعية الدسمة التعاونية

معرض هوايات المعلمين

يقام سنويا لعرض أهم الأنشطة والهوايات التي يتميز بها المعلمون تحت رعاية وحضور الشيخ رئيس مجلس الوزراء باشتراك عدد من المعلمين والمعلمات

نادي فتيات الغد

المنظمون :

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



يقام سنويا للآباء الطلاب لتشجيعهم خلال الفترة الصيفية ومدھن بمهارات حياتية وعملية وإكسابھن الخبرات العملية المستقبلية.

نادي المتقاعدا ت :

يھتم بالمعلمات المتقاعدا ت ويشغل أوقات فراغھن بكل ما هو مفيد حيث يقدم الدورات التدريبية والمحاضرات القيمة. مركز ارتقاء :

- يھدف المشروع إلى اكتشاف مواطن الضعف و القوة للمتعلمين (الملتحقين بالمركز) من خلال اختبارات القدرات ، والعمل على رفع مستوى التحصيل العلمي بما یحقق التقدم في مستوى التحصيل الدراسي ، وتمتية مهارات التفكير العلمي للمتعلمين ،ومعالجة الضعف التراكمي في المجالات الدراسية .
- مراكز الريادة العلمي
- مراكز متخصصة في تنمية قدرات أبنائنا والارتقاء بمستوياتهم على أيدي خبرات يتم اختيارها وفق معايير تربوية علمية سليمة ونظام تعليمي متميز يرتقي بأبنائنا إلى التفوق والريادة.
- رحلات العمرة والسياحة :
- تنظم الجمعية سنويا وعلى امتداد إجازة منتصف السنة الدراسية ، رحلة لأداء مناسك العمرة في مكة المكرمة وزيارة المدينة المنورة فضلا عن تنظيم رحلات سياحية إلى العديد من الدول العربية والأجنبية وتعتبر الرحلات التي تنظمها الجمعية من أبرز الرحلات لما تتميز به من تنظيم وإعداد متكاملين فضلا عن رسومها المخفضة للأعضاء وأنشطتها الواسعة .
- المخيم الربيعي :
- تقيم الجمعية سنويا في عطلة الربيع بھدف إيجاد المكان الأسري المناسب للمعلم وعائلته لمزاولة الأنشطة الترفيهية والألعاب المسلية .

مركز خدمة المعلم :

مركز متخصص في توفير المستلزمات التربوية والمكتبية والقرطاسية إلى جانب توفير خدمات الطباعة والتصوير العادي والملون والتغليف ، ويعتبر من أبرز المرافق التربوية المتخصصة لخدمة المعلمين والطلبة .

الملاعب الرياضية

هي عبارة عن ملاعب رياضية لممارسة كرة القدم في المقر الرئيسي بمنطقة الدسمة وفرعي الجمعية بالجھراء والأحمدي.

صالة التسلية :

تعمل على إتاحة الفرصة للأعضاء لمزاولة هواياتهم المختلفة من خلال القاعة الرياضية المزودة بألعاب البلياردو والسنوكر والبيبي فوت وتنس الطاولة والألعاب الشعبية ، كما تتيح للأعضاء فرصة الالتقاء والتعارف والمشاركة في البطولات المتنوعة فضلا عن إقامة البطولات في الأنشطة الرياضية المختلفة بين المدارس .



بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





السيد / سيرجيج مورافجوف - عضو مجلس إدارة الشفافية الدولية والرئيس التنفيذي لفرع ليتوانيا

- أشرف على نمو مدرسة الشفافية الدولية الصيفية لتعليم النزاهة في فيلنيوس والتي تعد الأكبر من نوعها في العالم حيث استضافت نحو ١٢٠ طالبا من ٦٠ بلدا تقريبا في عام ٢٠١٢ .
- في عام ٢٠١٢ تم تكليفه من قبل رئيس ليتوانيا في لجنة اختيار المرشحين لشغل الوظائف القضائية. وهو أيضا عضو مجلس المبادرة الليتوانية للشفافية .
- حصل سيرجيج على درجة الامتياز من ليدن و جامعة أوتريخت في هولندا و جامعة فيلنيوس في ليتوانيا

HOW TO MAKE ANTI-CORRUPTION EDUCATION FUN AND USEFUL?

1



Intensive anticorruption training for future leaders

We give students the know-how. They do the rest.



2

TRANSPARENCY INTERNATIONAL | SUMMER SCHOOL ON INTEGRITY

Over a **hundred future leaders** from private, public, NGO and academic sectors spend a **week in Vilnius, Lithuania** learning how to promote transparency and fight against corruption from **leading anticorruption experts** worldwide.

They leave TI School **empowered, inspired** and ready to **put their ideas into practice.**



3

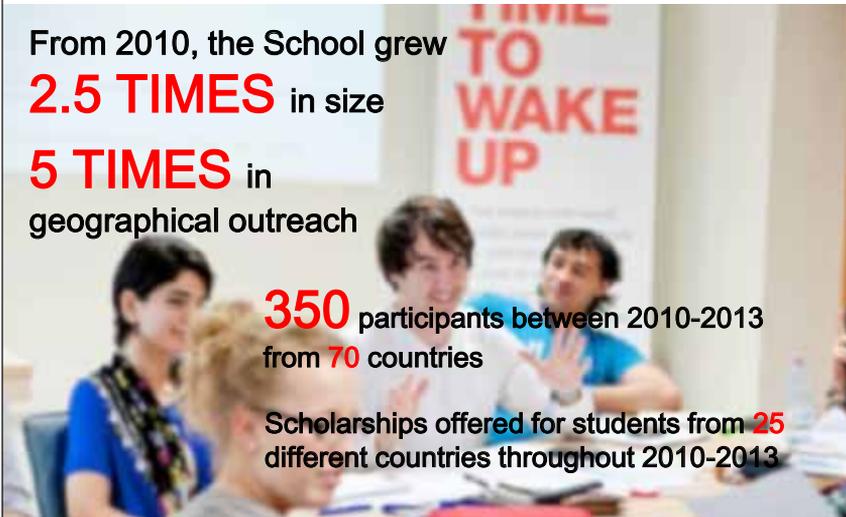
TRANSPARENCY INTERNATIONAL | SUMMER SCHOOL ON INTEGRITY

From 2010, the School grew **2.5 TIMES** in size

5 TIMES in geographical outreach

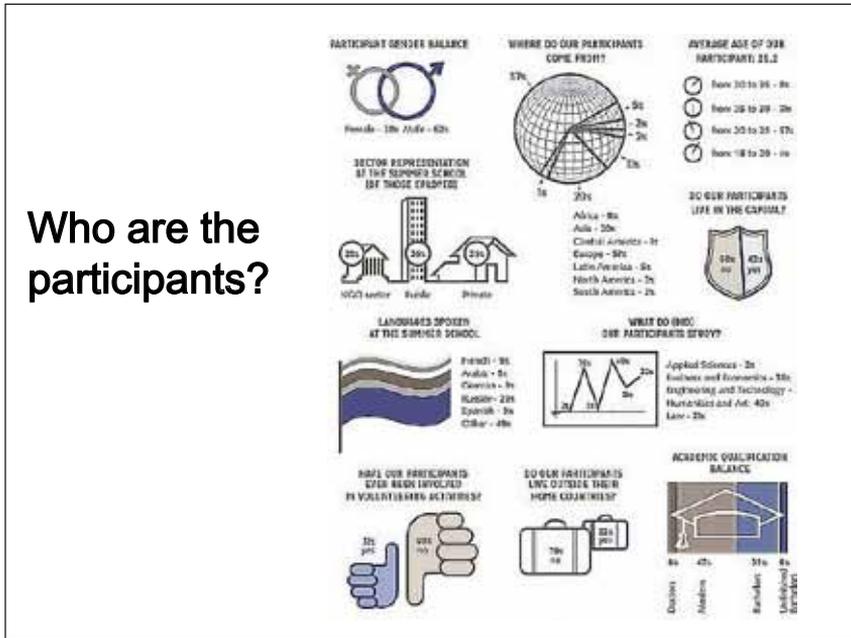
350 participants between 2010-2013 from **70** countries

Scholarships offered for students from **25** different countries throughout 2010-2013



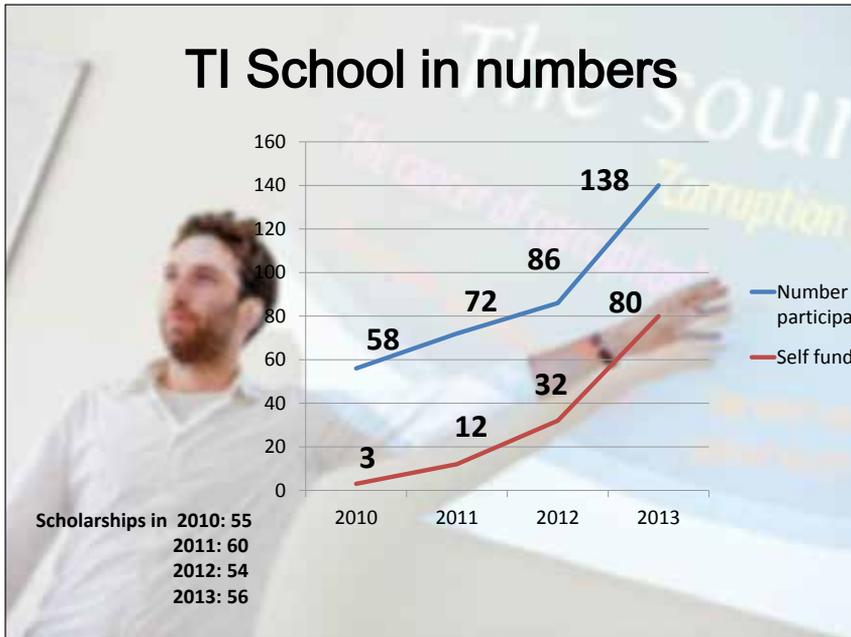
4

Who are the participants?



5

TI School in numbers



6



Global outreach: 60 countries in 2013



We've been growing quite a bit!

7

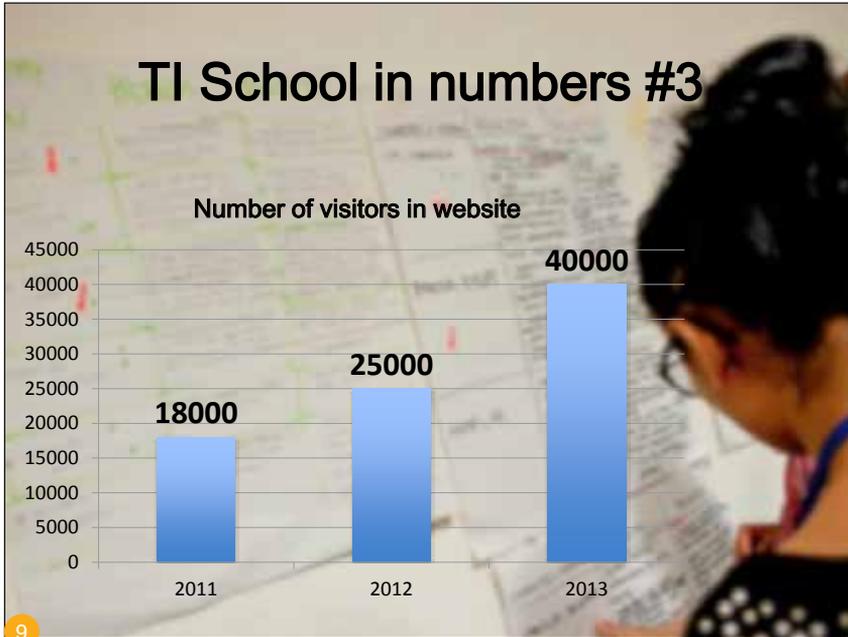
TI School in numbers #2

Number of countries in the School



8

TI School in numbers #3



9

The Grand challenge: follow-up. Social Entrepreneurs Initiative

- **Grant scheme** designed together with International Anti-Corruption Conference and the Ashoka Foundation
- Students are offered **grants up to 5000 EUR** to implement their ideas after the course
 - 2012 – grants offered: 2
 - 2013 – grants offered: 5

10

Application procedure

- Want to apply?
Submit their CV and application form
- More info about the application procedure
@ www.transparencyschool.org
- Application procedure starts in January
- Deadline for applications is in March

11

Number of applications



12

Course frame

3 modules covering:

Public sector:

Abuse of office;
Nepotism;
Public procurement;
Accountability mechanisms for public institutions;
State capture;
Etc.

Private sector:

International anti-Corruption mechanisms;
Corporate reporting;
Media accountability;
Corruption in different industry sectors: sports, health, defense etc.

Civic empowerment:

Citizens monitoring the activities of the state;
Reporting corruption;
ICT tools and open data;
Etc.

15

What's in the package?



5 plenary sessions, 8 seminars, 6 trainings, 20 morning sessions, 2 movie nights, 1 field trip (Parliament), 2 city tours, a networking event, sport events and hang out in social space

16



Some key speakers

Daniel Kaufman
Former director of the World Bank.
Fellow in the Global Economy and Development Program at the Brookings Institution.

Jose Ugaz
A leading anti-corruption prosecutor. Investigated former President Alberto Fujimori and his administration on corruption charges.

Elena Panfilova
Founder and director of the Center for Anti-corruption Research and Initiative Transparency International Russia since 1999.

13

So what do you get?

MONDAY (1 st JULY)	TUESDAY (2 nd JULY)	WEDNESDAY (3 rd JULY)	THURSDAY (4 th JULY)	FRIDAY (5 th JULY)	SATURDAY (6 th JULY)	SUNDAY (7 th JULY)
09:00-10:00 Breakfast	09:00-10:00 Breakfast	09:00-10:00 Breakfast	09:00-10:00 Breakfast	09:00-10:00 Breakfast	09:00-10:00 Breakfast	09:00-10:00 Breakfast
10:00-10:30 INTRODUCTION	10:00-10:30 WELCOME SESSION	10:00-10:30 WELCOME SESSION	10:00-10:30 WELCOME SESSION	10:00-10:30 WELCOME SESSION	10:00-10:30 WELCOME SESSION	10:00-10:30 WELCOME SESSION
10:30-11:00 Keynote Speech	10:30-11:00 KEYNOTE SESSION	10:30-11:00 KEYNOTE SESSION	10:30-11:00 KEYNOTE SESSION	10:30-11:00 KEYNOTE SESSION	10:30-11:00 KEYNOTE SESSION	10:30-11:00 KEYNOTE SESSION
11:00-11:30 Opening Remarks	11:00-11:30 OPENING REMARKS	11:00-11:30 OPENING REMARKS	11:00-11:30 OPENING REMARKS	11:00-11:30 OPENING REMARKS	11:00-11:30 OPENING REMARKS	11:00-11:30 OPENING REMARKS
11:30-12:00 Panel Discussion	11:30-12:00 PANEL DISCUSSION	11:30-12:00 PANEL DISCUSSION	11:30-12:00 PANEL DISCUSSION	11:30-12:00 PANEL DISCUSSION	11:30-12:00 PANEL DISCUSSION	11:30-12:00 PANEL DISCUSSION
12:00-12:30 Lunch	12:00-12:30 Lunch	12:00-12:30 Lunch	12:00-12:30 Lunch	12:00-12:30 Lunch	12:00-12:30 Lunch	12:00-12:30 Lunch
12:30-13:00 Panel Discussion	12:30-13:00 PANEL DISCUSSION	12:30-13:00 PANEL DISCUSSION	12:30-13:00 PANEL DISCUSSION	12:30-13:00 PANEL DISCUSSION	12:30-13:00 PANEL DISCUSSION	12:30-13:00 PANEL DISCUSSION
13:00-13:30 Panel Discussion	13:00-13:30 PANEL DISCUSSION	13:00-13:30 PANEL DISCUSSION	13:00-13:30 PANEL DISCUSSION	13:00-13:30 PANEL DISCUSSION	13:00-13:30 PANEL DISCUSSION	13:00-13:30 PANEL DISCUSSION
13:30-14:00 Panel Discussion	13:30-14:00 PANEL DISCUSSION	13:30-14:00 PANEL DISCUSSION	13:30-14:00 PANEL DISCUSSION	13:30-14:00 PANEL DISCUSSION	13:30-14:00 PANEL DISCUSSION	13:30-14:00 PANEL DISCUSSION
14:00-14:30 Panel Discussion	14:00-14:30 PANEL DISCUSSION	14:00-14:30 PANEL DISCUSSION	14:00-14:30 PANEL DISCUSSION	14:00-14:30 PANEL DISCUSSION	14:00-14:30 PANEL DISCUSSION	14:00-14:30 PANEL DISCUSSION
14:30-15:00 Panel Discussion	14:30-15:00 PANEL DISCUSSION	14:30-15:00 PANEL DISCUSSION	14:30-15:00 PANEL DISCUSSION	14:30-15:00 PANEL DISCUSSION	14:30-15:00 PANEL DISCUSSION	14:30-15:00 PANEL DISCUSSION
15:00-15:30 Panel Discussion	15:00-15:30 PANEL DISCUSSION	15:00-15:30 PANEL DISCUSSION	15:00-15:30 PANEL DISCUSSION	15:00-15:30 PANEL DISCUSSION	15:00-15:30 PANEL DISCUSSION	15:00-15:30 PANEL DISCUSSION
15:30-16:00 Panel Discussion	15:30-16:00 PANEL DISCUSSION	15:30-16:00 PANEL DISCUSSION	15:30-16:00 PANEL DISCUSSION	15:30-16:00 PANEL DISCUSSION	15:30-16:00 PANEL DISCUSSION	15:30-16:00 PANEL DISCUSSION
16:00-16:30 Panel Discussion	16:00-16:30 PANEL DISCUSSION	16:00-16:30 PANEL DISCUSSION	16:00-16:30 PANEL DISCUSSION	16:00-16:30 PANEL DISCUSSION	16:00-16:30 PANEL DISCUSSION	16:00-16:30 PANEL DISCUSSION
16:30-17:00 Panel Discussion	16:30-17:00 PANEL DISCUSSION	16:30-17:00 PANEL DISCUSSION	16:30-17:00 PANEL DISCUSSION	16:30-17:00 PANEL DISCUSSION	16:30-17:00 PANEL DISCUSSION	16:30-17:00 PANEL DISCUSSION
17:00-17:30 Panel Discussion	17:00-17:30 PANEL DISCUSSION	17:00-17:30 PANEL DISCUSSION	17:00-17:30 PANEL DISCUSSION	17:00-17:30 PANEL DISCUSSION	17:00-17:30 PANEL DISCUSSION	17:00-17:30 PANEL DISCUSSION
17:30-18:00 Panel Discussion	17:30-18:00 PANEL DISCUSSION	17:30-18:00 PANEL DISCUSSION	17:30-18:00 PANEL DISCUSSION	17:30-18:00 PANEL DISCUSSION	17:30-18:00 PANEL DISCUSSION	17:30-18:00 PANEL DISCUSSION
18:00-18:30 Panel Discussion	18:00-18:30 PANEL DISCUSSION	18:00-18:30 PANEL DISCUSSION	18:00-18:30 PANEL DISCUSSION	18:00-18:30 PANEL DISCUSSION	18:00-18:30 PANEL DISCUSSION	18:00-18:30 PANEL DISCUSSION
18:30-19:00 Panel Discussion	18:30-19:00 PANEL DISCUSSION	18:30-19:00 PANEL DISCUSSION	18:30-19:00 PANEL DISCUSSION	18:30-19:00 PANEL DISCUSSION	18:30-19:00 PANEL DISCUSSION	18:30-19:00 PANEL DISCUSSION
19:00-19:30 Panel Discussion	19:00-19:30 PANEL DISCUSSION	19:00-19:30 PANEL DISCUSSION	19:00-19:30 PANEL DISCUSSION	19:00-19:30 PANEL DISCUSSION	19:00-19:30 PANEL DISCUSSION	19:00-19:30 PANEL DISCUSSION
19:30-20:00 Panel Discussion	19:30-20:00 PANEL DISCUSSION	19:30-20:00 PANEL DISCUSSION	19:30-20:00 PANEL DISCUSSION	19:30-20:00 PANEL DISCUSSION	19:30-20:00 PANEL DISCUSSION	19:30-20:00 PANEL DISCUSSION
20:00-20:30 Panel Discussion	20:00-20:30 PANEL DISCUSSION	20:00-20:30 PANEL DISCUSSION	20:00-20:30 PANEL DISCUSSION	20:00-20:30 PANEL DISCUSSION	20:00-20:30 PANEL DISCUSSION	20:00-20:30 PANEL DISCUSSION
20:30-21:00 Panel Discussion	20:30-21:00 PANEL DISCUSSION	20:30-21:00 PANEL DISCUSSION	20:30-21:00 PANEL DISCUSSION	20:30-21:00 PANEL DISCUSSION	20:30-21:00 PANEL DISCUSSION	20:30-21:00 PANEL DISCUSSION
21:00-21:30 Panel Discussion	21:00-21:30 PANEL DISCUSSION	21:00-21:30 PANEL DISCUSSION	21:00-21:30 PANEL DISCUSSION	21:00-21:30 PANEL DISCUSSION	21:00-21:30 PANEL DISCUSSION	21:00-21:30 PANEL DISCUSSION
21:30-22:00 Panel Discussion	21:30-22:00 PANEL DISCUSSION	21:30-22:00 PANEL DISCUSSION	21:30-22:00 PANEL DISCUSSION	21:30-22:00 PANEL DISCUSSION	21:30-22:00 PANEL DISCUSSION	21:30-22:00 PANEL DISCUSSION
22:00-22:30 Panel Discussion	22:00-22:30 PANEL DISCUSSION	22:00-22:30 PANEL DISCUSSION	22:00-22:30 PANEL DISCUSSION	22:00-22:30 PANEL DISCUSSION	22:00-22:30 PANEL DISCUSSION	22:00-22:30 PANEL DISCUSSION
22:30-23:00 Panel Discussion	22:30-23:00 PANEL DISCUSSION	22:30-23:00 PANEL DISCUSSION	22:30-23:00 PANEL DISCUSSION	22:30-23:00 PANEL DISCUSSION	22:30-23:00 PANEL DISCUSSION	22:30-23:00 PANEL DISCUSSION
23:00-23:30 Panel Discussion	23:00-23:30 PANEL DISCUSSION	23:00-23:30 PANEL DISCUSSION	23:00-23:30 PANEL DISCUSSION	23:00-23:30 PANEL DISCUSSION	23:00-23:30 PANEL DISCUSSION	23:00-23:30 PANEL DISCUSSION
23:30-24:00 Panel Discussion	23:30-24:00 PANEL DISCUSSION	23:30-24:00 PANEL DISCUSSION	23:30-24:00 PANEL DISCUSSION	23:30-24:00 PANEL DISCUSSION	23:30-24:00 PANEL DISCUSSION	23:30-24:00 PANEL DISCUSSION

14



Who helps us make it happen?



17



18





السيد / أحمد السميـط - رئيس الهيئة التنفيذية - الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

- حاصل على بكالوريوس آداب - تاريخ من جامعة الكويت عام ٢٠٠٩ بمعدل ٢,١٠
- مكان العمل : معلم في وزارة التربية.
- مشارك : رئيس الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت - عضو جمعية المعلمين الكويتية - عضو الجمعية التاريخية الكويتية
- الشهادات والخبرات :
 - رئيس الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت للدورة النقابية ٢٠١١-٢٠١٣
 - عضو المؤتمر العام للاتحاد الوطني لطلبة الكويت الثالث والعشرين، ديسمبر ٢٠١١
 - عضو المجلس الإداري للاتحاد الوطني لطلبة الكويت للدورة النقابية ٢٠٠٩-٢٠١١
 - مجتاز دورة " التخطيط الاستراتيجي " للدكتور / أحمد بوزبر، نوفمبر ٢٠٠٩
 - عضو المؤتمر العام للاتحاد الوطني لطلبة الكويت الثاني والعشرين، ٢٠٠٩
 - حاصل على شهادة " مهارات وفنون القيادة الحديثة " من مركز الرواد لتدريب الشباب التابع للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وذلك بعد اجتياز برنامج تدريبي مكثف لمدة ثلاث سنوات، نوفمبر ٢٠٠٧
 - عضو الهيئة الإدارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الجامعة للدورة النقابية ٢٠٠٧-٢٠٠٨
 - مجتاز دورة " إدارة الوقت والأولويات " للمهندس / فارس العنزي، مارس ٢٠٠٧
 - مجتاز دورة " بناء فريق العمل " للدكتور/ أحمد بوزبر، مارس ٢٠٠٦
 - مجتاز دورة " مهارات إدارية " للدكتور /طارق السويدان، مارس ٢٠٠٥
 - مجتاز دورة " مبادئ الاقتصاد " للدكتور / علي عريفة، مايو ٢٠٠٥
 - مجتاز دورة " إعداد الخطة التشغيلية " للدكتور/ طارق السويدان، ٢٠٠٥
 - مجتاز دورة " فنون الاتصال " للدكتور / حمد المطر ، نوفمبر ٢٠٠٥
 - مجتاز دورة " اكتشاف الأولويات " للدكتور / عمار الحسيني، نوفمبر ٢٠٠٥
 - مجتاز دورة " صناعة الأهداف الشخصية " للدكتور / وائل العسق، نوفمبر ٢٠٠٥

كلمة رئيس الهيئة التنفيذية في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت السيد / أحمد السميط :

النزاهة هي قيمة سلوكية عالية جداً وصفة راقية تميز من ينعت بها عن سواه ، فالنزاهة سلوك وممارسة قبل أن تكون نظاماً ولائحة وقرارات، ومن هنا أستطيع أن أؤكد بأن العمل الطلابي بشكل عام والنموذج الكويتي بشكل خاص متقدم بمراحل كبيرة جداً بهذا الصدد بالمقارنة مع مؤسسات المجتمع المدني، فالعمل الطلابي كبيئة تقوم على مجموعة من العوامل تغذي وتمي قيمة النزاهة لدى رواده وممارسيه، ناهيك عن وجود النظم واللوائح والأدوات التي تكفل وتحقق هذا المعنى المميز، ولعله من المناسب أن نصف الحركة الطلابية بأنها مدرسة تقدم الخبرة وتصل المهاراة وتؤسس الفرد الفعال في دائرة المجتمع الكبرى.

ومن خلال العمل الطلابي نجحنا في تقديم النزاهة كقيمة ونظام، ولعلنا مقلون في تأصيل هذه التجربة وتقديمها بأسلوب نظري يسهم في تصديرها وإشاعتها في دوائر المؤسسات المدنية المنتشرة في الوطن، ومن أبرز سبل تحقيق قيمة النزاهة على الجانب السلوكي في العمل الطلابي:

- النشاط الطلابي الذي يستوعب ويخدم مختلف الشرائح والفئات دون تمييز.
- التعدد والتنوع في المؤسسات الطلابية من حيث الأفكار والاختصاصات.
- تخصيص الشريحة وتركزها (الطلبة) .
- وضوح مركز وبيئة العمل (مؤسسات التعليم) .

أما في جانب اللوائح والنظم فالعمل الطلابي لديه نضوج عال جداً في هذا الجانب تحديداً، ومن الضرورة بمكان التأكيد بأن النظام الرقابي والتشريعي والتنفيذي هو نظام طلابي بنسبة ١٠٠٪ في مؤسسة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت على وجه الخصوص، علماً بأن غالب المؤسسات الطلابية المندرجة تحت المؤسسات التعليمية يناط فيها بالطلاب والطالبات مهام الرقابة والتنفيذ، في حين تحتفظ في تشريع وصياغة الأنظمة المؤسسات التعليمية المعنية ممثلة في عمادة شؤون الطلبة ومايقابلها، وأؤكد بهذا الصدد بأن النظام المتبع في الاتحاد أكثر مرونة وفعالية بالمقارنة مع النظام الذي تطبقه المؤسسات التعليمية.

وهناك آلية العمل في مؤسسة الاتحاد حسب ما هو مبين في دستور الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهي على النحو التالي:

أولاً: الجمعيات العمومية ومهمتها انتخاب الهيئات الإدارية ووفود المؤتمر واعتماد التقارير الإدارية والمالية وتقديم الاقتراحات والتوصيات للفروع.

ثانياً: المؤتمر العام ومهمته سن اللوائح والنظم واعتماد التقارير المالية والإدارية للهيئة التنفيذية ومجلة الاتحاد كما ينتخب بدوره المجلس الإداري ويعتبر المؤتمر العام أعلى سلطة في الاتحاد.

ثالثاً: المجلس الإداري وهو السلطة التي يناط بها مهام المؤتمر في ظل غيابه وأبرز مهامه انتخاب الهيئة التنفيذية ومتابعة أعمالها طوال دورتها التي تبلغ عامين.

رابعاً: الهيئة التنفيذية وهي السلطة المشرفة على عمل الفروع والمسؤولة عن تنظيم انتخابات الهيئات الإدارية ووفود المؤتمر.

ان أصل تكوين أجهزة وفروع الاتحاد هو الانتخاب الحر المباشر من قبل القاعدة الصلبة المتمثلة في (الجمعيات العمومية)، وملاحظة أخرى بأن مهام تلك الأجهزة واضحة ودقيقة سواء في التنفيذ أو الرقابة أو التشريع، وهذا نموذج للشفافية والنزاهة المطلوبة.

لا بد أن نبين ونوضح جملة من السلبيات والمعوقات التي تؤثر بصورة سلبية على حجم النزاهة ضمن دائرة العمل الطلابي، ومن المناسب أن نصنف تلك المعوقات إلى معوقات داخلية مرتبطة بالعمل والنشاط الطلابي، وأخرى خارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة التي يشغل العمل الطلابي حيزاً فيها. ومن هنا نقول:

أولاً: المعوقات الداخلية

- فما زال أبرز وأهم وأكبر مؤسسة طلابية في الكويت - الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - غير مشهورة.
- عدم تفعيل أدوات الرقابة الدستورية على رأسها الجمعيات العمومية.
- انعكاس تأثير النزعات الطائفية والفئوية على بعض مجالات العمل الطلابي على رأسها العمل الانتخابي.
- التركيز بصورة كبيرة على النشاطات الترفيهية مع التقصير الملاحظ في القيام بالمهام الحقيقية.

ثانياً: المعوقات الخارجية

- الدور السلبي للمؤسسات التعليمية المتمثل في إقصاء العمل الطلابي أو تجاهل احتياجاته أو محاربهته في بعض الأحيان.
- التسرف في استغلال بعض أعضاء هيئة التدريس لامتيازاتهم الأكاديمية التي على رأسها تقييم الطالب في تحصيله العلمي مما يقدم نموذجاً سلبياً لأهمية وضوح معايير النزاهة ويتحصل التأثير هنا نتيجة الاحتكاك المباشر بين المؤسسة الأكاديمية والمؤسسة الطلابية.
- غياب الدعم مما يتيح المجال لظهور صور الدعم المشروط.



بالتعاون مع
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي





السيد / جاسم المطوع - الرئيس التنفيذي للمجموعة التكنولوجية المتقدمة ومستشار بوزارة الدولة لشؤون الشباب

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA Northern Arizona University - USA) عام ١٩٩٥. كما كان عضو مؤسس سابق في الجهاز الفني المركزي لتطبيق الحكومة الإلكترونية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ ممثلاً للقطاع الخاص. وكان مستشار سوق الكويت للأوراق المالية. وعمل كمستشار في مجال نظم المعلومات والتطوير الإداري للعديد من شركات القطاع الخاص والجهات الحكومية وقطاعات الدولة من مثل :
• وزارة المالية ، وزارة الصحة ، وزارة التخطيط ، وزارة التربية ، وزارة الدولة لشؤون الشباب
- حالياً الرئيس التنفيذي للمجموعة التكنولوجية المتقدمة. مجموعة مختصة بتقديم الخدمات الإستشارية محابدة و تتميز بالتطوير الابداعي المبتكر.
- ويعتبر من أحد الحاصلين على الإعتراف العالمين كأحد المختصين البارزين على مستوى الشرق الأوسط.

كلمة المستشار بوزارة الدولة لشؤون الشباب

السيد / جاسم المطوع

إن الحاجة ماسة لتغيير الأسلوب التقليدي في التعامل مع قضايا الفساد من أجل ضمان تحقيق النزاهة، فنحن نعيش في فترة هامة للغاية يجتمع فيها جيلان، جيل ما قبل وجود التكنولوجيا وأصبحنا نحن مهاجرين إلى عالم التكنولوجيا الحديث وجيل المواطنين في عالم التقنية الذين فتحوا أعينهم على هذا العالم الجديد، وفي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال نجد أن المهاجرين يتمسكون بقيمتهم والتي أصبحت جزءاً من حياتهم، وعندما انتقلوا إلى العالم الجديد تولد لديهم حالة من التقبل لأجزاء من العالم لكن لازلوا متمسكين بقيمتهم المتأصلة أما أبناء المواطنين الأمريكيين عندما فتحوا أعينهم على العالم الجديد تقبلوا كل ما راوه في عالمهم الجديد.

إن شباب اليوم يعيشون في عالم غير عالمنا ولا بد من استخدام أدوات تتناسب مع أفكارهم وأساليبهم وأيضاً استحداث أساليب جديدة لغرسها في نفوس أبنائنا حتى ينجذبوا لتلك القيم ومنها قيم النزاهة والشفافية، وهناك ضرورة للاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول لأكبر شريحة من شرائح الشباب وأن نشركهم في حل المشاكل والاستماع لآرائهم وطموحاتهم.

كان أول بدايات تجربة النزاهة الأكاديمية في جامعة بأوروبا عام ١٩٧٩، والمبادرة في النزاهة الأكاديمية لم تبدأ من الجامعة بل بدأت من الطلبة الذين أخذوا على عاتقهم تطبيق ميثاق شرف فيما بينهم وكانوا هم من يديرون الرقابة بعضهم على بعض، ومن هنا انطلقت بداية النشاط الطلابي الذي رفع مستوى النزاهة بين الطلبة.

لا بد أن ننتقل من واقع عملي لتغيير أساليب حل المشاكل التي تواجه المجتمع ونؤكد على ضرورة تضافر كافة الجهود لتغيير أسلوب حل المشاكل التي يواجهها المجتمع حالياً.

التوصيات



رئيس الجلسة : السيد / صلاح الغزالي - السيد / أركان السبلاني

مقررة الجلسة الأولى : أ.د. معصومة الأبراهيم

مقررة الجلسة الثانية : السيدة / شريفة النصر الله

مقررة الجلسة الثالثة : السيدة / سلمى العيسى

مقررة الجلسة الرابعة : السيدة / منال الكندري



الجلسة الأولى (نزاهة التعليم: مكامن الفساد وآليات معالجتها)

مقرر الجلسة : أ.د. معصومة إبراهيم

محاور الجلسة :-

- الفساد في قبول الطلاب وتسريب الاختبارات، والتلاعب بالنتائج
- الفساد في مشتريات قطاع التعليم
- الفساد في إدارة الموارد البشرية في قطاع التعليم
- مظاهر أخرى للفساد في قطاع التعليم مثل بيع البحوث ودروس التقوية وغيرها

التوصيات المستخلصة من كلمة السيدة / مورييل بويزون

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO

- العمل على نشر ثقافة النزاهة في قطاع التعليم على مستوى المجتمع ككل
- العمل على تشجيع المتخصصات البنية التي تزيد من مساحات التفاعل بين الإدارات التعليمية والمعلمين والعهاد البحثية .
- تطعيم المقررات الدراسية بمعلومات ومعارف تفيده في اكتساب النزاهة كسلوك واتجاه وممارسة
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الأمور المالية وكذلك آلية الثواب والعقاب لضبط السلوك الشخصي لمن يحدد عن السلوك القويم .
- تصميم برامج تدريبية للمعلمين والطلاب لتوعيتهم لقيم النزاهة وأهمية الالتزام بها وبمتطلباتها وأثارها.
- تأسيس شبكة تواصل بين كل القائمين على العملية التعليمية تستهدف نشر ثقافة النزاهة ، مشفوعة بنماذج قدوة في هذا المجال .
- تحقيق الجودة في التعليم يمكن أن يحقق النزاهة المرجوة .

التوصيات المستخلصة من كلمة السيدة / أولغا سافران، مستشار رئيس مكافحة الفساد لدى برنامج أستيثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية

- وضع استراتيجية للتدريب على مكافحة الفساد من خلال إدارة تعد لهذا الغرض .
- تشكيل هيئة مستقلة تكون مسؤولة عن التدريب ، واقتراح التشريعات المنظمة لعمل هذه الهيئة .
- يجب أن يكون التدريب جزءاً من استراتيجية متكاملة وشفافة .
- ضرورة الاستثمار في مجال التدريب ، وبخاصة الاستثمار طويل المدى .



- وضع آلية لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية بين العاملين في المؤسسات التعليمية .
- وضع أطر قانونية لتوفير التدريب على مكافحة الفساد .
- الاستفادة من البرامج الدولية في مجال مكافحة الفساد .
- إعداد كوادر للتدريب على القواعد والتطبيقات الداخلية للدولة وتزويدهم بآليات للتطبيق ، والتحقق من العقوبات الرادعة .
- تصميم برامج تدريبية لجماعات مستهدفة لتحقيق أعلى معدل من الشفافية في مجال التعليم .

التوصيات المستخلصة من كلمة د. أحمد دويدار - كبير اختصاصيي التعليم البنك الدولي

- وضع قوانين الشفافية وسيادة القانون .
- رقابة المجتمع المدني على المؤسسات التعليمية تحت حماية القانون .
- الإعلام المستقل والشفاف .
- تحقيق الجودة في مجال التعليم .
- تحفيز المجتمع ونشر قصص النجاح .
- اعتبار المؤسسة أساساً لتعزيز النزاهة والشفافية .

التوصيات المستخلصة من كلمة د. ياسمين خضري - منسق فريق الحكم الرشيد ومسئولة عن الحوكمة لقطاع التعليم، مركز العقد الاجتماعي، مصر

- وضع آليات لقيادة الحكم الرشيد
- ضرورة تنظيم حوارات مجتمعية حول الحكم الرشيد في مجال التعليم
- تفعيل القوانين المتعلقة بالحكم الرشيد في مجال التعليم
- رفع الوعي المجتمعي حول الحكم الرشيد في مجال التعليم
- وضع ضوابط للوقوف على الآثار المتوقعة للحكم الرشيد

الجلسة الثانية (نزاهة التعليم: الاعتماد الأكاديمي كدراسة حالة)

مقرر الجلسة : السيدة / شريفة النصر الله

محاور الجلسة :-

- مدركات الإصلاح في قطاع التعليم
- المعايير الدولية للاعتماد



- آليات تقييم المؤسسات التعليمية وسبل تقويمها
- الجودة في البيئة التعليمية كإطار أشمل للإصلاح

التوصيات المستخلصة من كلمة أ.د. محمد المقاطع - رئيس كلية القانون الكويتية العالمية

- إخضاع التعليم للحكومة والنظم والإجراءات التي تضمن سلامة أدائه ومثانة مخرجاته.
- بناء الثقة المجتمعية إلى جوار الثقة العلمية في المؤسسة التعليمية .
- الخضوع لرقابة الجودة وفقا لمعايير مؤسسية عالمية ثابتة ومستقرة.
- معايير الجودة تركز قسم التعليم المتلازمة مع النزاهة
- اعتماد سياسات الشفافية في المؤسسات التعليمية.

التوصيات المستخلصة من كلمة د. فياض القضاة - عضو هيئة مكافحة الفساد، الأردن

- توازن عدد الطلاب في الجامعات مع الطاقة الاستيعابية لكل جامعة.
- الاعتماد يجب أن يكون في الجامعات الحكومية والخاصة .
- الإفصاح عن وجود مصلحة .
- نشر القرارات وإعطاء الحق بالظعن فيها
- التعاون مع الجامعات الأجنبية والاستفادة من برامجها.

التوصيات المستخلصة من كلمة د. ميسرة الفلاح - وكيل مساعد - وزارة التعليم العالي

- نزاهة التعليم تحتاج إلى قرار حازم وقوة.
- إغلاق الجامعات التي لا تحافظ على جودة مخرجاتها وسمعتها الأكاديمية
- حجب مواقع الإنترنت للجامعات الوهمية وغير المعتمدة

التوصيات المستخلصة من كلمة السيد / عمر الغرير - رئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة

- فتح دروس تقوية في المدارس
- متابعة أولياء الامور لأبنائهم ومتابعة وضعهم الدراسي
- المتابعة الدائمة مع المدرسة ومعرفة نقاط ضعف الطالب وما ينصح به المعلم



الجلسة الثالثة (تعليم النزاهة : المناهج والمهارات)

مقرر الجلسة : السيدة / سلمى العيسى

محاور الجلسة :-

- إدراج قيم وممارسات النزاهة ضمن المقررات في جميع المراحل الدراسية
- مقررات مخصصة لتعليم النزاهة ومكافحة الفساد
- برامج تدريبية لتمكين المعلمين والعاملين من تعليم النزاهة
- إعداد مواد متخصصة بتعليم النزاهة وترجمة مواد مقارنة

التوصيات المستخلصة من كلمة الاستاذة / أروى حسن - منظمة الشفافية الدولية

- محاربة الفساد في التعليم تبدأ ببعض الإجراءات البسيطة الفعالة .
- غرس قيم النزاهة وتحمل المسؤولية.
- إعداد مناهج وتنظيم أنشطة خارج الدروس المدرسية وهو أمر أساسي في مكافحة الفساد.
- يجب على المسؤولين في أعلى المستويات التحلي بأعلى المعايير الأخلاقية.
- ضرورة نشر الوعي بمكافحة الفساد وكذلك مبادئ وقيم حقوق الإنسان
- تعريف الطلاب بانتهاكات حقوق الإنسان قبل خروجهم للعمل.
- أهمية مراقبة المؤسسات التعليمية خاصة وأن كلفة الفساد في هذا المجال هائلة.
- وضع آليات لتعزيز المساءلة.
- وضع مدونة قواعد سلوك للمدارس والمعلمين .
- يجب ان يكون لدور المعلم الأولوية في مكافحة الفساد (تاهيل - تدريب - توعية) ٩

التوصيات المستخلصة من كلمة السيد / أمين البصري - الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة -

المملكة المغربية

- تعزيز قيم النزاهة في المناهج والتعليم وبرامج التربية.
- تشجيع الإبداع بعقد مباريات مختلفة بين المدارس لتعزيز النزاهة
- انجاز دراسة تحليلية حول ظاهرة الفساد في التعليم من أجل وضع استراتيجية للقضاء على الفساد.
- التأكيد على الاقتناع الفعلي للقيم بعيداً عن التلقين فالقيم المفروضة لا تسم بالاستمرار.
- تعزيز القيم بالقوة من خلال اعطاء النموذج حتى يتشرب الفرد بالقيم الايجابية.
- التنوع في استخدام الطرق والاستراتيجيات للتعليم والتعلم
- الاهتمام بقياس مدى اكتساب المعلم للقيم
- الشمولية في المناولة باعتبار التربية على القيم تتجاوز أسوار الفصل الدراسي .



التوصيات المستخلصة من كلمة د. وليد مراد الكندري - الأمين العام المساعد - مجلس الجامعات الخاصة

- تعليم النزاهة لا يختص بتدريسه منهج واحد فقط بل يوزع على عدد من المقررات الدراسية (التربية الإسلامية - الدراسات الاجتماعية - اللغة العربية - أنشطة صفية ولا صفية كالكشافة والجوالة)
- تعزيز قيم النزاهة والأمانة والمواطنة في التعامل اليومي والاتساق بين القول والعمل.
- التركيز على احترام حقوق الإنسان والعدل والأمانة الفكرية.
- الالتزام بالمبادئ القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد واحترام أحكام القضاء.
- التدريب على رصد الأخطاء والقيام بالمساءلة والمحاسبة وفقا للقوانين.
- الإبداع في الأنشطة وحسن التعامل بين المعلم والطالب مع بناء الثقة فيها بينهما.

الجلسة الرابعة (تعليم النزاهة : الثقافة الشبابية)

مقرر الجلسة : السيدة / منال الكندري

محاور الجلسة :-

- النشاطات الطلابية خارج المناهج
- الأندية الصيفية
- المراكز الشبابية والمجتمعية
- الروابط الشبابية/الطلابية للنزاهة

التوصيات المستخلصة من كلمة السيد / متعب العتيبي - رئيس جمعية المعلمين الكويتية

- العمل على تفعيل الأنشطة الطلابية داخل المدارس.
- لابد أن تكون المعايير الوطنية معلنة ومعروفة للجميع (أولياء الأمور - المعلمين و جميع المعنيين) .
- اعطاء المعلم الفرصة لتحقيق القيم للوصول لما نستطيع به من توجيه الطلاب للطريق الصحيح.
- العمل على تقليل المناهج الدراسية والنظر في هذا الموضوع لما له من آثار على الطلبة.

التوصيات المستخلصة من كلمة السيد / سيرجيج مورافجوف - عضو مجلس إدارة الشفافية الدولية

والرئيس التنفيذي لفرع لبتوانيا

- الحث على العمل التطوعي خاصة في الفترة الصيفية وفترة العطل للاستفادة والتعليم الشامل عن مكافحة الفساد وجميع الأمور المتعلقة بهذا الجانب.
- تشكيل شبكة حول العالم لتلقي المعلومات والخبرات في جميع الدول للاستفادة منها.
- تعريف الشباب على أدوات تكنولوجيا المعلومات وكيفية استغلالها.



التوصيات المستخلصة من كلمة السيد / أحمد السميط - رئيس الهيئة التنفيذية - الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

- العمل على إظهار قانون الاتحاد الوطني لطلبة الكويت من قبل مجلس الوزراء
- تفعيل دور الرقابة داخل المؤسسات الطلابية
- البعد عن النزاعات الفئوية والطائفية والقبلية داخل المؤسسات التعليمية
- غرس قيم النزاهة بين الشباب في المؤسسات التعليمية من خلال الأنشطة المقدمة في هذه المؤسسات.

التوصيات المستخلصة من كلمة السيد / جاسم المطوع - الرئيس التنفيذي للمجموعة التكنولوجية المتقدمة ومستشار بوزارة الدولة لشئون الشباب

- الاهتمام بالشباب بصورة أكبر داخل المؤسسات التعليمية
- العمل على حل المشكلات من خلال تضافر الجهود بصورة فعلية وتعاون بعيداً عن الأمور التقليدية واللجان .





جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

هاتف: (+965)22646410/11/12 - فاكس: (+965)22646413
الكويت - حولي ، مقابل الدائري الرابع ، مبنى اتحاد الجمعيات التعاونية ، الدور الأول
E-mail: info@transparency.org.kw - www.transparency.org.kw



www.facebook.com/transparency.kuwait



www.youtube.com/kuwaittransparency



[Transparencyorgkw](https://twitter.com/Transparencyorgkw)



[@Kwttransparency](https://www.instagram.com/@Kwttransparency)